الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة–

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

قسم التاريخ.

الحياة الاجتماعية والاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر

المرحلة البومدينية أنموذجا (1965 – 1978)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطلبة:

- بسطي سمية .
- حامدي مريم.
- لميش ساعد.

إشراف الأستاذ:

_ د. يعيش محمد

السنة الجامعية 1435 – 1436 هـ

2014 – 2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

نحمد الله سبحانه وتعالى على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وعلى فضله وتوفيقه لنا في إتمام هذه المذكرة، وهو القائل في محكم تنزيله << وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم...>> (7) سورة إبراهيم.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان وخالص الامتنان إلى الأستاذ الفاضل " د.يعيش محمد "، الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة، والذي سهل لنا طريق العمل ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة رغم التزاماته العديدة، فوجهنا حين الخطأ وشجعنا حين الصواب، فكان نعم المشرف.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة " قسم التاريخ " وإلى أساتذة كلية العلوم الإنسانية، وإلى كل من وقع نظره من بعيد أو قريب على هذا العمل المتواضع

وفي الأخير نشكر إليه عز وجل الذي أنعم علينا بإنهاء هذا العمل

ساعد – سمية – مريم

الإهداء

نهدي عملنا هذا إلى الشعب الذي لم يعرف معنى لكلمة استسلام، إلى الرجال اللذين صنعوا التاريخ ولقنوا العدو أحسن درس في البطولة، إلى الذين قدموا أرواحهم فداءا لوطنهم، إليك يا بلد المليون ونصف المليون شهيد.

إلى أغلى ما في الوجود << الوالدين الكريمين >> حفظهما الله.

إلى كل أفراد عائلاتنا كل باسمه ، إلى كل من رافقنا بمشوارنا الدراسي، إلى جميع الأصدقاء زميلاتنا و زملائنا خصوصا طلبة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

إلى كل هؤلاء نهدي هذا العمل

ساعد – سمية – مريم

المقدمة

مقدمة:

استندت عملية التنمية في الجزائر عقب الاستقلال مباشرة إلى الإطار الفكري للنظرية الاشتراكية الجزائرية، حيث عملت النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، والتي رأت في نفسها أنها مؤهلة لبناء الدولة الوطنية الجزائرية، على إقامة نظام سياسي واقتصادي مبني على الأفكار الاشتراكية، على اعتبار أنه ينسجم مع السياق التاريخي والسياسي للشعب الجزائري، ويتوج تاريخه الثوري والنضالي.

عمل الرئيس الراحل هواري بومدين تجسيد هذا التوجه الاشتراكي للمجتمع الجديد، لكونه سلاحا نظريا واستراتيجيا يهدف إلى القضاء على التخلف وتحقيق آمال الشعب الجزائري.

إن الحديث عن النظام الاجتماعي والاقتصادي في ظل الاشتراكية حديث يشمل جميع نواحي النشاط الإنساني في ميادين: العمل، التعليم، النشاط الاقتصادي، الصحة، مختلف الأمراض الاجتماعية، فهو لا يهمل أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية الضرورية للإنسان، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة، بالإضافة إلى أن دراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية تختلف إلى حد كبير عن دراسة الأحداث السياسية، لأن هذه الأخيرة سمتها التغيير والتبديل وعدم الاستقرار، في حين تضل الحياة الاجتماعية والاقتصادية على شيء من الثبات وعدم التغيير السريع، فتطبيق الاشتراكية في الجزائر جاء في مرحلة متميزة من مسيرة البلد، لتحل مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن اختيار موضوع ما لدراسة علمية أكاديمية كيفما كانت درجتها، يكون ناتجا عن عدة عوامل، أثرت في الباحث وجعلته يستقر على موضوع معين، واختيار الموضوع: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر– المرحلة البومدينية أنموذجا– (1965–1978)، يعود إلى:

- يعتبر هذا الموضوع من القضايا الحديثة التي تضاربت حولها الآراء وبشكل مخيف، أي من النقيض إلى النقيض، فهناك من يؤيد هذا النظام الاجتماعي الاقتصادي، ويعتبره حتمية لتخليص المجتمع أو الجماهير من التخلف، بينما يرى البعض الآخر أنه نظام أفقر الأغنياء و أجاع الفقراء.
- نظرا لتعلق جيل ما بعد الاستقلال بشخصية هواري بومدين وإعجابه به كرمز و قائد وطني، أردنا أن نساهم ولو بشكل متواضع في إماطة اللثام عن بعض الحقائق المتوارية وراء الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتطورة والمختلفة في الجزائر في تلك الفترة.
- قلة الأبحاث والدراسات التي تشمل أوضاع الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين ومحاولة معرفة النهج الاجتماعي والاقتصادي الذي اتبعه بومدين، وكيف كانت نتائجهما على تطوير البلاد اقتصاديا واجتماعيا.
- تناول معظم دراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في قسم التاريخ بجامعة المسيلة لفترة الاستعمار الفرنسي دون التطرق إلى فترة ما بعد الاستقلال، على الرغم من الأحداث الهامة التي جرت في تلك الفترة.
- سنحاول من خلال هذا العمل توضيح الرؤية بالنسبة للوقائع والأحداث و الأفكار التي عرفها المجتمع الجزائري خلال حوالي عقدين من الزمن، ولعل فترة التعميم على اسم الرئيس التي عمت بعد وفاته، والتي كانت مقدمة لمحاولة الإساءة له، هي التي ولدت بداخلنا جملة من الاستفهامات، سنتطرق إليها عند عرض إشكالية هذا البحث.

إشكالية البحث:

ترتكز إشكالية البحث على محاولة فهم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، ومدى توافقها مع طبيعة المجتمع من عادات و تقاليد وقيم، مع تحديد مفهوم الاشتراكية العلمية التي تحدث عنها قائد البلد، وهل كانت نعمة عليهم أم أنها زادت الأمور سوءا وتعقيدا؟.

وهل الاشتراكية في الجزائر هي عين الاشتراكية التي طبقت في الاتحاد السوفياتي و أوروبا الشرقية؟ أم أن هناك تحويرات جديدة أدخلها الرئيس الراحل على هذا النظام طبقا لقوله: " إنها اشتراكية علمية، لا شرقية ولا غربية، ولكنها اشتراكية جزائرية" و إلى أي مدى كانت فاعليتها في المجال التطبيقي؟.

وللإجابة على هذا الإشكال وضعنا عدة تساؤلات:

1- من يكون هواري بومدين؟ وفيما تمثل دورة في أحداث الجزائر خلال الثورة التحريرية و إلى غاية انقلابه على الرئيس أحمد بن بلة؟.
2- كيف كانت الأوضاع الاجتماعية في فترة حكم الرئيس بومدين؟ وما هي الإستراتيجية المتبعة من قبله للنهوض بالمجتمع وتطويره؟.
3- فيما تمثلت السياسة الاقتصادية التي وضعها الرئيس هواري بومدين؟ وكيف كانت نتائجها على الدولة الجزائرية؟.

خطة البحث:

تتكون هذه – المذكرة– من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة وملاحق وبيبلوغرافيا وفهارس.

الفصل الأول: حياة القائد العسكرية و المدنية

ويتضمن أربعة مباحث:

- **المبحث الأول** : مولده ونشأته

تعرضنا فيه لميلاد ونشأة الرئيس الراحل هواري بومدين والوسط الذي ترعرع فيه.

- **المبحث الثاني:** تعليمه وتكوينه

تناولنا فيه مساره التعليمي بدءا باجتيازه لمرحلة التعليم الابتدائي الفرنسي الذي انتقل على إثره إلى المدرسة الكتانية الحرة بقسنطينة، ليغادر بعدها الجزائر إلى تونس، حيث درس في جامع الزيتونة فترة قصيرة من الزمن، ثم واصل رحلته إلى مصر والتحق بجامع الأزهر.

- **المبحث الثالث:** النضال العسكري لبومدين

استعرضنا فيه التحاقه بالثورة سنة 1955، وكيف ظل هذا الرجل يتصاعد بلا انقطاع مع الثورة وتتصاعد به من مجرد جندي بسيط إلى قائد ولاية إلى مؤسس لجيش التحرير، إلى القوة المحركة للأحداث قبيل الاستقلال.

- **المبحث الرابع:** بومدين الرئيس

تناولنا فيه التصحيح الثوري 19 جوان 1965، ووصول هواري بومدين إلى سدة الحكم مع احتفاظه بوزارة الدفاع الوطني.

الفصل الثاني: الحياة الاجتماعية في الجزائر

ويتكون من أربعة مباحث:

- **المبحث الأول:** التركيبة السكانية في الجزائر

تناولنا فيه التنوع السكاني في الجزائر في مرحلة الدراسة(1965-1978) والذي هو في الحقيقة وليد الهيمنة الاستعمارية في الجزائر.

- **المبحث الثاني:** التعليم

استعرضنا في هذا المبحث واقع التعليم في الجزائر في مرحلة الدراسة، والمجهودات المبذولة للخروج بمجتمع ورث الجهل و الأمية عن العهد الاستعماري إلى إطارات جزائرية حملت على عاتقها مسؤولية البناء والتشييد.

- **المبحث الثالث:** الصحة

تناولنا فيه واقع الصحة بعد خروج الاستعمار الذي كان أليما جدا شأنه في ذلك شأن كل القطاعات على اختلاف أنواعها لكن مرحلة البناء كرست مجهودات معتبرة لهذا القطاع و أعدته أهمية قصوى.

- **المبحث الرابع:** الحركة العمرانية.

استعرضنا فيه ما خلفه الاستعمار من أكواخ و أحياء قصديرية، والجهود التي بذلتها الدولة لبناء سكنات لائقة ومحترمة للمواطن الجزائري.

الفصل الثالث: إستراتيجية هواري بومدين في التنمية الشاملة

ويضم خمسة مباحث:

تناولنا فيه مفهوم الاشتراكية والتخطيط الاشتراكي في الجزائر وكيف حاول الساهرون على تطبيق هذا المشروع صياغة مجتمع جديد تسوده العدالة والمساواة والاخاء، وكذا الأنماط الجديدة التي ظهرت في المجتمع كنتيجة لتطبيق الاشتراكية ونتائج هذه الأنماط على الدولة الجزائرية.

- **المبحث الأول:** معنى الاشتراكية والتخطيط الاشتراكي بالجزائر
- **المبحث الثاني:** الثورة الزراعية

المطلب الأول: محتوى ميثاق الثورة الزراعية

المطلب الثاني: نتائجها

- **المبحث الثالث:** الثورة الصناعية

المطلب الأول: المخططات الاقتصادية الكبرى ونتائجها

المطلب الثاني: التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية

- **المبحث الرابع:** السياسة المالية والتجارية
- **المبحث الخامس:** الثورة الثقافية

مناهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا للموضوع على ثلاث مناهج وهي:

- المنهج التاريخي الوصفي: لرصد المعلومات التاريخية وترتيبها كرونولوجيا وتصنيفها، فالحديث عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية في ظل الاشتراكية، لا تتضح معالمه إلا باستكمال جميع عناصر تلك الحياة، كوصف للمجتمع وقبلها الحديث عن القائد وبيئته.
- المنهج التحليلي: استعملناه في مناقشتنا للموضوعات الأساسية، كتحليل مدى تأثير بيئة الرجل على فكره، ولماذا اختيرت الاشتراكية في هذا المجتمع دون غيرها من النظم، كحل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، في هذا الوقت بالذات، وما مدى تفاعله مع هذا النظام الاشتراكي؟ وهل كانت بلسما لجراح شعب طالما عانى من ربقة الاستعمار، أم أنها زادت من جراحه عمقا؟.
- المنهج المقارن: اتبعناه لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف والتداخل بين ما طبق في الجزائر، وفي بعض البلدان الاشتراكية الأخرى.

وهنا يمكننا القول أن حركية الأحداث وتشابكها تتطلب منا التحليل والتعليل وكذا المقارنة والاستقراء حتى تكون دراستنا مفيدة.

أهم مصادر البحث ومراجعه:

من أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذا البحث:

أولا : المصادر:_ خطب الرئيس هواري بومدين

عن الثورة في الثورة وبالثورة لصاحبه لطفي الخولي: عبارة عن حوار مع الرئيس الراحل هواري بومدين تطرق فيه كاتبه إلى الخلفية التاريخية والسياسية والإيديولوجية للمجتمع الجزائري الجديد، وإلى تصورات الرئيس هواري بومدين لبناء مجتمع على أسس علمية حديثة

أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ألفه د.محي الدين عميمور، تحدث فيه عن أيامه مع الرئيس حين كان مستشارا له.

هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم لمحمد الصالح شيروف.

جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976.

ثانيا: المراجع: عديدة ومتنوعة منها:

- هواري بومدين رجل القيادة الجماعية لمحمد العيد مطمر، وهو مرجع بسيط في أفكاره، اعتمد أسلوبا سهلا مبسطا، يعتبر من الكتابات الجديدة.
- هواري بومدين الرجل اللغز لرشيد مصالي.
- مشروع المجتمع في تصورات النخبة الجزائرية المعاصرة، بومدين ومشروع المجتمع الجزائري ل د.عبد الكريم بوصفصاف.
- Paule palta , La Stratégie de Boumediene .
- و من الدوريات: مجلة الوحدة، الجيش، ومن الجرائد: المجاهد، النصر، الشعب.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع المتخصصة وقلتها في الموضوع خاصة بالنسبة لعنصر الحياة الاجتماعية في الجزائر.

- وجود تضارب في الآراء حول شخصية الرئيس بومدين فمنهم من يؤيد سياسته، ومنهم من يعارضه فيها، أي غياب الموضوعية.
- صعوبة التدقيق والإحاطة بكل جوانب الموضوع خاصة وأنه يتطرق إلى صراع بين القديم والجديد أي مثلا: كيف تلقى المجتمع الجزائري المنغلق هذا النظام الحديث؟ لاسيما وأن الدراسة الاجتماعية والاقتصادية واسعة الأفق.
- لقد كانت فترة الدراسة لهذا الموضوع قصيرة مما تعذر علينا التعمق بشكل كبير في البحث، لأنه يدرس فترة زمنية طويلة وأحداث مهمة في تاريخ الجزائر.

ومع ذلك حاولنا جمع المادة العلمية ودراستها دراسة محايدة بقدر الإمكان، متوخين في ذلك الوصول أو الاقتراب على الأقل من الحقيقة العلمية، من خلال توجيهات كل من ساعدنا في هذا البحث، سائلين المولى عز وجل أن يستفيد من بحثنا هذا كل طالب علم.

الفصل الأول:

حياة القائد العسكرية والمدنية

- المبحث الأول : مولده ونشأته
- المبحث الثاني: تعليمه وتكوينه
- المبحث الثالث: النضال العسكري لبومدين
- المبحث الرابع: بومدين الرئيس

المبحث الأول : مولده ونشأته

لقد كان الغموض يكتنف دائما شخص الرئيس الراحل هواري بومدين حتى تاريخ ميلاده فقد بقي مجهولا لمدة طويلة ، ويستند إليه عموما تاريخين للميلاد " 1925 – 1932 " ، " أ . في بارجس " يعد الوحيد الذي ذهب إلى حد ذكر اليوم والشهر الموافقين ل 23 أوت 1932 ، فيما تشير مصادر أخرى إلى أنه قد ولد سنة 1925 أو بين سنتي 1925 و 1932، إذ يشير كل من " آنيا فرانكو " و "جان بيار " إلى أن التصريح بالعقيد بومدين في سجلات الحالة المدنية قد تم في سنة 1932 ، وهذا الاختلاف حول تاريخ ميلاده ، يعود لكون الإدارة الاستعمارية لم تكن حريصة على دقة وضبط تواريخ ميلاد الجزائريين ، إذ يكفيهم تسجيلهم بغرض تجنيدهم في الخدمة العسكرية، غير أن الواقع كان عكس ذلك تماما ، إذ أن الجزائريين هم الذين كانوا يرفضون في كثير من الأحيان تسجيل أبنائهم في الحالة المدنية الفرنسية ، لأن التسجيل الدقيق للمواليد كان يخدم بالدرجة الأولى المصالح الاستعمارية : كضريبة الرؤوس والخدمة العسكرية [1].

محمد بوخروبة المدعو هواري بومدين* من مواليد دوار بني عدي مقابل جبل هوارة ببلدية حساينية (كلوزيل سابقا) الواقعة غرب مدينة قالمة بمسافة 15 كلم ، أبوه يسمى الحاج إبراهيم** المتوفى سنة 1967 [2] بن عبد الله***

---

[1] – رشيد مصالي ، هواري بومدين الرجل اللغز ، ترجمة فاطمة الزهراء قشي ، محمد الأخضر الصبيحي ، دار الهدى ، الجزائر ، د.ت ، ص ص 15-17 .

* - يعد هواري بومدين اسما مستعارا انتحله صاحبه لإخفاء اسمه الحقيقي " محمد بوخروبة " عندما انفصل عن الحياة المدنية المألوفة ، وانضم إلى الثورة حينها ، كانت مسألة استعارة الأسماء أمرا شائعا لمن يختار طريق التضحية والفداء لتحرير وطنه، إذ أن هذا الاسم " هواري بومدين " مأخوذ من واليين متصوفين "سيدي بومدين وسيدي الهواري " وهما قطبان من أقطاب الصوفية بالغرب الجزائري (ينظر: محمد الصالح شيروف ، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم ، دار الهدى الجزائر ، د.ت، ص ص 5-6).

** - كان أبوه يقيم مع أفراد عائلته بكوخ متواضع مغطى سقفه بما يسمى بالديس ، وهو نوع من النبات البري يستعمله جل سكان الريف عموما في تغطية المنازل خاصة القبائل التي تعيش عيشة البداوة التقليدية .

[2] - سعد بن البشير العمامرة ، هواري بومدين الرئيس القائد (1932 – 1978)، ط1 ، قصر الكتاب ، الجزائر ، 1971 ، ص 15 .

*** - اشتغل جده عبد الله بتعليم القرءان الكريم للصبية بالدوار مع ممارسته للفلاحة شبه البدائية بأرض الكومينال

بن سعدي بوخروبة[1] .

وأمه من منطقة القبائل تدعى" تونس بوهزيلة"، توفيت سنة 1984 ، وهو شقيق لسبعة إخوة (ثلاث ذكور و أربعة بنات) [2]، ينحدر من عائلة جزائرية فقيرة عاشت ليل الاستعمار الغاشم بكل أثقاله ، فقد كان الوضع الاقتصادي متدهور نتيجة القبضة الاستعمارية.

شب وترعرع الطفل في منطقة قالمة التي يغلب عليها الطابع الجبلي ونشأ مع أترابه الذين كان ينتقل معهم في القرى المترامية السفوح كجبال هوارة وعين العربي و بوهمدان وسلاوة عنونة ، وقد ورث الطفل عن والديه الكريمين وطنية متأججة منذ نعومة أظافره[3].

وتعود أصول عائلته إلى عرش وزدالين بالعوانة*، وبناءا على ما هو مقيد بشجرة النسب فإن هذه العائلة تمتد أصولها التاريخية البعيدة إلى اليمن.

إن جل أفراد عائلته كانوا سباقين للالتحاق بصفوف المجاهدين أثناء الثورة المباركة ، وقبلها انتفاضة 8 ماي 1945 ، وقد انضم إلى صفوف جيش التحرير ستة من أفراد عائلة بوخروبة [4] ، قدر له وهو في سن الثالثة عشرة أن يشهد المذابح الرهيبة التي ارتكبها غلاة الاستعمار ضد الجزائريين خاصة بقالمة وسطيف وخراطة في 8 ماي 1945 فتركت تلك الجرائم البشعة في ذهن الطفل أبشع الصور وأعمق الآثار في نفسه[5]

---

[1] – محمد الصالح شيروف ، المصدر السابق ، ص 5 .

[2] – سعد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 15 .

[3] – محمد العيد مطمر ، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية ، دار الطليعة الهدى ، الجزائر ، 2000 ، ص 14.

*- العوانة : دائرة من دوائر ولاية جيجل تقع على الشريط الساحلي بالجهة الغربية وتبعد عن جيجل حوالي 20 كلم.

[4] – محمد الصالح شيروف ، المصدر السابق ، ص ص 5-6 .

[5]– عبد الكريم بو صفاف و آخرون ، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشروين ، ج1 ، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2002 ، ص 156 .

وفي جسمه إصابة في رجله اليسرى ، كان بومدين كما يصفه أبوه خجولا صامتا لكنه قارئ ممتاز إلى درجة ينسى معها الأكل والشرب [1]، وقد حافظ كابن فلاح فقير على خشونته وشدته .

كانت الحياة في تلك الفترة بالنسبة لطفل جزائري حياة مذلة مهينة لكونه مواطن من الدرجة الثانية ، في الوقت الذي يتصرف فيه الفرنسيون كأسياد البلاد ، ولم يكن محمد بوخروبة الطفل الوحيد الذي يشعر بهذه الإهانة لكن تعلمه بالمدرسة القرآنية جعله مدركا لعروبته وكرامته المسلوبة فوق أرضه الجزائرية [2] .

المبحث الثاني: تعليمه وتكوينه

التحق محمد بوخروبة في بداية تعلمه بالمدرسة القرآنية بقريته وسنه [3] أربع سنوات، وعندما بلغ السادسة من عمره درس بالمدرسة الإبتدائية الفرنسية (البير سابقا) من سنة 1938 إلى 1946 بمدينة قالمة (إكمالية محمد عبده حاليا)، وقد كان مسجلا تحت رقم 434 بالحرف اللاتيني تحت إسم بوكروبة محمد ، بما أن والده كان مقيما بدوار بني عدي فقد أوكله إلى عائلة (بني سماعيل) في حي قندورة آنذاك ، (بوزيت مليكة حاليا) حيث قضى هناك عامين ليوكله أبوه من جديد إلى عائلة "بلمسعود" بدوار سعيد بن خلوف في حي مقادور (حي اليهود آنذاك) (شارع محمد بنالي حاليا) ليقيم بها هي الأخرى سنتين ، ليوكل من جديد لعائلة "خرشيش" بنفس الحي ، وبعدها إلى عائلة "بن دفعان رابح" ، وبعد ثماني سنوات من الدراسة بقالمة قضاها الطفل محمد بوخروبة ينتقل من بيت إلى بيت محروما من دفئ والديه عاد من جديد إلى دوار بن عدي بعد أن تعلم الفرنسية ككل أبناء جيله [4] .

---

[1] – سعد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 15 .

[2] - رشيد مصالي ، المرجع السابق ، ص 18 .

[3] - سعد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 15.

[4] – المرجع نفسه ، ص 15 .

بعد عودته إلى قريته قام بتدريس القرآن الكريم الذي أتم حفظه وهو في سن العاشرة لأبناء بلدته، غير أن هذه المهنة يبدو أنها لم تكن المرتبة التي كان يتطلع إليها محمد بوخروبة فهمّ للانتقال إلى قسنطينة [1] .

لأن أباه كان مصرا على أن يلحقه بالمدرسة القرآنية حتى يتعلم أصول الدين واللغة العربية ، وفي قسنطينة دخل بومدين مدرسة الكتانية القرآنية سنة 1948 الواقعة بسوق العصر والتي كانت مثل معهد ابن باديس، ولكنها أكثر شعبية وهي تابعة للزاوية الحملاوية، وكانت فرصة لبومدين للانخراط في صفوف حزب الشعب الجزائري، ومع ذلك لم يبق في قسنطينة سوى ثلاث سنوات وقد كان يسكن في منزل "بوجلول" الكائن بالبطحاء ، مقابل معهد ابن باديس في الطابق الأول [2] ، والتحاقه بمعهد الكتاني مع جملة من الطلبة الذين كان منهم "محمد الطاهر قادري" و"عبد المجيد كحل الراس" و"علي كافي" الذي قال عن بومدين في مذكراته: <<... وفي وسط عام 1948 قدم إلى المعهد طالب تبدو على وجهه مسحة البداوة وكأنه خائف من المدينة ، وكان يلبس برنوسا وكان لباسه رثا ، ووجد صعوبة في الالتحاق بالمعهد وقد تدخلنا لتسجيله ... وحاولت إقناعه بالانضمام إلى حركتنا إلا أنه كان يمانع في كل مرة ، وذات مرة صارحني بالسبب قائلا والدي أرسلني للدراسة وليس لممارسة السياسة >> [3].

وقد أظهر الطالب بومدين نوعا من الذكاء والنبوغ بين أقرانه بقسنطينة وأتقن العلوم التي كانت تدرس بالمعهد كالأدب واللغة والتاريخ والنحو والبلاغة ، ووجد طلابا من مختلف أنحاء الوطن ، وكان الجميع يعيش المستجدات السياسية على الساحة الوطنية، وخاصة الطالب " محمد بوخروبة "

---

[1]- Paul Balta , La Stratégie de Boumediene , la bibiatheque arabe S'indibad , paris , 1978 , P 15 .

[2]- سعد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق، ص 16 .

[3]- علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 – 1962)، دار الطباعة القصبة للنشر ، الجزائر ، 1999 ، ص 29 .

وقد كان التعليم خارج الوطن يعتبر مرحلة متقدمة في الدراسة وكانت بلاد المشرق قبلة للدارسين باللغة العربية [1].

عندما بلغ السن العسكرية طلب لتأدية الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي ، فتقدم إلى الإدارة الفرنسية ، و أجرى الفحص الطبي لكنه كان مؤمنا في قرارة نفسه بأنه لن يلتحق أبدا بجيش العدو وقرر الهروب خارج الوطن [2].

محمد بوخروبة كان من هواة مشاهدة الأفلام المصرية في قاعة سيرتا التي أصبحت آنذاك مقر اجتماعات الحركة الوطنية التضامنية ضد الإدارة الفرنسية ، مما ساعده على الاحتكاك أكثر بالفكر الوطني، لكن مشاهدته للأفلام المصرية جعلته دائم الحديث عن مصر، ونوعية الدراسة بالأزهر حيث وجهت انتباهه نحو المشرق العربي و مواضيعه الساخنة آنذاك مثل أحداث فلسطين 1948 ، الوضع السياسي في مصر، والعمليات المسلحة في منطقة قناة السويس .

اكتشف محمد بوخروبة في هذه الأحداث التي عايشها بقسنطينة الضعف العلمي للبرامج التعليمية لمعهد الكتانية، ومحتوى دروسها الرجعي التضليلي للجزائريين [3].

درس وفكر في مسألة السفر مليا ثم طرحها على رفيقه محمد الصالح شيروف، بعد أن اجتمعا في مكان غرب مدينة قسنطينة، حيث اتخذ كل منهما مقعدا حجريا حيث سأل بومدين رفيقه عن معرفته لمن أدى واجب الحج راجلا؟ ولما أجاب رفيقه " بلا " أفصح بومدين عن سؤاله بأنه يعني طلب العلم والثقافة الذي يعد في حد ذاته حجا[4].

---

[1]- محمد العيد مطمر ، المرجع السابق ، ص28 .

[2]- سعد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق، ص 16 .

[3]- أحمد بن مرسلي ، << دراسة شخصية بومدين>> ، مجلة المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، العدد الأول ، 1990 ، ص 72 .

[4]- محمد الصالح شيروف، <<من قسنطينة إلى القاهرة رحلة العذاب والأمل>>، مقالات عن الرئيس هواري بومدين عذابات الرحلة ... وأمل المسيرة، منشورات مجلة الوحدة، ط1 ، 1996 ، ص ص 10 – 11 .

ولأنه كان لا يعبأ بالدروس التي قدمها مشايخ تآكلو معرفيا من كثرة ترداد ما حفظوه من الزيتونة ، لأنه التهم كل الكتب المتوفرة حينها، وكان يفكر بجد في تطوير تعليمه بالرحيل إلى الأزهر، لأن الشائع في ذلك الحين أن الذين يدرسون في مصر و الأزهر على الخصوص هم وحدهم أعلم العلماء، ولهذا كان يحلم الشاب في الحصول على ليسانس تمكنه من إشباع طموحه، وكثيرا ما كان يقوله لرفاقه ومعارفه ماذا سيعطينا هؤلاء المشايخ في المستقبل ؟، ولهذا اختار ابن جهته "شيروف" وأحد المتحمسين للمغامرة ليعرض عليه فكرة المغامرة ، وربما لأن مسألة السرية هي التي جعلت بومدين يختار شيروف وحده دون سواه ثم يوسعها هو إلى الاثنين الباقيين

و السرية تتناول إخفاء لأمر على الأولياء وعن الزملاء وعن الاستعمار أيضا، فكل هذه الأطراف يمكن أن تبطل المشروع إذا علمت به[1] .

كان يقول بومدين دائما لنا الحق في الأزهر* لأن أجدادنا بنوه ويقصد الفاطميين فتبنى الرفيق الفكرة التي توسعت فيما بعد إلى صديقهما "محمد العربي مومني" و"مقدم لخضر"، ولم يبق فيما بعد إلا التحضير للقيام بهذه الرحلة التاريخية طلبا للعلم و هروبا من الاستعمار وأملا في تحرير الوطن [2] .

وهكذا بدأ التحضير للرحلة في سرية تامة عن الأهل و الأصدقاء و المدرسة حتى يتمكن بوخروبة و أصدقاءه من مرادهم، دون وجود من يثبط عزائمهم ، ولأجل ذلك فقد أعد بومدين دليلا للسفر هو عبارة عن أسماء مدن سجلها أحد أقرباءه عندما حج راجلا يذكرها بالتسلسل من مدينة قالمة إلى القاهرة [3].

---

[1]- سعد بوعقبة ، <<الصقور ... وعهد الصخور>>، مقالات عن الرئيس هواري بومدين، مجلة الوحدة، العدد 600، 1996، ص 26 -27 .

* - بنيت مدينة القاهرة وجامع الأزهر عام 972م على يد إحدى قبائل كتامة الأمازيغية التي كانت القاعدة التي استندت عليها الدولة الفاطمية سواء في الجزائر أو عند انتقالها إلى مصر فيما بعد .

[2]- سعد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص16 .

[3]- محمد الصالح شيروف ، <<من قسنطينة إلى القاهرة رحلة العذاب و الأمل>> ، المصدر السابق، ص11 .

وقد باع أفرشته وكذا كتبه ونفس الشيء فعله زملائه في رحبة الصوف بقسنطينة ذات صباح من سنة 1951 ، وقد يبدو غريبا جدا عدم حوزة أي من الأربعة على هوية تستعد للسفر إلى القاهرة ولا على جواز السفر ، إنما كل ما حملوه هو بطاقات التعريف الرسمية وبطاقات التعريف المدرسية ومبلغا ماليا لا يتجاوز أربعين فرنك قديما ، اتصل الأربعة "بالباهي" صاحب المقهى التي كانت مركزا لنشر الفكر الوطني ، ونقطة لقاء المناضلين خاصة منهم المنتقلين عبر الحدود الشرقية الجزائرية وهذا لهدف الحصول منه على معلومات خاصة عن عبور الحدود التونسية [1].

أوصل "الباهي" ، محمد بوخروبة وزملائه الثلاثة إلى المناضل "عبد الحفيظ قصري" الذي شارك في حرب فلسطين سنة 1948 ضد المحتل الصهيوني، حيث كان دليلهم في اجتياز الحدود الجزائرية التونسية، عبر منطقة " غاردماو " لمعرفته الجيدة لأوضاع الطريق ، وما يكتنفها من صعوبات ، نجح محمد بوخروبة والثلاثة الآخرون في اجتياز الحدود التونسية والوصول إلى مدينة قابس (تونس) ليكون المبيت في اصطبل على التبن، ثم انتقل فجرا داخل سيارة متخصصة في نقل الوافدين بصورة سرية نحو بن قردان (تونس) حيث تم الانتظار ثلاثة أيام، لتستأنف الرحلة سيرا على الأقدام عبر الصحراء باتجاه طرابلس ، التي أدركوها بعد 15 يوما قطعوا خلالها 400 كلم ، تراجع "مومني محمد العربي" و"مقدم محمد الأخضر" عن قرارهما بالتوجه إلى القاهرة حيث سلما نفسيهما إلى القنصلية الفرنسية في طرابلس ، أما محمد بوخروبة وشيروف محمد فقد واصلا الرحلة نحو هدف الانطلاق بمساعدة تاجر ليبي الذي مكنهما من التنقل في شاحنة وسط البضائع إلى مدينة بنغازي، التي وصلاها بعد رحلة دامت 3 أيام، استراح بوخروبة وشيروف ستة أيام في مدينة بنغازي، قضياها في جمع المعلومات عن الطريق المؤدي إلى "مرسي مطروح" المصرية، ليبدأ السفر في اليوم السابع سيرا على الأقدام، حيث كانت الشمس دليلهما نحو الهدف الذي بلغاه بعد مشقة كبيرة وسط الصحراء ، وفي أواخر شهر فيفري 1951

[1]- أحمد مرسلي، دراسة شخصية بومدين ، المرجع السابق ، ص74.

تمكن الاثنان من دخول مصر التي كانت تعيش تحت ضغط شعبي قوي، بفعل إضرابات طلبة المدراس والجامعات والعمليات المسلحة في منطقة قناة السويس ، توجه حينها محمد بوخروبة وشيروف محمد مباشرة إلى مكاتب المغرب العربي المكلفة برعاية شؤون طلبة المغرب العربي بالقاهرة .

التحق محمد خروبة بالأزهر لمواصلة دراسته هناك، إلى جانب متابعته للدروس المسائية في ثانوية الخديوية ذات البرامج العصرية [1] أما المناهل الأساسية التي شرب منها الطالب الوافد محمد بوخروبة ، وحدد بها قناعاته السياسية التي أصبحت جزء من ثقافته و اهتمامه في مجال حياته بحيث لم يتوقف الطالب على حلقات ودروس الأزهر و إنما سعى إلى الإلمام بجميع علوم المرحلة، فكان يطالع كتبا تشمل الفكر والأدب والسياسة أمثال : ساطع الحصري وخالد محمد خالد ونجيب محفوظ... وغيرهم، وكان مواظبا على قراءة الجرائد والمجلات المصرية ، ولاسيما جريدة الأهرام والأخبار وجريدة الأهرام الأسبوعي [2].

بقي الطالب محمد بوخروبة أربع سنوات في مصر عاشها في فقر مدقع، اللهم إلا ما يوجد به هذا المكتب من مساعدات ضئيلة لبعض الطلبة، ويسكن داخل هذا المكتب مع خمسة من الطلبة الجزائريين [3].

المبحث الثالث : النضال العسكري لبومدين

لقد كان لأول نوفمبر 1954 رجالا فجروا الثورة التحريرية الجزائرية، وقد كانوا في حاجة إلى دعم دبلوماسي وسياسي، والأكثر من ذلك كانوا في حاجة إلى الأسلحة لمواصلة الطريق الشاق، لهذا كلف قادة الثورة في الخارج بشراء الأسلحة وتمريرها للبلاد خاصة المنطقة الغربية ،ومن هنا بدأ مشوار محمد بوخروبة في الثورة التحريرية.

---

[1]- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص ص 73 -74 .

[2]- محمد العيد مطمر ، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، المرجع السابق، ص ص 25 - 26 .

[3]-عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر، 1993، ص 140 .

فمع بداية 1955 التحق بومدين بصفوف الثورة قادما من القاهرة ،مع ست طلبة جزائريين* على متن باخرة دينا** ، التي كانت محملة بالأسلحة المتوجهة إلى جيش التحرير الوطني، ورست الباخرة في منطقة الناظور المغربية قرب الحدود المغربية– الجزائرية مفرغة حمولتها هناك.

كلف بومدين في البداية بجلب الأسلحة من الحدود وتدريب المجاهدين على استعمال السلاح ونصب الكمائن ، وقد أهلته مقدرته القيادية وكفاءته الحربية لتولي عدة مناصب هامة، حيث عين نائبا لقائد الناحية الغربية (عبد الحفيظ بوصوف) الذي خلف القائد محمد العربي بن المهيدي*** بعد استشهاده على رأس الولاية الخامسة ، وبعد التحاق عبد الحفيظ بوصوف بلجنة التنسيق والتنفيذ ، رقي الرائد هواري بومدين إلى رتبة عقيد ، وتولى قيادة المنطقة الغربية للجزائر[1]، وعمره لا يتجاوز 25 سنة مقيما مركز قيادته بمدينة وجدة على الحدود الجزائرية–المغربية [2].

أنشأ بومدين نظام محكم من المخابرات العسكرية رفقة مجموعة من قيادي الثورة، وفتح ورشات لتدريب أفواج من الشباب المتعلمين في آليات الاتصال والبث والاستقبال المعلوماتي ، بالإضافة إلى إقامة مركز للتنصت ، وبهذا أصبح بومدين على علم بكل ما يجري في الولايات الأخرى و دول الجوار وحتى أوروبا [3].

---

* - ستة طلبة وهم : محمد شنوت، عبد العزيز مشري، علي مجاري، محمد الصالح عرفاوي، حسين محمد، محمد عبد الرحمن (ينظر: رابح عدالة، هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر، 2013، ص5).

** - باخرة دينا : وهي هدية الملك حسين عاهل الأردن إلى زوجته الأولى دينا عبد الحميد لزواجها منه وقد وضعتها تحت تصرف الثورة الجزائرية (ينظر: عمار بومايدة، بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام، دار المعرفة، الجزائر، 2008 ، ص 18).

*** - محمد العربي بن مهيدي: ولد عام 1923 بعين مليلة، ناضل بصفوف حزب الشعب وأصبح من كوادر تنظيمه المسلح، اعتقل عام 1945 ، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، قائد منطقة وهران، اعتقل يوم 23فيفري 1957 واستشهد تحت التعذيب.

[1]- محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص ص 33 – 34.

[2]- سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص27 .

[3]- عمار بومايدة، المرجع السابق ، ص19.

تعرض بومدين لكثير من المتاعب عند قيادته للولاية الخامسة والتي تعود أسبابها لسرعة ارتقائه في المناصب ، والتي علق عليها البعض بأنها كانت بسبب ممارسة جهوية و خاصة من طرف بوصوف الذي ينحدر من نفس منطقة بومدين وتحديدا ولاية ميلة ، والسبب الثاني هو نقل قيادة الولاية الخامسة إلى وجدة بالمغرب الأقصى ، وتمثلت هذه المتاعب في تمرد الشهيد بوزيدي محمد الملقب "بعقب الليل" ،وكذلك تمرد النقيب الزبير وقد أدى تمردهما إلى تصفيتها ، ثم تمرد مجموعة من النقباء والملازمين الذين بلغ عددهم 53 ضابط واصفين بومدين بغير الكفء وقيادته للعمليات العسكرية من خارج الجزائر، لكن هذا التمرد لم ينجح في إزاحة بومدين و جماعته [1].

عند وصول الجنرال ديغول* إلى الحكم بفرنسا سنة 1958 قام ببناء خطي شال وموريس** المكهربين على الحدود الشرقية والغربية، وبذلك أعيد تنظيم جيش التحرير الوطني من طرف قيادة الثورة ، فأنشأت قيادتين للأركان الأولى على الحدود الشرقية تضم الولاية الأولى (الأوراس)، و الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) والولاية الثالثة (القبائل) ويرأسها محمدي السعيد*** ومقرها غارديماو بتونس

---

[1]- رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011 ، ص 158 .

*- الجنرال ديغول: ولد في 22 نوفمبر 1880 ، تخرج من الكلية العسكرية كضابط سنة 1912 شارك في الحربين العالميتين الأولى والثانية، برز كشخصية وبطل عسكري مقاوم ، مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة عندما كانت الثورة في عامها الرابع (ينظر:عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة كنزة ، الجزائر،د.ت ، ص 120).

**- خطا شال و موريس: أنشأ عام 1957 وهما عبارة عن شبكة هائلة من الأسلاك الشائكة المكهربة ، وحقول من الألغام والخنادق والحفر الخداعية العميقة، تمتد لمسافة تزيد عن 50 كلم، أقيمت على طول الحدود الشرقية والغربية للوطن بهدف منع دخول السلاح وعزل الثورة التحريرية عن الخارج (للمزيد طالع :دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية ، إنتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة بولاية تبسة،مطبعة عمار قرفي، باتنة، ص ص114 – 116) .

***- محمدي السعيد: من مواليد 1912 بمنطقة القبائل، ضابط صف بالجيش الفرنسي أفرج عنه سنة 1952، انضم لجيش التحرير سنة 1954 ، عضو في المجلس الوطني للثورة ومسؤول التنظيم العسكري، عضو في المكتب السياسي، وزير المجاهدين في حكومة بن بلة (ينظر: رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999 ، ص 172).

وقيادة الأركان الثانية على الحدود الغربية وتضم الولاية الرابعة (الجزائر العاصمة) و الولاية الخامسة (وهران) والولاية السادسة (الصحراء)، ويرأسها هواري بومدين ويساعده كل من العقيدين سي سليمان* والصادق دهليس ومقرها وجدة[1].

وفي 19 سبتمبر 1958 تم الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس** ، والتي كانت تهدف إلى التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، وقد واجهت هاته الحكومة العديد من المشاكل إثر إنشائها ، و أمام عجز الحكومة المؤقتة عن تسيير الأحداث وتدهور الأوضاع وبروز الصراعات بين الداخل والخارج ، اضطر بعض القادة العسكريين إلى عقد اجتماعهم ، في أواخر شهر جويلية 1959 بتونس[2]، وكان الغرض من هذا الاجتماع هو الدعوة إلى الإصلاح وتشكيل قيادة جديدة تشرف على تسيير شؤون الدولة ، أسفر هذا الاجتماع على إصدار قرار بإنشاء مجلس الثورة (CNRA) ، عقد هذا المجلس الوطني اجتماعا في 16 ديسمبر 1960 بطرابلس في ليبيا وامتد إلى غاية 20 جانفي 1960 ، ونتج عن هذا الاجتماع قرارات هامة من بينهما : تكوين هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة العقيد هواري بومدين ويساعده الرائدين علي منجلي*** وسي سليمان وعز الدين زراري .

---

*- سي سليمان: اسمه أحمد قايد من مواليد 1921 بتيارت، مناضل في حزب الإتحاد الديمقراطي لأحباب البيان، التحق بالثورة 1955 ، في 1957 أصبح نقيب في جيش التحرير ثم مساعد قيادة الأركان، شارك في مفاوضات ايفيان (ينظر: المرجع نفسه ، ص 167).

[1]- رابح لونيسي ، المرجع السابق، ص 160 .

**- فرحات عباس: من مواليد 24 أكتوبر 1899 بولاية جيجل، من دعاة الإدماج والمساواة، أحد أهم ناشيطي حركة البيان والحريات، عضو في المجلس الوطني للثورة، ترأس الحكومة المؤقتة بين 1958 و 1961 ، قدم استقالته في 1963، اعتقل في 1964ووضع تحت الإقامة الجبرية، توفي في 23 ديسمبر 1985 (ينظر: رشيد بن يوب ، المرجع السابق ، ص ص 158 – 159).

[2]- رابح عدالة، هواري بومدين رجل كفاح ومواقف ، دار المجتهد، الجزائر،2013 ، ص 16 .

***- علي منجلي : من مواليد 1922 بسكيكدة، انخرط في صفوف الحركة الوطنية لحزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، انضم إلى صفوف المنطقة الثانية عند اندلاع الثورة، بعد الإستقلال انتخب عضوا في الجمعية التأسيسية، توفي في 14 أفريل 1998 (ينظر: رشيد بن يوب ، المرجع السابق، ص ص 177 – 178).

و فور تعيين هواري بومدين قائدا لهيئة الأركان عمل جاهدا على تنظيم و تطوير الجيش، وذلك بتدريب الجنود تدريبا عصريا وتجنيد الشباب و اختيار إطارات جيش التحرير الوطني من المثقفين ، كما استعان بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي ومن بينهم : محمد زرقيني و سليمان هوفمان و محمد بوتلة، أشرف هؤلاء على المكتب التقني لجيش الحدود بالإضافة إلى حمو بوزادة ومصطفى شلوفي ، اللذان أشرفا على مصلحة التسليح ، وبذلك تمكن هؤلاء الجنود الفارين من الجيش الفرنسي من الإشراف على المراكز الحساسة في قيادة هيئة الأركان [1]

كما قام بومدين بتكديس السلاح في الحدود الشرقية والغربية وعدم توزيعها على الولايات الداخلية وفق تقرير سي لخضر بورقعة مسؤول جهاز الإتصال والأخبار في الولاية الرابعة الذي رفعة إلى الحكومة المؤقتة عام 1960 ، وهذا ما يفسر شهادة عبان رمضان* في إحدى رسائله لأحمد بن بلة المسئول عن التموين بالأسلحة في الخارج قائلا: << لماذا تمتنعون عن إرسال السلاح لنا نحن في الوسط والشمال القسنطيني، هل لأننا قبائل ؟ >> ، وبرر بومدين عملية تكديس الأسلحة إلى مشاكل التجنيد الكبيرة التي يلاقيها في المنطقة الغربية لأنها ضعيفة وقليلة [2].

في أواخر جوان من عام 1961 تصاعد التوتر بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان بشكل مفاجئ ، عقب أزمة الطيار الفرنسي الذي أسره المجاهدون[3] في وادي ملاق في التراب التونسي بعد إسقاط طائرته

---

[1]- عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية 1958 – 1999 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001 ، ص ص 47 – 48 .

*- عبان رمضان: ولد عام 1920 بمنطقة القبائل، اهتم بالنضال منذ 1945 واعتقل سنة 1950 وهو مناضل في حزب الشعب ، التحق بعد إطلاق سراحه بجبهة التحرير الوطني التي أصبح أحد مفكريها ، أكسبته سياسته عداء كل من بن بلة و بوضياف وكريم بلقاسم وبوصوف، استدرج إلى كمين له بالمغرب حيث تم خنقه في ديسمبر 1957 بأمر من بوصوف (ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008 ،ص 189).

[2]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص ص 162 – 164 .

[3]- محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1945 – 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2007 ، ص 861

والذي أكرهت قيادة الأركان العامة على تسليمه إلى الحكومة الفرنسية تنفيذا لتعليمات الحكومة المؤقتة [1]، وبهذا كانت القطيعة النهائية بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة.

وفي 15 جويلية 1961 قدمت هيئة الأركان العامة المتكونة من هواري بومدين وعلي منجلي وأحمد قايد استقالتهما إلى الحكومة المؤقتة[2] ، حيث كشفت في هذه المذكرة أنها كانت على خلاف دائم مع الحكومة حول مناهج العمل، ولم يعد بإمكانها تزكية الأخطاء المتكررة والخطيرة التي ترتكب باسم الثورة ،وأن الحكومة المؤقتة تقوم بانتهاج سياسة تهدف إلى خنق جيش التحرير الوطني [3]، وأنها قامت بتجاهله ولم توليه العناية اللازمة [4].

وبعد تقديم مذكرة الاستقالة توجه القادة الثلاث إلى ألمانيا الغربية، حيث التقوا بأحد كبار المسؤولين في فدرالية فرنسا " عمر بوداود " وتناقشوا معه في الموضوع و أرسلوا رسالة إلى الزعماء الخمسة المسجونين في فرنسا لإطلاعهم على الوضع ،ثم توجهوا إلى المغرب [5]، ولكن هذه الاستقالة لم تدم طويلا فما هي إلا شهور قليلة حتى تراجعت هيئة الأركان العامة عن استقالتها هذه و أخذت الأمور من جديد وبيد من حديد كما هو شأنها في أول ممارستها للقيادة [6].

---

[1]- محمد زروال ، دور المنطقة الخامسة من الولاية الأولى في الثورة التحريرية، دار هومة ، الجزائر، 2011 ، ص 439 .

[2]-علي كافي ، المصدر السابق، ص 260 .

[3]-محمد عباس ، المرجع السابق، ص 861.

[4]- جرمان عمار، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007 ، ص 204 .

[5]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1977 ، ص 500 .

[6]- محمد زروال ، المرجع السابق ، 573 .

وبسبب الخلاف القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان حول بعض بنود اتفاقيات ايفيان ، والدور المستقبلي لجيش التحرير الوطني والتنظيم السياسي لجزائر الاستقلال ، فإن الخلاف تفاقم خاصة بعد عزل الحكومة لقيادة الأركان (1962) ، وهو ما رفضته هيئة الأركان بقيادة بومدين فقامت بدعوة القادة الخمس بعد خروجهم من السجن إلى مقرها بوجدة ،لمناقشة موضوع الأزمة التي حلت بينهم وبين الحكومة المؤقتة[1] فتحالف أحمد بن بلة* مع هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة، وبهذا كسب بومدين غطاءا سياسيا مكنه من التغلب على الحكومة المؤقتة وإجهاض مخططاتها ، وتسلم السلطة التيار الثوري بقيادة أحمد بن بلة ، وبدعم كامل من قائد الجيش ، وحجمت بذلك كل التيارات والقيادات المناوئة [2].

وبعد الاستقلال (جويلية1962) ركز بومدين جهوده على تطوير جيش التحرير الذي أصبح الجيش الوطني الشعبي، وبسبب اعتماده على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في تسيير شؤون الجيش وقع تنافر كبير بينه وبين بعض رفاق السلاح.

عين بومدين وزيرا للدفاع الوطني ونائبا لرئيس الحكومة (سبتمبر 1962) ثم بدأت الحساسيات في التصاعد بينه وبين رئيس الجمهورية (أحمد بن بلة) الذي كان معزولا عن الأحداث بحكم سجنه الطويل ، وتفاقم الخلاف بينهما،خاصة خلال مؤتمر الحزب 1964 ، وزادت حدة الخلاف عندما عين الرئيس العقيد الطاهر الزبيري رئيسا للأركان في غياب وزير الدفاع، فيما بدا كمحاولة لاختراق الجيش لم يتجاوب معها الزبيري، ووصلت الأمور إلى قمة التوتر عندما اتجه الرئيس إلى تكوين ميليشيات لمواجهة نفوذ الجيش ، الذي أصبح أكبر قوة منظمة في البلاد

---

[1]- رابح عدالة، المرجع السابق ، ص19 .

*- أحمد بن بلة : ولد في 25 ديسمبر 1918 بمغنية على الحدود المغربية ، شارك كمجند في الحرب العالمية الثانية ، في 1946 انضم إلى حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، في 1947 عين كمسؤول عن المنظمة السرية ، في منطقة الغرب ثم مسؤولها على المستوى الوطني في 1949 ، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 1956 ، أصبح أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال (ينظر : رشيد بن يوب ، المرجع السابق ، ص 120).

[2]- عبد الحميد براهيمي ، المرجع السابق ، ص 58 .

ثم عندما بدأ في تصفية بعض الوزراء والمسؤولين من أنصار بومدين الذي تحرك بسرعة ، فأرسل مجموعة بقيادة الزبيري نفسه للقبض على الرئيس فجر يوم 10 جوان 1965 ، وأمسك بمقاليد الأمور بكل سهولة ، وأطلق على التحرك " التصحيح الثوري "، وأصبح بذلك بومدين رئيسا للدولة بصفته رئيسا لمجلس الثورة [1].

المبحث الرابع : بومدين الرئيس

بنجاح عملية الانقلاب التي أسماها هواري بومدين " التصحيح الثوري " أي تصحيح مسار الدولة للسير في الطريق الذي وضعته الثورة الجزائرية وتطبيق الحكم الجماعي وليس الفردي ، نصب بومدين نفسه رئيسا لمجلس الثورة والحكومة الجزائرية، كما قررت المجموعة الانقلابية تجميد و إلغاء دستور 1963 ، وميثاق الجزائر 1964 ، و أصدرت في 10 جويلية 1965 قرارا ريثما يتم المصادقة على الدستور، يعتبر مجلس الثورة هو صاحب السيادة [2].

وعن ردود الفعل حول عملية الانقلاب العسكري على الرئيس " أحمد بن بلة " نلاحظ أن تحرك الشعب لم يكن بالمستوى المطلوب ما عدا بعض محاولات بعض الطلبة اليساريين في العاصمة حيث قمعت هذه المحاولة بسرعة، بالإضافة إلى حدوث مظاهرات في عنابة، استطاع النقيب "محمد عطايلية" قمعها بسرعة إطلاق النار على المتظاهرين ، فقتل الكثير منهم في ظروف غامضة ، أما المستوى السياسي فقد وصف الحزب الشيوعي الجزائري الذي تحول إلى حزب الطليعة الإشتراكية انقلاب بومدين بالفاشية والرجعية وقال عنه أنه يدخل في إطار الإحاطة بما أسماه بالأنظمة التقدمية في العالم ، وشبهها بما جرى في أندونيسيا بإسقاط سوكارنو

---

[1]- محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى ، ط 4 ، موفم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005 ، ص ص 537 – 538 .

[2]- ابراهيم لونيسي ، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد ، دار هومة ، الجزائر ، 2012 ، ص ص 21 – 22 .

وأنشأ الشيوعيون منظمة المقاومة الشعبية ORP * الإرهابية للإطاحة بنظام بومدين باستعمال العمل المسلح، فألقى بومدين القبض على الكثير من الشيوعيين ومنهم المؤرخ ومساعد بن بلة محمد حربي.

وقف الشيوعيون ضد الانقلاب ليس لأن بن بلة شيوعي مثلهم ، بل اعتبروه فرصتهم للتغلغل داخل أجهزة الحكم والسيطرة عليها ففي عهد بن بلة استولى الشيوعيون على وسائل الإعلام والمؤسسات الاقتصادية، وحافظوا على سيطرتهم عليها بعدما أخفوا هويتهم الشيوعية في عهد بومدين [1].

كما أن العديد من المحللين السياسيين وقفوا الموقف المشكك في مقدرة الرئيس الجديد على الإمساك بمقاليد حكمها لمدة طويلة وعلى سلوك النهج القويم الذي ينسيها ماضيا تعيسا، تمثله عقود عديدة قاستها تحت الحكم الفرنسي ، فقد حسبوا أن شخصا مثله حفظ القرآن الكريم في سن العاشرة وتعلم في المدارس الدينية الحرة والرسمية، ويتسم بالخجل ولا يرغب في التظاهر و الظهور ، لن يستطيع أن يفهم متطلبات الحياة العصرية، أو أن يقبلها فكره الجامد كما كانوا يعتقدون ، لقد تناسى هؤلاء أن هواري بومدين كان من عباقرة المغرب العربي الذين انطلقوا في دراساتهم من كتاتيب القرآن الكريم، وأنه قد استفاد من رحلته إلى المشرق العربي ، كما استفاد كثيرا من تجربة سنوات الثورة التحريرية التي برزت فيها قدراته الفكرية والسياسية بالإضافة إلى إمكاناته العسكرية.

---

* - منظمة المقاومة الشعبية ORP : أنشأها عبد الحميد بن الزين ، وضمت مجموعة من الشيوعيين المعارضين لنظام 19 جوان 1965 ، من أبرز قيادي هذه المنظمة : محمد حربي ، بشير حاج علي ، حسين زهوان ، قامت السلطات بحل هذه المنظمة ، فأنشأو بدلها حزب الطليعة الاشتراكية في جانفي 1966 ، ظل هذا الحزب مراقبا من قبل الشرطة لذلك لم يتمكن من التعبير عن نفسه وانحصرت أعماله في توزيع المناشير والجرائد والحركة الجمعوية والكتابات الحائطية (ينظر: الطاهر بن خرف الله ، النخبة الحاكمة في الجزائر (1962 - 1989) ،ج 2 ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 167 .

[1] - رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دار المعرفة الجزائر ، 1999 ، ص ص 100 – 101 .

لم تلبث الأيام أن بددت شكوك أولئك المحللين السياسيين ، لما بدأ قائد " حرب العصابات السابق " يظهر لهم شيئا فشيئا على غير الصورة التي كانوا يتخيلونها عنه وعن أسلوبه في الحكم، و إنما في شكل الرئيس المتبصر الواعي بواجباته ومسؤولياته [1].

بومدين كان من أشد المعارضين للشيوعية ولمح في خطبه وحواراته إلى انحراف بن بلة عن المبادئ الإسلامية والقيم الحضارية للأمة ، وأشار في بيان 19 جوان 1965م إلى ذلك بالقول : << إن النهضة بمجتمعنا لا يمكن أن تتم بتمكننا من معتقداتنا واحترام تقاليد شعبنا وقيمه ومثله العليا >> .

وعندما سرد بومدين أسباب إقالة " بن بلة " أشار إلى تغلغل الشيوعيين في أجهزة الدولة وهم الذين وقفوا ضد الثورة المسلحة فقال : << ... لن نسمح لنفر من الذين عادوا الثورة و استمروا في معاداتها سواء أكانوا شيوعيين أو غير شيوعيين بتخريبها أو تنظيم مؤسسات أو منظمات خارجة عن إطار حزب جبهة التحرير الوطني وفي الحزب والدولة وجميع المؤسسات جزائريون ماركسيون بل وكان بعضهم أعضاء في الحزب الشيوعي الجزائري وتاريخه المعادي للثورة معروف للقاصي والداني ...>>.

ويضيف الرئيس : << ... أنه لن نسمح من الآن بمسرحية المغامرين اليائسين الفاشلين في بلادهم والذين يرتدون مسوح الاشتراكية بأن يجعلوا من أنفسهم أساتذة للشعب الجزائري وحزبه...>> [2] .

بدأ بومدين في تطبيق برنامجه السياسي و الاقتصادي والثقافي والاجتماعي على الرغم من الصعاب التي كانت تواجهه بعد انتفاضة 19 جوان 1965 ، ومنذ الوهلة الأولى التي تسلم فيها زمام أمور الدولة بدأ بومدين في بناء أركانها وتطبيق برنامجه الشامل بمحطات ستبقى خالدة في التاريخ المعاصر لبلادنا .

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف ، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ج1 ، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2002 ، ص 164 .

[2]- محمد الشريف عباس ، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، ط2 ، منشورات وزارة المجاهدين ، 2000 ، ص 90

ويتلخص التفسير الحقيقي ل 19 جوان في أنه : << لا زعامة ولا تزعم ، إنما انسجام وتناسق بين القيادة والقاعدة ومشاركة القاعدة للقيادة في جميع القرارات التي تتخذ ، والتي تهم مستقبل البلاد في جميع الميادين>> [1].

فمنذ بيان 19 جوان 1965 قطعت الجزائر مرحلة كبرى ، وكان ثمن ذلك في غالب الأحيان تضحيات جسيمة ، أكدت فيه القيادة الثورية عزمها وتصميمها على تحقيق الاشتراكية على صعيد الواقع ، وقد قامت هذه القيادة بإقامة دولة منظمة قوية وديمقراطية [2].

[1]- جمال بن حمودة ، ماذا فعلتم بالجزائر ؟ ، المجاهد الأسبوعي ، العدد 1663 ، 19 جوان 1975 ، الجزائر ، 1975 ، ص 216 .

[2]- وزارة الثقافة و الإعلام ، عشر سنوات من الإنجازات 19 جوان 1965 – 19 جوان 1975 ، الجزائر ، 1975 ، ص 216 .

الفصل الثاني:

الحياة الاجتماعية

في الجزائر

- المبحث الأول: التركيبة السكانية في الجزائر
- المبحث الثاني: التعليم
- المبحث الثالث: الصحة
- المبحث الرابع: الحركة العمرانية.

المبحث الأول: التّركيبة السكانية في الجزائر

لابد من الوقوف في هذا المبحث ومعرفة ولو بإيجاز بعض الجوانب من الحياة الاجتماعية للشعب الجزائري وعلاقته بالاستيطان الفرنسي، حتى نتمكن فيما بعد من عرض التركيبة السكانية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وكيف أصبحت بعد استرجاع السيادة الوطنية، باعتبار أن هذه التركيبة السكانية هي نتاج لحركة الاستيطان الفرنسية ، وبالتالي نتمكن من تحديد طبيعة معالمها الاجتماعية وحتى الاقتصادية.

فالمعروف أن الجزائر في الفترة الاستعمارية كانت وجهة للكثير من الشعوب الأوربية مشكلة بذلك خليطا من أبناء العنصر اللاتيني من ايطاليا واسبانيا، بالإضافة إلى سكانها الأصليين [1] ، وهذا باعتبار أن الاستعمار الفرنسي للجزائر كان استعمار إسكان colonialisme de peuplement وليس مجرد استعمار استغلال colonialisme d exploitation ، ونتيجة لهذا انتقل عدد كبير من الأوربيين واستوطنوا الجزائر [2].

انقسم المجتمع الجزائري بعد الاحتلال الفرنسي إلى مجموعتين من السكان :

المجموعة الأولى : تتكون من الجالية الأوربية الوافدة إلى الجزائر في ركاب الاحتلال ، وقد وصل عدد أفرادها سنة 1956 إلى 800 ألف نسمة ، وتمكنت من السيطرة على أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد ، وبالتالي أصبحت هاته الجالية تحتل مركزا اجتماعيا ممتازا نظرا لثرائها وحماية الدولة لممتلكاتها، وتنقسم هذه الجالية إلى طبقة إقطاعية في الرّيف تسيطر على أجود الأراضي وأخصبها، وطبقة برجوازية في المدن.

والطابع العام الذي يميز هذه المجموعة هو الانغلاق على نفسها ، والتعصب والعنصرية الشديدان ضد الجزائريين باعتبارهم يشكلون خطرا على مستقبل وجودها في الجزائر، بسبب موقفها العدائي منهم واستحواذها على خيرات بلادهم[3].

---

[1]- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مؤسسة الإمام عبد الحميد ابن باديس ، الجزائر ، 2008 ، ص 25 .

[2]- محمد السويدي، التسيير الذاتي في الجزائر وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 119 -120.

[3]- رابح تركي ، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931 – 1956) ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981 ، ص 90 .

المجموعة الثانية : تتكون من السكان الأصليين (الشعب الجزائري) الذي يصل تعداده نهاية الخمسينيات من القرن العشرين إلى أكثر من 10 ملايين نسمة، وهم يحتلون المركز الأدنى من السلم الاجتماعي، ويعيشون على هامش الحياة، باعتبارهم مجموعة خاضعة للاحتلال من ناحية، ومكروهين من الجالية الأوربية من ناحية أخرى[1].

ومما ساعد على تردي أوضاع الجزائريين من الناحية الاجتماعية هو إبعادهم عن الوظائف الإدارية في البلاد حتى أصبحوا يشكلون في قطاع الموظفين والتعليم نسبة 7% فقط ، أما الوظائف العليا والمتوسطة فقد أغلقت في وجوههم إغلاقا محكما، ولم تبق أمامهم سوى الوظائف الصغرى فقط[2].

وفي ظل الأوضاع السابقة الذكر نحدد الوضع الطبقي للجزائريين الذي انحصر في طبقتين اجتماعيتين فقط:

الأولى: وهي الطبقة العاملة التي تضم الأغلبية الساحقة من الجزائريين تتكون من الفلاحين في الريف والذين يكونون نسبة 91% من مجموع السكان، ثم من عمال المدن اليدويين والمهنيين، وقد وجدت بين العمال الريفيين فئتان اجتماعيتان: فئة المزارعين المأجورين، وفئة الخماسين[3].

والثانية: وهي الطبقة المتوسطة، تتكون من كبار التجار وصغارهم في المدن، ومن القلة المثقفة من ذوي المهن الحرة، وبعض الموظفين في إدارة الاحتلال، وكذلك من ملاك الأرض في الريف، ومجموع أفراد هذه الطبقة عامة ضئيل للغاية، لا يتجاوز في نهاية الخمسينات من القرن العشرين خمسين ألف نسمة من مجموع الشعب الجزائري أي ما لا يقل عن 1/4 من مجموع السكان العاملين.

---

[1]- رابح تركي، المرجع السابق، ص91.

[2]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 25.

[3]- مغنية الأزرق ، نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي ، ترجمة سمير كريم ،مؤسسة الأبحاث العربية ، لبنان ،1980 ، ص ص 63 – 64 .

أما الطبقة الإقطاعية أو الرأسمالية الكبيرة فلا وجود لها في المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية لأن الاحتلال قد صادر الأراضي من الجزائريين في الريف كما أنه استحوذ على الملكية العقارية في المدن وعلى قطاعات التجارة، والصناعة، والمصارف المالية[1].

وبلغة الأرقام، فإن الجدول التالي يبين تطور عدد سكان الجزائر من سنة 1853 إلى غاية 1977 [2].

السنة	العدد
1851	2324000
1856	2310000
1861	1737000
1866	2656000
1872	2134000
1891	3577000
1911	4741000
1921	4923000
1926	5151000
1931	5588000
1936	6202000
1948	7460000
1954	8745000

[1]- رابح تركي ، المرجع السابق ، ص 93 .

[2]- المحافظة الوطنية للإحصاء .

1960	10800000
1966	12018000
1977	18250000

من خلال استقرائنا لهذا الجدول نميز ثلاثة مراحل لتطور سكان الجزائر، مرحلة التراجع (1851- 1872) ، مرحلة النمو البطيء (1872- 1960) ، مرحلة النمو السريع 1960 فما فوق، ومن حيث عدد السكان حسب الفئات فقد سجل الإحصاء الرسمي الذي وقع في أكتوبر 1948 أن سكان القطر الجزائري كان حينها: 7.679.000 من المسلمين و 922.270 من غير المسلمين.

وبما أن مصلحة الإحصاء تثبت أن عدد المسلمين يزداد كل سنة ب 165000 نسمة، وعدد غير المسلمين يزداد كل سنة ب 18000 نسمة، يكون عدد السكان خلال سنة 1948 كما يلي:

- مسلمون: 9.000.000 نسمة.
- فرنسيون أجانب: 866.000 نسمة.
- يهود جزائريون متفرنسون: 200.000 نسمة.
- مجموع السكان: 10.66.000 نسمة[1].

وبعد الاستقلال فإن أول عملية إحصاء عام لسكان الجزائر كانت في الفترة ما بين 4 و 17 أفريل عام 1966 حيث بلغ مجموع السكان حوالي 12.101.994 نسمة بزيادة قدرها : 9.605.927 نسمة أي ما يعادل حوالي أربعة أضعاف عدد السكان منذ 110 سنة مضت، وبزيادة إجمالية تقدر بحوالي 38,5 % مع ملاحظة أن الزيادة السنوية

[1]- أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص 18 .

في الفترة ما بين عامي 1958و 1964 قد وصلت إلى 9% في مقابل 3,5% كمتوسط للزيادة السنوية ما بين عامي 1856 و 1966 ، ويبين الجدول الآتي عدد السكان في الجزائرية على ضوء النتائج التي سجلها إحصاء عام 1966[1].

الجزائر العاصمة	1,648,168 ن
الأوراس	765,052 ن
الأصنام (الشلف)	789,583 ن
مستغانم	778,863 ن
وهران	958,366 ن
الساورة	211,374 ن
تيارت	361,962 ن
تلمسان	444,118 ن

عنابة	949,989 ن
قسنطينة	1,513,068 ن
المدية	870,163 ن
الواحات	505,553 ن
سعيدة	236,959 ن
سطيف	237,927 ن
تيزي وزو	830,758 ن
المجموع الكلي	12,101,994 ن

وقد خص الرئيس هواري بومدين هذه العملية " افتتاح عملية الإحصاء " بخطاب ألقاه يوم 03 أفريل 1966 قال فيه <<... وقد عرفت بلادنا في الماضي عملية الإحصاء هذه إحدى وعشرين مرة ، ولكن هذه العملية ستشمل جميع الجزائريين، وهم مواطنون أحرار في بلاد مستقلة ، ولهذا فإن العملية تكتسي صبغة حدث سياسي عظيم واضح للجميع ، وأهمية هذه العملية بالغة بل هي أساسية لمستقبل البلاد، وذلك أن معرفة إمكانياتنا البشرية شرط ضروري يتوقف عليه وضع جميع أنواع التخطيطات والمشاريع سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو إدارية أو غيرها، وأن أهم رأسمال تكسبه بلاد ما هو سكانها ، إذ أن الإنسان هو الذي يضع البرامج ويخطط المشاريع حسب إمكانياته وحاجته ويحقق هذه المشاريع والبرامج...>> [2].

[1]- سيدي عبد الرزاق الجوهري ، الجزائر بلد المليون شهيد، دار الطلبة العرب ، لبنان ، 1969 ، ص ص 39 – 40

[2]- وزارة الإعلام والثقافة ، خطب الرئيس بومدين (19 جوان 1965 – 19 جوان 1970) ، ج1 ، دار البعث ، قسنطينة ، 1970 ، ص 271 .

كما يبين نفس الخطاب إمكانية عملية الإحصاء من تقدير حاجات المسكن والتوظيف والتعليم، فضلا عن التعرف على حالات السكان، ومما جاء فيه <<... فهذا الإحصاء سيتناول مثلا عدد السكان، ونسبة الذكور والإناث منهم، وأعمارهم ومهنهم، والتوزيع الجغرافي لهم، وعدد الأولاد الذين هم في سن التعليم ومشاكل السكن ونسبة ازدياد السكان وغيرها من المسائل التي سيتعرض لها الإحصاء العام، وهي كلها نقاط وجب على الحكومة معرفتها لإيجاد الحلول المناسبة لمختلف المشاكل التي تواجهونها...>> [1].

ويلاحظ على التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر حسب نتائج إحصاء 1966 مايلي:

1/ أن أغلب السكان أو ما يقرب 3/4 مجموعهم يقطنون المناطق الشمالية في حين يتناثر العدد الباقي في واحات المناطق الصحراوية.

2/ يرتكز ما يزيد عن 1/3 من السكان (4.119.602 نسمة) في الجزائر العاصمة ومنطقة قسنطينة ووهران، ولذلك ترتفع الكثافة السكانية في المناطق الساحلية لتصل إلى أكثر من 100 شخص في كم² ، بينما تبلغ الكثافة العامة في الجزائر 5 ن/كم².

3/ يبلغ مجموع عدد سكان الواحات و الساورة اللتان تحتلان معظم الجزء الجنوبي من الجزائر أي الإقليم الصحراوي حوالي 717.927 نسمة أي ما يوازي 5,9% من جملة السكان ، وقد تصل الكثافة السكانية في المناطق التي تقع جنوب سلسلة الأطلس الصحراوي إلى حوالي 0,4 ن /كم² ، وتصل في غرداية جنوب الجزائر إلى 1,7 ن /كم² [2].

من خلال استقرائنا لجملة المعطيات السابقة يمكن اعتبار المجتمع الجزائري النموذج الأصلي لمجتمع تحددت الطبقة المهيمنة فيه بفعل الأسلوب الخاص للهيمنة الاستعمارية الفرنسية ، فقد كانت الفلسفات والإيديولوجيات والقيم المتباينة والمتصارعة غالبا هي السمة المميزة للمجتمعات في مرحلة ما بعد نهاية الاستعمار.

[1]- وزارة الإعلام والثقافة ، المصدر السابق ، ص 242.

[2]- سيدي عبد الرزاق الجوهري ، المرجع السابق ، ص 40 .

فقد تعايشت الصراعات المختلفة في تشكيلات فريدة وأثرت في مجتمعات ما بعد نهاية الاستعمار وبغض النظر عما إذا كانت الحكومات الاستعمارية قد انتهجت طريقة مباشرة أو غير مباشرة في السيطرة، فإنها شاركت جميعا في الافتراضات نفسها المتعلقة بتفوق القيم الغربية والالتزامات الأخلاقية لفرض جزء على الأقل من هذه القيم على إفريقيا [1].

ولقد كانت الجزائر منذ ما قبل الاستقلال ولا تزال لحد الآن تعاني من التأثيرات السلبية لصراعات التنظيمات السياسية التي تطرح مشاريع مجتمع متناقض تريد من خلالها قولبة المجتمع (المشروع الوطني، المشروع الإسلامي، المشروع اللائكي).

لقد حاول أحمد بن بلة تطبيق ما ورد في مؤتمر الصومام لاسيما لما أصبح رئيسا للدولة الجزائرية في بداية الاستقلال الوطني، على الرغم من أن إيديولوجيته تمزج بين البعد الثقافي العربي الإسلامي ، وبين التنظيم الاشتراكي للاقتصاد والمجتمع [2].

غير أن هواري بومدين لخص ملامح مشروع للمجتمع الجزائري بعد التصحيح الثوري عام 1965 في المحاور التالية:

1/ العمل على وحدة جميع القوى الثورية في الجزائر.

2/ وحدة جميع المناضلين دون تمييز أو تفريق، فمن حقهم جميعا العمل والمساهمة في بناء الجزائر، وليس من حق أي كان أن يصادر جهودهم.

3/ عزل كل السياسيين المحترفين ومدعي الرسالات المقدسة والزعامة التاريخية، عن تخريب حياة الشعب الجزائري وثورته، والوقوف ضد كل محاولة إحياء الزعامة الفردية.

4/ المضي على أساس خطة مدروسة في بناء الجزائر بناءا اشتراكيا حقيقيا وتطوير الاقتصاد الوطني وتنميته باستمرار زراعيا وصناعيا.

---

[1]- مغنية الأزرق، المرجع السابق، ص ص 214 – 215 .

[2]- عبد الكريم بوصفصاف و آخرون، مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة ، ج2، ط1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية ، جامعة قسنطينة ، 2008 ، ص 154 .

5/ العمل سريعا وبحزم على إعادة تنظيم البيت تنظيما دقيقا يتلاءم مع خطورة المرحلة ومقاييس العصر.

6/ إعادة بناء حزب الطليعة الثوري، الذي يقود معركة بناء الاشتراكية بناءا حقيقيا يعبئ كل طاقات المناضلين بلا استثناء، يوجه ويربي ويرشد ويقود، لا يحل محل الدولة تابعا لها، أو ملاذا للتصفيق والهتاف بهذا أو ذاك.

7/ تكوين الأجهزة الضرورية الفنية والقادرة على تطبيق الاشتراكية في مختلف الميادين.

8/ بناء دولة الجزائر الثورية الاشتراكية وتدعيمها بإطارات مدربة واعية و مسؤولة.

9/ تدعيم الشرعية الثورية وضمانات الديمقراطية الاشتراكية ومؤسساتها في البلاد.

10/ العمل وفق خطة علمية واسعة النطاق على التعريب لجميع الأوجه المختلفة في الجزائر في أسرع وقت ممكن[1].

لقد سار بومدين في اتجاه الاهتمام بالجماهير وتوفير الرفاه الاجتماعي لها وكان يفضل تحسين أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مشاركتهم في الحياة السياسية ، ويعتبر رفع مستوى المواطن في الحياة الاجتماعية أولى من الديمقراطية السياسية، التي تشغله عن خدمة الأرض و الصناعة والثقافة والعمران[2].

لقد جاء في الميثاق الوطني لعام 1976 بأن الاشتراكية في البلدان المتقدمة تستفيد من مكسب تاريخي ضخم يتمثل في المجتمع البرجوازي وفي تقنياته ومهاراته وتقاليده الديمقراطية، أما في البلدان المتخلفة فعلى الاشتراكية أن تخلق بنفسها كل شيء كما في ذلك المجتمع العصري لتجعل من الأمة جماعة حرة كل مواطنيها أحرار[3].

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 155 .

[2]- ع الكريم بوصفصاف و آخرون ، المرجع السابق ، ص ص 33 – 44 .

[3]- جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني 1976 ، المعهد التربوي ، الجزائر ، 1976 ، ص ص 45 – 46 .

والواقع أن المجتمع الجزائري يتميز بتحولات كبيرة ، فالجماهير الشعبية من العمال والفلاحين، قد أخذ يتسع دورها الاقتصادي والاجتماعي ، ويزداد وزنها السياسي بفعل التغيرات البنيوية التي أحدثتها القيادة الثورية، ومن ناحية أخرى هناك نزعة برجوازية جديدة برزت على الخصوص من خلال المحاولات ذات الطابع المصلحي المتصل برأس المال الأجنبي، وهي محاولات لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستهانة بما لها من نشاط سياسي وإيديولوجي، وفيما بين هاتين النزعتين المتطرفتين ما تزال الفئات الوسطى متفتحة على كل التيارات غير أن أغلبيتها تساند الاختيارات الوطنية للبلاد [1].

فتنظيم الدولة والمجتمع في فترة ما بعد الاستقلال ، كان منسجما مع جوهر أهداف الكفاح التحريري، المعلن عنه منذ الحركة الوطنية، فمثلما كانت رحلة الثورة الجزائرية شاقة، فكذلك كانت رحلة البناء والتشييد حبلى بالتطورات، فهاهي الجزائر تحاول استيعاب ما جرى و يجري لها وتحاول في الوقت نفسه رسم طريق المستقبل الصعب.

المبحث الثاني:التعليم

بعد الاستقلال كانت الأمية منتشرة لدى الأغلبية الساحقة من الشعب، حيث قدّر عدد الأميين ب 95,1 % من مجموع المواطنين الجزائريين "الرجال"، و التعليم لا يكاد يكون له أثر في المناطق الريفية، أما المدن والقرى فقد ظهر على مثقفيها ذلك الاستلاب الناجم عن نشر لغة و ثقافة الفرنسية، ولذلك وجدت الدولة الجزائرية الفتية نفسها أمام مأزق خطير إن لم يحسن رجالها التصرف مع هذا الوضع الشاذ، فلا شك أنه سيبقى على التبعية الثقافية للمحتل القديم والاعتماد على الفئة المثقفة ثقافة تغريبية في بناء منظومة تربوية جزائرية ،ينطوي على خطر مؤكد أقله الإفضاء إلى حالة من التعقيد تتميز بانقطاع الاتصال بين الفئات المتعلمة وباقي فئات الشعب، كما أنه يؤدي إلى انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية سلبية، وهذا بدوره يتحول إلى خطر حقيقي يهدد مسيرة الثورة نفسها.

---

[1]- المصدر نفسه ، ص 48 .

و هكذا فإن إزالة الرواسب الاستعمارية، لاسيما فك القيود على اللغة العربية واعتمادها لغة التعليم والعمل والتعامل والثقافة، فقد كانت مهمة مستعجلة أسندت إلى المنظومة التربوية بعد الاستقلال.

استمر الاصلاح التدريجي للمنظومة التربوية وتكييفها تدريجيا مع حاجات المجتمع، ومتطلبات النشاط الاقتصادي، ومقتضيات الأهداف المحددة لها والتي تتمثل في الديمقراطية والتعريب والاتجاه نحو العلوم والتقنيات الحديثة ، ولقد استكمل هذا العمل بامتداده إلى تربية الكبار وتعليمهم، ولاسيما الأميين منهم بغية الوصول لهم إلى مستوى من التعليم الوظيفي يمكنهم من النهوض الصحيح بدورهم كمواطنين والقيام الكامل بوظائفهم باعتبارهم منتجين ومسيرين[1].

يمكن تلخيص وضع التربية الوطنية عام 1964 من خلال الجدول المبين أسفله:

السنة	الإبتدائي	المتوسط	الثانوي	الديني	العالي
المجموع	1049435	74384	5823	1994	3565
نسبة الإناث	38,0	30,0	21,0	13,03	22,0

جدول يبين مؤشرات تربوية لعام 1964

نلاحظ أن المنظومة التربوية بدأت تتسع على مستوى القاعدة (التعليم الابتدائي) في حين لم يسجل التعليم الثانوي سوى 5823 تلميذ وهو عدد بسيط يخبرنا عن وضعية التعليم الثانوي غداة الاستقلال ، يبدو أن الجزائريين لم يكن في مقدورهم الوصول لهذه المرحلة لعدة أسباب بشرية واقتصادية وهيكلية، كما أن تعاقب المراحل التعليمية يحتم على المنظومة بكاملها انتظار سنوات متتالية لتصل دفعات التلاميذ للمراحل العليا من التعليم.

[1]- مخلوف حمودي ، المنظومة التربوية من أين ؟ وإلى أين ؟ الرئيس هواري بومدين التربية والتعليم ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة ، 30 جوان 2004 ، ص ص 43-44 .

لكن المنظومة التربوية كانت تشكو من مردودية متدنية يبينها مستوى تسرب التلاميذ ونسبة رسوبهم العالية في السنة الدراسية، وهو ما يطرح إشكالية كبيرة فيما يتعلق بالعدد الإجمالي للتلاميذ الذين يصلون إلى المراحل العليا من التعليم. ، وينعكس ذلك من خلال المبالغ المخصصة ضمن المخططات التنموية الجزائرية لقطاع التربية بشقيها البناء والتجهيز.

وقد استطاعت الجزائر أن تحسن مؤشرات التربية في ظرف 10 سنوات وذلك بتبني التربية كأولوية في السياسة الاقتصادية ، لكن هذه المؤشرات الخاصة بالأطوار ما قبل الجامعية ومهما كان التطور المسجل بها لم تمثل ضغطا على التعليم العالي الذي كان شبه منعدم غداة الاستقلال.

إن السياسة البومدينية في مجال التعليم العالي أخذت أهميتها منذ عام 1970 تاريخ إنشاء وزارة التعليم العالي[1] لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، وإنشاء هذه الوزارة لم يكن نتيجة ضغوط أعداد الطلبة ، إنما كان يندرج في إطار إستراتيجية كبيرة وواضحة وكانت تكمن هذه الأخيرة في إنشاء قطاع بكامله على الرغم من بساطة الشبكة المؤسساتية الجامعية، التي كانت تتمثل في جامعة الجزائر وفرعين بسيطين في كل من قسنطينة ووهران ، ولكي تتولد لدينا فكرة عن التعليم العالي في الجزائر نعرض بعض المؤشرات المتعلقة بهذا المجال في الفترة الواقعة مابين 1962-1971 وهو ما يعكسه الجدول التالي:

السنة	طلبة التدرج			الدراسات العليا	الأساتذة مرحلة التدرج		
	المجموع	نسبة الإناث	نسبة الأجانب	المجموع	المجموع	نسبة الأجانب	سنة التأطير
63-62	2725	21	22	غير معروف	298	72,5	9,1

(1)- عبد الكريم بن أعراب ، التعليم العالي في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين التربية والتعليم ، ص 98

66-65	6883	21	23	231	764	غير معروف	10,2
69-68	9794	23	13	289	724	غير معروف	13,9
71-70	19311	22	10	423	1718	50,0	14,2

التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1962 – 1971

إن عدد الطلبة كما يبينه الجدول في الطور الجامعي تزايد بوتيرة متسارعة، عدد الطلبة الأجانب كان حوالي 22 وتناقص في نهاية الستينيات، مرحلة الدراسات العليا أو ما يعرف باسم مرحلة ما بعد التدرج ازداد العدد بها لكنها لم تستطع تلبية حاجيات التأطير الذي كان يعتمد بشكل كلي مع الأساتذة الأجانب، هذه المعطيات تنير لنا الطريق لفهم القرارات التي اتخذت عام 1971 [1]، والمتمثلة في إصلاح التعليم العالي.

إن الوثيقة المسماة " إصلاح التعليم العالي" التي أعلن عنها الوزير محمد الصديق بن يحي في 23 جويلية 1971 هي بمثابة ميثاق حددت فيه إستراتيجية بكاملها لمستقبل التعليم العالي في الجزائر، وشملت بالدرجة الأولى مجموعة إجراءات متعلقة بمختلف التخصصات وبالدخول الجامعي 1971-1972 ، شملت الإجراءات الخاصة بالدراسات في الطب، الدراسات في الصيدلة ، الدراسات في طب الأسنان، الدراسات في العلوم الاقتصادية ، العلوم القانونية، الدراسات في الآداب والعلوم الإنسانية ، من هذه المجالات يمكن لنا أن نتصور التخصصات المدروسة في عام 1971 بالجامعة الجزائرية التي نذكر أنها كانت تقتصر على الجزائر العاصمة وملحقتي قسنطينة ووهران قبل 1971.

إن مستوى التنظير لمستقبل الجزائر كان عاليا، ولازالت كل المجتمعات والمنظمات الدولية تحلم بتطبيق المعادلة الواردة في وثيقة إصلاح التعليم العالي وهي:" تكوين كل الإطارات التي تحتاجها التنمية الوطنية بأقل تكلفة، وبنوعية عالية".

[1]-عبد الكريم بن أعراب ، المرجع السابق، ص ص 101 – 102 .

أما ميدانيا فقد عملت الدولة الجزائرية على تجسيد هذا المشروع والوصول إلى انجاز الطموحات والأهداف المسطرة و اتخذت عدة قرارات نوجزها في النقاط التالية:

* **ديمقراطية التعليم:** للوصول إلى تعميم التعليم في شتى أطواره جعل بومدين من ديمقراطية التعليم مبدأ من المبادئ الأساسية للسياسة التنموية .

* **مجانية التعليم:** لعل قرار مجانية التعليم هو بمثابة اللبنة الأساسية التي بنيت عليها أركان الثقافة الوطنية الجزائرية للمجتمع الجزائري وجسد من خلالها مبدأ الإنصاف وهو ما سمح لكل شرائح المجتمع للالتحاق بالجامعة، أما تعريب التعليم فقد مثل محورا أساسيا في إستراتيجية التعليم العالي وكل المراحل التي سبقته ، وقد تم الاعتماد على أساتذة متعاونين في مختلف مراحل التعريب من الابتدائي إلى الجامعي، ولضمان تكوين نوعي فقد لجأ بومدين إلى نخبة عالمية على الرغم من الظروف الصعبة، ويرجع الفضل إلى هذه النخبة في تكوين الجيل الأول من النخبة الجزائرية التي تولت الإشراف على كل المراكز القيادية في جميع قطاعات الدولة فضلا عن استعمال الفضاءات المتاحة، ربط الجامعة بالدولة، التكوين العالي في الخارج، فتح قنوات جديدة، بالإضافة إلى البكالوريا للالتحاق بالجامعة قصد السماح لمختلف فئات المجتمع بالدخول للجامعة[1].

مهما كانت النقائص المسجلة في فترة بومدين في مجال التعليم العالي، يجب الاعتراف بأن الجامعة استفادت من أساتذة أكفاء من مختلف البلدان، ومن تنظيم بيداغوجي كان له الفضل الكبير في تحصيل علمي جيد، كما أن فترة السبعينات كانت تزخر بجو ثقافي علمي في الجزائر، وكانت عناوين الإصدارات الوطنية والمستوردة على مستوى الدوريات تتميز بالتواصل وبالمستوى الرفيع سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي باللغتين العربية والفرنسية

[1]-عبد الكريم بن أعراب ، المرجع السابق، ص ص 104 – 107 .

تتناول موضوعات علمية تتماشى وحياة الجزائر الجديدة، وهو ما جعل من الطالب الجزائري أكثر اطلاعا وأوسع ثقافة عامة، بشهادة جميع الدول ، كما نجد أن الفنون والمسرح والسينما والعروض بأنواعها قد ميزت الجو المرافق والملائم لفترة التكوين لجيل السبعينات[1].

لقد جاء في الميثاق الوطني الصادر في 1976 [2] <<... إن تعميم التعليم والديمقراطيته وإفساح المجال لأكبر عدد من الشبان في مرحلة التعليم التقني والعالي ، التكوين المهني للعمال ، توفير الظروف والمنشات اللازمة لتطبيق مبدأ مجانية العلاج الطبي وكذلك تنمية أسباب الترفيه، والأنشطة الرياضية، تشكل أهدافا ذات أولوية في إطار سياسة تنمية البلاد>>.

و هناك جملة من القضايا التي تستجيب لهذه الأهداف، ففيما يتصل بالتعليم والتكوين:

– تم تأسيس المدرسة الأساسية ذات السنوات التسع.

– الشروع حسب إمكانيات الأمة في إقامة منشات التعليم التحضيري قصد إعداد الأطفال للمدرسة الأساسية والمساهمة فيما تبذله الدولة في ميدان مساعدة الطفولة.

– يتضمن التعليم الثانوي فروعا تحدد كيفية فتح أفق التكوين لجميع التلاميذ المتخرجين من المدرسة الأساسية، طبقا لمؤهلاتهم وأذواقهم.

– بناء جامعات ومراكز جامعية بكيفية تتعدد معها عبر التراب الوطني مراكز توزيع العلم والثقافة والتقانة.

– وفي موازاة بناء الجامعات والعمل الدائم على تجديد وضبط برامج تعليمية تتكيف مع رقي البلاد وتطور احتياجاتها، سوف يتم تشجيع وتنظيم البحث العلمي بالاتصال مع تطور و جزأرة سلك الأساتذة الجامعيين، وتأطير مجموع فروع الأنشطة في البلاد.

[1]- عبد الكريم بن أعراب ، المرجع السابق ، ص 108 .

[2]- جبهة التحرير الوطني ، المصدر السابق ، ص 269 .

– الاضطلاع ببرنامج واسع للتكوين العمالي، يتضمن إنشاء عدد معتبر من مراكز التكوين القادرة على تخريج كل سنة كحد أدنى مائة ألف عامل متخصص ، حتى يتم تزويد الاقتصاد بما يحتاجه من أيد عاملة مكونة.

– وجوب انتهاج كل مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية سياسة ترقية داخلية تنظم بكيفية شاملة.

– مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق جزأرة سريعة لسلك التعليم في جميع مستوياته حتى تصبح تكوين .....مهمة ضرورية، يضطلع بها اضطلاعا كاملا سلك تعليمي جزائري صرف[1] .

إن الصيغة الإجبارية التي تبنتها الدولة الجزائرية للتعليم ومجانيته سمح ولازال للأطفال باختلاف انتماءاتهم الاجتماعية من الالتحاق بالمدرسة وهو ما يترجم التزايد المستمر لتعداد الأطفال الجزائريين في سن التمدرس المسجلين بالمؤسسات التربوية الجزائرية بعد الاستقلال ، ناهيك عن تفطن الشعب الجزائري إلى أهمية التعليم للفرد والمجتمع على السواء.

المبحث الثالث: الصحة

لقد جاء في الميثاق الوطني سنة 1976 أن الدولة تتكفل في ميدان الصحة بحماية وصيانة وتحسين مستوى صحة السكان ، وبالإضافة إلى ذلك فإن نشاط الصحة العمومية يجب أن يساهم في رقي الإنسان وإعداده ليعيش في عالم هو في تحول مستمر نفسيا واجتماعيا وثقافيا.

وعلى هذا الأساس يجب أن يكون نشاط الصحة العمومية عاملا أساسيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ويجب أن ينطبق هذا النشاط على الفرد وعلى محيطه أيضا.

[1]- جبهة التحرير الوطني ، المصدر السابق، ص ص 269 – 271 .

ويمثل الطب المجاني قاعدة نشاط الصحة العمومية في الجزائر، وإن تطبيقه الفعلي على مستوى مجموع السكان يستلزم توسيع الهياكل الصحية وتوزيعها توزيعا عادلا عبر كل أنحاء البلاد كما يستلزم إعادة تنظيم مهنة الطب وتوزيع الأدوية التي يجب أن توجه أساسا نحو القضايا الصحية للمجتمع.

ويتطلب أيضا متابعة الجهود المعتبرة الجارية وتوسيعها من أجل تخريج الأطباء وتكوين عمال الصحة وبناء المستشفيات وإنتاج الأدوية وتوفيرها، وأخيرا فإن نشاط الصحة العمومية وخاصة تطبيق العلاج المجاني بكيفية لائقة يتطلب اتخاذ التدابير الآتية[1]:

- مضاعفة بناء المستشفيات والمراكز الطبية الاجتماعية والمخابر الضرورية في جميع أنحاء البلاد، خاصة في المناطق الريفية وحول مراكز التنمية التي هي بصدد الإنجاز في إطار توسيع الفلاحة والتصنيع وتعزيز البنية التحتية ومضاعفة الهياكل الإدارية، كما أن المؤسسات والمنشآت المماثلة الموجودة حاليا في المدن يجب توسيعها ومضاعفتها بما يتلاءم مع تزايد سكان هذه المدن.
- توزيع الأطباء وعمال الصحة توزيعا مناسبا بكيفية بتحقق معها تأطير صحي متوازن في مجموع التراب الوطني مع إعطاء أولية خاصة إلى المناطق التي ما تزال تعاني من نقص التأطير الطبي.
- مضاعفة الجهود المبذولة في مجال تكوين الأطباء وعمال الصحة بكيفية تستهدف الوصول إلى توفير طبيب لكل ألفي نسمة و إلى توفير فرقة على الأقل لكل بلدية صغيرة أو لكل حي بالنسبة للمدن، وينبغي أن يهدف هذا التكوين إلى رفع المستوى نوعيا[2].

[1]- جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 271.

[2]- جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 272.

- تطوير حماية الأمومة والطفولة والرقابة الصحية في المدارس والأنشطة المتعلقة بالتغذية، وطب العمل ومكافحة الآفات الاجتماعية ونشر الطب الوقائي بكيفية تسمح بإعطاء الصحة العمومية مضمونا بارزا.
- توضع في نطاق طب العمل، هياكل مختصة متصلة بالمشاكل الجديدة التي تظهر مع زيادة الإصابات البدنية مثل الحرائق الخطيرة أو النفسية مثل تلك التي تترتب على حوادث الشغل ومثل الأمراض المهنية الكبرى التي ترتبط على وجه الخصوص ببعض الأنشطة الصناعية.
- تدخل الدولة لفائدة المتخلفين عقليا أو بدنيا بكيفية تستهدف علاجهم وإعادة دمجهم اجتماعيا، بفضل التعليم وتكوين مكيفين حسب ظروفهم الخاصة، ويجب أن يحرص هذا التدخل بصورة خاصة، عندما يتعلق الأمر بالأطفال لإعدادهم لمهام يمكنهم القيام بها وزيادة على هذا يجب أن يراعى التشريع فيما يضعه من إجراءات تتعلق باليد العاملة، المتخلفين ذهنيا وبدنيا يجب أن تنشأ مراكز تكوين مهني ملائمة لتعليم هؤلاء المتخلفين خاصة [1].

إن المجهود الضخم الذي تقوم به الثورة في مجال التكوين على جميع المستويات وفي مجال الصحة نجد في ذلك تكملته الطبيعية التي تمنح للعناية الطبيعية بالبدن وصيانته نفس الأهمية التي تمنحها لازدهار الفكر [2].

وبالرغم من مجانية العلاج والإسهامات الكبيرة المبذولة في هذا المجال إلا أن الوضع كان صعبا نوعا ما وهذا يرجع إلى مشكلات تنظيمية أكثر مما يرجع إلى نقص للإمكانيات البشرية والمادية، وهذا ما توضحه لنا لغة الأرقام من خلال الجدول المبين أدناه و الذي يبين تطور وعلاقة عدد الأسرة بعدد السكان [3].

---

[1]- جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص ص 272-273.

[2]- نفسه، ص 275.

[3]- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 406.

	1966	1977
الجمهورية الجزائرية	1/300	1/390
الجزائر العاصمة	1/160	1/259
سطيف	1/710	1/731
وهران	1/172	1/277
قسنطينة	1/348	1/313
المدية	1/485	1/893

إذا عملنا بصلاح هذا المؤشر فإن الجدول يبين تدهورا نسبيا للوضع، وهذا التدهور جلي خاصة في المدن الكبرى بسبب زيادة عدد سكانها الذي لم تتبعه زيادة موازية للمرافق، لكن من المفارقات العجيبة أن ركود المرافق في المدن التي تتوفر على جامعات قد رافقته نسبة وافرة من العمال الصحيين، وهذا ما يوضحه الجدولين الآتيين[1]:

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 407.

	1	2	3	4	5	6
الجزائر	181391	57009	79812	4,1	0,4	1,77
وهران	254786	127384	32190	5,8	1	0,63
قسنطينة	229731	38281	19691	6,5	0,4	2,28
الجلفة	331621	66324	15074	13,7	1,5	0,80
تلمسان	59887	21388	8807	19,3	1,2	0,75
تيارت	69123	24884	10034	8,5	1,7	0,28
سعيدة	37474	11711	12922	16,8	1,4	0,38
ورقلة	50106	33404	9544	24,9	1,6	1,5
ج الجزائرية	114288	28203	13197	11,2	0,65	0,77

1-عدد السكان لكل مستوصف.

2-عدد السكان لكل مركز صحي.

3-عدد السكان لكل قاعة استشارة أو معالجة.

4-عدد الأسرة لكل طبيب.

5-عدد المقاعد لكل طبيب أسنان.

6-عدد المساعدين الطبيين لكل مركز طبي[1] .

(1)- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 408.

(1)		الصحة العمومية	شبه عموميين	المواطن	المجموع
الجزائر قسنطينة وهران	الجزائريون بمن فيهم:	2044	712	341	3097
	جامعيون	797	91	24	638
	مقيمون	1247			
	الأجانب بمن فيهم	523			
	الجامعيون	136			
ولايات أخرى	الجزائريون	278	190	797	1265
	الأجانب	1261	82	13	1365
المجموع		4106	1075	1175	6336

الجدول الأول يبين اكتظاظ المرافق الصحية في ولايات كالجزائر أو وهران وقسنطينة بالإضافة إلى العدد الضعيف جدا من الأسرة أو المقاعد للأطباء أو أطباء الأسنان بالمقارنة مع الولايات الأخرى وهذا يرجع بالذات للتركز الكبير للأطباء الجزائريين في مراكز المستشفيات الجامعية، ويبين الجدول الثاني أن 71.4 % من الأطباء يوجدون في ثلاث مدن جامعية، بينما يوجد 28.6 % منهم فقط في الولايات الأخرى من بينهم 100 يؤدون واجب الخدمة الوطنية[2].

[1]- جرى هذا التقدير على أساس النسب الحقيقية لعام 1977 بأرقام عام 1979، (أنظر: عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 408).

[2]- المرجع نفسه، ص 409.

إن هذا التمركز البشري قد أثر على نوعية ما أنجز في إطار سياسة المستوصفات ومراكز العلاج التي اقتضاها الطب المجاني. إذن من المفروض أن قوام النظام الجديد هو المركز الصحي ولكن هذا النظام لم يوضع قيد التنفيذ، فإجمالا هناك مركز صحي واحد لكل 28200 نسمة، عوضا عن مركز لكل 2000 إلى 5000 نسمة، على حسب تطلعات هذا النظام، وعلى صعيد عام ينبغي ل 18 مليون نسمة[1] 4500 قابلة ريفية عوض 1193العاملات الموجودات.

وهذا يقتضي تحميل مستشفيات الدوائر أو الولايات أعباء زيادة على أعباءها الثقيلة، إذ أن هذه البنى ليست مهيأة لمواجهة طلب الإسعافات الأولى مع مفارقة ندرة مراكز العمل التي يعملون فيها، في هذا الجو يصبح الضغط الاجتماعي قويا لمصلحة تنمية الطب الخاص كحل للندرة الكمية والنوعية للعلاج الذي يعرضه الطب العام، وليس مدهشا في مثل هذه الظروف أن نلاحظ بعض المؤشرات التي تكشف عن ركود الحالة الصحية الكلية للسكان فمعدل المواليد الذين كانوا يولدون ميتين4.6 % علاوة على أن وضع بعض الولايات كان يبعث على القلق مثل: بجاية (12.4 %) أو الجلفة (10.1 %) أما معدل الذين يموتون بعد أو أثناء الولادة فبلغ 6.3 %.

أما بالنسبة لتطور الأمراض المعدية التي من المفروض التصريح بها إجباريا فإن الجدول التالي يبين المصابين بها سنتي 1967-1977 [2].

---

[1]- 18 مليون نسمة تقدير عدد سكان الجزائر سنة 1977 وبالتحديد 18,250,000 ، حسب إحصاءات المحافظة الوطنية للإحصاء.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص 409-412.

	1969-1967	1973-1970	1977-1974
التيفوئيد	967	1107	3166
الزحار	999	633	2075
التهاب السحايا	1066	1650	948
الحصبة	3266	4306	11434

وصفوة القول أن التغطية الصحية للبلاد كانت غير مرضية نظرا لغياب حلول للمشكلات الأساسية أو عدم كفايتها، على الرغم من نمو عدد الأطباء والمجهود النسبي فيما يتعلق بالمرافق المادية، ولا يمكن أن نغفل تأثير الزحف الريفي الكبير في ذلك، إذ أخذت المدن الكبرى كوهران والجزائر العاصمة وقسنطينة في عشرية السبعينات حظها من الفوضى التي رافقته في حين استفادت مدن أخرى منه لتعمر، حيث كانت غير مؤهلة كالمسيلة، والمدية وبجاية وتيزي وزو [1].

وعلى الرغم من كل المعطيات السالفة الذكر فإن النصوص العامة التي تضمنها الميثاق الوطني سنة 1976 هي نصوص فريدة من نوعها في المجتمع وتضفي عليه نقلة جديدة في كل المجالات، فالتعليم المجاني والعلاج المجاني والسكن الاجتماعي وغيرها تعد مكتسبات اجتماعية لم يكن يحلم بها الشعب الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي الذي ترك الجزائر بعد خروجه أمام تحديات جديدة تتمثل في آثار الحرب ومخلفات الدمار، فاتخذت السلطات آنذاك إجراءات مستعجلة للحيلولة دون استفحال المشاكل ومخلفات الحرب.

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 412.

المبحث الرابع: الحركة العمرانية.

كانت الأغلبية الساحقة من المجتمع الجزائري قبل استرجاع الاستقلال الوطني تعيش في وضعية سكنية سيئة يرثى لها، إذ بقى الجزائريون يعيشون في الأكواخ والمغارات حتى السبعينيات من القرن العشرين، كما أن توفير سكن محترم ومريح وفقا للحد الأدنى من شروط السكن العصري يعتبر عاملا أساسيا لتحسين المستوى المعيشي للجماهير، إن ظاهرة السكن الحقير التي برزت في شكل أكواخ و أحياء قصديرية على هامش المدن لا تقل خطورة عن ظواهر الجوع والمرض والجهل، وتعتبر صورة مماثلة للبؤس، ومن هنا فإن زوال الأكواخ والأحياء القصديرية سيكون من بين الأهداف والعلامات التي تدل على انتصار الثورة على كافة المستويات الوطنية، ذلك هو التناول الذي تتحدد به سياسة البلاد فيما يتعلق بالسكن.

ولتسوية أزمة السكن وتحقيق شروط حياة أفضل، أنجزت مشاريع ضخمة، ولا شك أن تزايد عدد السكان وتحسين مستوى الحياة لدى الجماهير الشعبية يقتضيان وضع وإنجاز برنامج واسع للسكن.

ولا شك أن مشروع إنشاء ألف قرية اشتراكية بكل مرافقها الحيوية يسمح بتغطية الأرياف الجزائرية بشبكة حقيقية من هذه القرى، وبذلك فإن الأكواخ التي كانت لمدة طويلة ترمز لبؤس أريافنا، أخذت تختفي شيئا فشيئا من وجه الجزائر[1].

ومن جهة أخرى فإن إنجاز مجموعات سكنية في نطاق المعامل المبنية حديثا يساعد بدوره على التقليل من مصاعب السكن التي تواجهها المناطق الصناعية ويمكن العمال من الإقامة على مقربة من مكان العمل.

---

[1]- جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 275.

على أن التوصل إلى تسوية نهائية لمشكل السكن على مستوى كامل البلاد يتطلب ضبط برنامج مكثف لتجديد المساكن، وإنجاز بناءات جديدة. إن مستوى الإنتاج فيما يتعلق بصناعات مواد البناء، سوف يسمح للدولة بتنفيذ سياسة جريئة في ميدان السكن[1].

سوف تتولى الدولة تطبيق مشروع واسع البناء، يصل في بداية عشرية 1980 إلى معدل إنجاز مائة ألف مسكن في العام، وسوف يتضاعف هذا المعدل سنويا بكيفية تضمن لكل أسرة جزائرية خلال العشرية التالية مسكنا محترما ما يتضمن العناصر الأساسية للحياة العصرية، وسوف تعبأ في نطاق هذا البرنامج وسائل معتبرة مما يسمح بالقضاء نهائيا على الأحياء القصديرية التي تشوه معالم أحياء مدننا و زيادة على ذلك، فإنه سوف يحقق نتيجة أخرى ليست بأقل نتائجه اعتبارا وهي تتمثل في إيجاد آلاف من مناصب العمل، تمتد على مدى فترة طويلة فيتوفر بذلك تشغيل عدد دائم لجزء كبير من الأيدي العاملة الجزائرية.

سوف تشجع الدولة من جهة ثانية كل مواطن رغب في بناء سكنه الخاص وبهذا الصدد ستتخذ الدولة الإجراءات الملائمة كي يتمكن كل جزائري يرغب في بناء مسكنه، من حيازة قطعة الأرض الضرورية في مأمن من كل مضاربة ومن الحصول على قرض لتمويل أشغال البناء و تأمين المواد اللازمة لذلك.

وفي نفس السياق، ستتخذ الدولة إجراءات تهدف إلى تمكين السكان و العمال بصفة خاصة من امتلاك شقة و دفع ثمنها على شكل إيجار شهري وخاصة في إطار جمعيات ذات طابع تعاوني، أو توفر لهم مساكن بإيجار تتناسب مع مداخلهم ولا يعجز مقدرتهم الشرائية[2].

وينبغي التنصيص أخيرا على أن الدولة تسهر على إدراج المباني الجديدة ضمن مجموعات تخطط وفقا لمفاهيم الإعمار الحديث، وتتلاءم مع متطلبات محيط قائم على الإهتمام بتحسين نوعية الحياة.

---

[1]- جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 276.

[2]- المصدر نفسه، ص 276.

وبهذا الصدد ستضطلع الدولة بعمليات تجديد واسعة بالنسبة للتجمعات السكنية بالمدن والأرياف لتسوية المشاكل المتولدة عن المساكن القديمة، ولإزالة القمامة التي توجد في كثير من الأحياء.

إن المرافق الاجتماعية مثل المراكز التجارية والمنشآت الطبية والصحية ومركبات الرياضة والتسلية و الفضاءات الخضراء، وتسيير وسائل النقل الجماعي ستندمج في المجتمع الحديث، كما ستدخل إلى الأحياء الموجودة حاليا بمناسبة تجديدها [1].

وفي انتظار حل نهائي للمشكل المتعلق بنظام الرصيد العقاري الذي يتشكل من أملاك الدولة، من أجل أن تحدد نهائيا شروط تسييره وإيجاره واحتمال بيعه، سوف تدخل عليه تحسينات، وسوف يستفيد في نطاق عمليات التجديد من الإجراءات التي تسمح بصيانته.

غير أن مشكل السكن نظرا لأهمية موضوعه ولما يكتسبه من أبعاد اجتماعية يبقى – بقطع النظر عن الأعمال التي تتعهد بها الدولة– هو قضية جميع المواطنين سواء فيما يتعلق بتطويره أو صيانته، وبهذا الصدد ينبغي أن ينظم كل مجهود فردي أو جماعي إلى الجهد الذي تبذله الدولة ومؤسساتها [2].

وتذكر الإحصاءات أن عدد سكان الجزائر تطور بشكل ملحوظ من سنة 1945 إلى سنة 1977 إذ أنه بلغ 8.450.000 نسمة سنة 1945 وارتفع إلى 12.600.000 نسمة عام 1967 ليصل إلى 17.6000.000 نسمة في 01 جانفي 1977 ، وبالنسبة لوضعية السكن بالأرقام فإن الإحصاءات تبين تدهور وضعية السكن بين عامي 1966 و 1977 على الرغم من المساعي الحثيثة لتطويره وهو ما يبينه الجدول الآتي[3]:

---

[1]- جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 277.

[2]- المصدر نفسه، ص 277.

[3]- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 373.

	عدد المساكن لكل 1000 نسمة	عدد المساكن لكل 1000 أسرة	معدل أشغال السكن (*)	المساحة لكل نسمة
1966	163,7	324	6,78	9,6 م²
1977	130,3	361	8,33	7,8 م²

كما نلاحظ من خلال الجداول الآتية أن المساكن الضيقة سائدة على حساب المساكن المتسعة كما نجد أن 50 % منها تسكنها أسر عدد أفرادها أكثر من 7 أشخاص.

1-جدول يبين توزع المساكن على حسب الحجم حسب الإحصاء العام للسكان والسكن عام 1977 [1].

عدد الحجرات	المجموع	المساكن الحضرية	المساكن الريفية
1-3 حجرات	%83	%81,1	84,3
4-5 حجرات	%14	%15,9	12,7
6 حجرات	%3	%3	3

2- جدول يبين توزع المساكن على حسب حجم الأسر.

حجم الأسرة في المسكن	المجموع	المساكن الحضرية	المساكن الريفية
1-6 أشخاص	49,2	48,7	49,5
7-10 أشخاص	35,4	35,5	35,3
11 شخصا فأكثر	15,4	15,8	15,2
المجموع	100	100	100

[1]- عبد اللطيف أشنهو، المرجع السابق، ص 403.

3- جدول يبين نوعية المساكن دائما حسب الإحصاء العام للسكان والسكن عام 1977 [1].

نوعية المساكن	المجموع	المساكن الحضرية	المساكن الريفية
مساكن متصلة بشبكة توزيع المياه	45,8	81,5	20,7
مساكن متصلة بمجاري لتصريف المياة المستعملة	39,9	77,1	13,3
مساكن متصلة بحفرة للمياه المستعملة	14,2	12,6	15,3
مساكن تعتمد على التفريغ المباشر	5,41	89,7	290

بعد استقرائنا لكل المعطيات يمكننا أن نلخص إلى القول بأن البرنامج العام للسكن كان في منافسة فعلية مع تنمية جميع مرافق الحياة التي أصبحت ضرورية بعد الاستقلال، ناهيك عن النمو الديمغرافي لمجموع السكان الذي يتطلب إمكانيات هائلة سواء مادية أو بشرية مؤهلة للإلمام بجميع حاجياته الضرورية من مسكن وتعليم ورعاية صحية.

ومجمل القول فقد جابهت الجزائر الفتية ما بعد الاستقلال مشاكل متنوعة في جميع المجالات، وكان لزاما على الدولة أن تجد لشعبها العمل والسكن والعلاج والتعليم، وبفضل تضحية الرجال المخلصين استطاعت الإدارة السياسية أن تجد لهذه المشاكل الحلول الملائمة حتى ولو كان في بعضها سلبيات، حتمتها ضخامة المشاكل التي خلفها الاستعمار، غير أنها وقفت صامدة أمام ضرورة تصفية نتائج 132 سنة من الاستدمار.

[1]- عبد اللطيف أشنهو، المرجع السابق، ص 403.

الفصل الثالث:

إستراتيجية هواري بومدين في التنمية الشاملة

- المبحث الأول: الاشتراكية والتخطيط الاشتراكي بالجزائر
- المبحث الثاني: الثورة الزراعية
  - المطلب الأول: محتوى ميثاق الثورة الزراعية
  - المطلب الثاني: نتائجها
- المبحث الثالث: الثورة الصناعية
  - المطلب الأول:المخططات الاقتصادية الكبرى ونتائجها.
  - المطلب الثاني: التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية.
- المبحث الرابع: السياسة المالية والتجارية
- المبحث الخامس: الثورة الثقافية

إن المتتبع لسياسة الرئيس هواري بومدين الاقتصادية يسجل امتلاك الرئيس لإستراتيجية ورؤية واضحة المعالم ما تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية أو ما يسميه بالاستقلال الاقتصادي، وبغض النظر عن الانعكاسات السلبية أو الايجابية أو الانتقادات الممكن توجيهها لهذه الإستراتيجية، وانطلاقا مما سبق ,,, ليكن طرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل هذه الإستراتيجية؟.

بنيت الإستراتيجية التنموية لنظام هواري بومدين على أربع أسس وهي:

- تأميم الثورات الطبيعية لتمويل مختلف المشاريع التنموية عند انطلاقها قبل تمويل ذاتها.
- تدخل الدولة التام في دواليب الاقتصاد.
- المخططات الاقتصادية الثلاثية والرباعية.
- الثورات الثلاث الكبرى (الثورة الصناعية، الثورة الزراعية، الثورة الثقافية).

المبحث الأول: الاشتراكية والتخطيط الاشتراكي بالجزائر.

إن الاشتراكية تعني ذلك المذهب أو المذاهب السياسية، الاقتصادية، الأيديولوجية، التي تهدف إلى تغيير راديكالي في تنظيم المجتمعات الإنسانية المعروفة قبلها بشقيها الإقطاعي والرأسمالي عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والقضاء على الطبقات الاجتماعية من أجل القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان [1].

ولفظ الاشتراكية بمعناه الحديث قد استخدمه لأول مرة عام 1827 في مجلة التعاون البريطانية لكي تشير إلى الاتجاهات المعارضة الفردية المتحررة، ثم استخدم هذا اللفظ في ثلاثينيات القرن السابع عشر في كل من انجلترا و فرنسا لوصف أفكار كل من "روبرت أوين* Robert Owen " و " سان سيمون** Saint Simon " [2].

إن مفهوم الاشتراكية يدل على معنى واحد وعلى معان مختلفة في الوقت نفسه له معنى واحد لأن جميع الأنظمة السياسية التي أنتجته تشترك كلها في بعض الخصائص أهمها تأميم وسائل الإنتاج (الملكية العمومية) كما أنها تهدف إلى التوزيع العادل للخيرات على جميع أفراد المجتمع وله معان مختلفة في الوقت نفسه لأنه توجد كذلك خصائص فردية تميز بها كل نظام اشتراكي عن الأنظمة الاشتراكية المتعددة التي عرفها تطور مفهوم الاشتراكية [3].

---

[1]- مختار غريب،<< مفهوم الدولة الاشتراكية الجزائرية>>، مجلة الحوار الفكري، العدد 8، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفة، قسنطينة ، ديسمبر 2006، ص ص 123- 124.

*- روبرت أوين: انجليزي ولد 1741 كان يدعو إلى الاشتراكية التعاونية، رغم أنه كان من أصحاب المصانع في بريطانيا أي أنه كان يدعو إلى تطبيق المبادئ الاشتراكية التي ينادي بها ضد نفسه و الأهم من هذا أنه طبقها فعلا فكان لهذا إنسانا اشتراكيا قبل أن يكون مفكرا اشتراكيا أنه أول من أقدم بشجاعة نادرة على التطبيق الاشتراكي فعلا في العصر الحديث لكن تلخيص أفكاره ... في مناداته بالعدالة (أنظر: عبد المنعم محمد بدر، اشتراكيتنا العربية الموقع المنبع القيمة الحقائق الوسائل الأمل، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1968، ص ص 79-80).

**- سان سيمون: فرنسي (1760-1825) كانت له أفكاره الاشتراكية الخاصة فهو يرى ضرورة السيطرة الاجتماعية على وسائل الإنتاج وإدارتها بالسلطة و الكفاءات العلمية ويضع على عائق الجماعة مسؤولية كفالة العمل لكل فرد في المجتمع.

[2]- عبد المنعم محمد بدر، المرجع السابق، ص 86.

[3]- مختار غريب، المرجع السابق، ص 124.

إن الاشتراكية الجزائرية تختلف عن النظام الإقطاعي وعن النظام الرأسمالي فلا هي إقطاعية ولا رأسمالية، الاشتراكية تتبع من العبقرية الوطنية ومن المبادئ الإسلامية كما أنها اشتراكية تنبع من واقع وتاريخ الشخصية العربية الإسلامية [1].

فقد جاء في الميثاق الوطني 1976 "[2] أن الاشتراكية في الجزائر لا تصدر عن أي فلسفة مادية ولا ترتبط بأي مفهوم متحجر غريب عن عبقرتنا الوطنية وأن بناء الاشتراكية يتماشى مع ازدهار القيم الإسلامية التي تشكل أحد العناصر الأساسية المكونة لشخصية الشعب الجزائري [3].

وفي نفس السياق فقد ورد في الميثاق الوطني أن الاشتراكية ليست دينا وإنما هي سلاح نظري واستراتيجي يأخذ بعين الاعتبار واقع كل شعب ويستلزم رفض كل تعصب مذهبي أو تزمت فكري [4].

لقد أكد الميثاق الوطني من خلال نصوصه على أن الاشتراكية هي اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه واصفا إياه بأنه نظام اجتماعي اقتصادي أخلاقي، كما أنه جاء تعميقا لثورة الفاتح من نوفمبر 1945 ونتيجة منطقية لها [5].

وكل هاته المفاهيم والأبعاد أكدها الدستور الصادر سنة 1976 في مواده (10 ص 2) أما عن أهداف الاشتراكية فإنها ترمي إلى تحقيقه ثلاث أهداف:

1- دعم الاستقلال الوطني.

2- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

---

[1]- مختار غريب، المرجع السابق، ص 123.

[2]- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، المصدر السابق، ص 29.

[3]- مختار غريب، المرجع السابق، ص ص 127-128.

[4]- جبهة التحرير الوطني، دستور 1976، المصدر السابق، ص 15.

[5]- المصدر نفسه، ص ص 20-36.

3- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصية وازدهارها[1].

وهذه الأهداف التي تندرج في حركية واحدة للتطور التاريخي هي أهداف مترابطة متكاملة، ذلك أن دعم الاستقلال الوطني وتوفير أسباب لازدهار الإنسان إذا كانا كلاهما يتماشى مع محتوى الثورة الديمقراطية الشعبية فإنهما لا يتحققان كواقع ملموس... المجتمع الاشتراكي، كما أن تركيز الاهتمام على الإنسان ومبادرته الفردية وفكره المبدع شكل إحدى المهام السامية للثورة الديمقراطية الشعبية التي ما تزال من أهم الأركان في مرحلة البناء الاشتراكي[2].

كما يعتبر الميثاق الوطني أن حرب التحرير الوطني ضد السيطرة الأجنبية قد تحولت إلى الثورة ديمقراطية شعبية ذات مضامين ثلاث تتمثل في مناهضة الأمريالية ومناهضة قطاع وتحقيق المضمون الشعبي، فالبعد الخاص لمناهضة الأمريالية يتعلق بتصفية الاستعمار القديم والجديد وببلوغ استقلال حقيقي بكل ما يتطلبه من مقومات سياسية واقتصادية دبلوماسية وفكرية أما المضمون الخاص بمناهضة الإقطاعية أو البعد الديمقراطية فإنه يتعلق بتصفية بنيات ما قبل الرأسمالية بكل جوانبها العتيقة و الربعية وخاصة الهياكل القبلية و النظام العشائري وعقلياته المختلفة و أما المضمون الشعبي للثورة الديمقراطية فإنه يتلخصه في شعار "من الشعب وإلى الشعب " وينصرف ذلك المفهوم إلى الجماهير الشعبية تستحوذ على لغة القرض بسعرها[3].

ولما كانت الاشتراكية اختيار لا رجعة فيه كونها تراث للإنسانية جمعاء أكدت الصلة الوثيقة بين الطبيعة الشعبية للنضال التحرير... الاستعمار والطابع الاشتراكي للمجتمع الجديد[4].

---

[1]- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، المصدر السابق، ص 30.

[2]- المصدر نفسه، ص ص 27-28.

[3]- المصدر نفسه، ص 37.

[4]- سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، د.ت، ص ص 92-93.

ويرى بومدين أن الاشتراكية في جوهرها الاقتصادي والاجتماعي هي عملية تخطيط شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاشتراكية الحقيقية هي تلك التي تستهدف إلغاء كافة صور استغلال الإنسان للإنسان[1].

وكرد عن الصفات الدكتاتورية التي نسبت ظلما إلى شخصية هواري بومدين كما يقول السيد شريف مساعدية صفات دكتاتورية وجبروت وصلابة وقسوة وكرد عليها ما أوضح مساعدية في محاضرة له عن بومدين، أن ديمقراطية بومدين أشمل والذين عايشوه عن قرب يعرفون ذلك، كما يذكر الأستاذ عبد الحميد شرفة* أن الفكر الاقتصادي الذي طبقه الرئيس هواري بومدين ليس شيوعي وبومدين كان تقيا وفنيا، يتكيف مع معطيات و واقع التنمية في العالم الثالث[2] كما بين الدكتور بوعلام بن حمودة** : أن بومدين كان يشع بأفكار تحركه فهو متأثر بعقيدته الإسلامية والعروبة ومشاركته الفعلية في ثورة التحرير الوطنية مما سمح له بالاطلاع على تجارب البلدان الاشتراكية النامية[3].

إن الاشتراكية الجزائرية على غرار اشتراكيات أخرى عديدة لمختلف دول العالم الثالث التي اختارت هذا النهج للنمو تبحث عن بناء اقتصاد الأمة الجزائرية ويجب أن تكون اشتراكية الجزائر الجزائرية فقط[4].

---

[1]- لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، مطبعة دار الهدى، الجزائر، د.ت، ص 16.

*- عبد الحميد شرفة: هو دكتور مستشار دولي في الاقتصاد في فلسفة التنمية في التسعينيات، (أنظر: الملتقى الوطني الأول هواري بومدين، سطيف، 1990، ص 8).

[2]- السعيد نجام، <<ديمقراطية بومدين أشمل>>، جريدة النصر، العدد 5322، 29 ديسمبر 1990، ص 18.

**- الدكتور بوعلام بن حمودة: تولى في عهد بومدين عدة مسؤوليات كوزير المجاهدين والعدل ثم الأشغال العمومية، الملتقى الوطني الأول، المصدر السابق، ص 18.

[3]- بوعلام بن حمودة، التوجيهات الرئيسية في نكر القائد بومدين، جريدة الشعب، العدد 8440، 28-29 ديسمبر 1990، ص 18.

[4]- رشيد مصالي، المرجع السابق، ص ص 58-59.

إن الاشتراكية عند بومدين معناها تحقيق العدالة بين جميع أفراد المجتمع لأن غاية الإسلام الأساسية هي نشر العدالة، كما يرى بأنها طريق الانتصار على الجهل والمرض والتخلف فهن إذن بالنسبة إليه كفاح يجب أن ينتصر [1].

1-1.التخطيط الاشتراكي بالجزائر.

1-2. معنى التخطيط الاشتراكي وأبعاده:

يرتبط مفهوم التخطيط الاشتراكي، ارتباطا وثيقا بالعمليات الإدارية الواعية والهادفة التي تقوم بها الدولة لتعبئة الموارد المادية والبشرية، وتوزيعها على الطاقات الاقتصادية بما يضمن استغلالها بصورة كفؤة من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

ويمكن القول بأن التخطيط الشامل قد ارتبط بصلة وثيقة بظهور النظام الاشتراكي في القرن العشرين وتطوره، وبالتالي أصبح أداة عامية واعية ومنظمة لتغيير واقع المجتمع وزيادة الرفاهية الاجتماعية لا تعني رفاهية فئة معينة من فئات المجتمع، وإنما تعني رفاهية المجتمع بأكمله وهي بهذا المعنى ليست رفاهية محتكرة بل رفاهية عامة تتحقق من خلالها العدالة الاجتماعية، ويمكن التعبير عن التخطيط الاشتراكي بأنه: " عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والإجمالية المتعلقة بكيفية توزيع الإنتاج، على أساس مسح اقتصادي شامل وتقرير واع من سلطة حازمة في قراراتها" [2].

كما يمثل ضرورة تاريخية سياسية تفرضها طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع في ضل نمط معين من علاقات الإنتاج حيث يصبح التخطيط الاشتراكي أمرا ضروريا لتنظيم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق خطة الدولة واجراءاتها العملية[3].

---

[1]- حفيضي هشام، أقوال و مآثر الرئيس الراحل هواري بومدين، الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية المكتب الولائي للطلبة، فرع الإقامة الجامعية، منتوري قسنطينة، ص ص 3-4.

[2]- محمد حلمي مراد و آخرون، موسوعة الهلال الاشتراكية، مطابع الهلال، مصر، 1970، ص 220.

[3]- أحمد مراد، التخطيط الاقتصادي، المطبعة الجديدة، دمشق، سورية، 1973، ص ص 34-35.

لقد كان على الجزائر أن تبذل مجهودات مضاعفة للخروج من تلك الوضعية المترتبة عن بقايا الاستعمار فجندت إمكانيات مادية وبشرية ضخمة وأعدت العدة للتخطيط الشامل ولتحقيق ذلك انتهجت بلادنا سياسة التخطيط الاشتراكي المحكم، فاتبعت سياسة التقشف لتوفير الرأسمال الداخلي الخام اللازم للاستثمارات المنتجة لتعميم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي[1]، ولهذه الأسباب فمن المؤكد أن تكون المخططات الانتمائية والمشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أكثر فعالية إذ أنها ستعتمد على معطيات دقيقة وحديثة حول كل ما يخص أحوال السكن ويشير المخطط الثلاثي(1967-1969) كبداية للتخطيط الاشتراكي الحقيقي في الجزائر، إذ يعتبر تمهيد المرحلة الجديدة تكون مرحلة التخطيط الرباعي كمرحلة حاسمة لتحسين نظام التخطيط، والنتائج أظهرت أن الإنتاج الوطني قد زاد نسبته 18% أثناء المخطط الرباعي الأول، ونفقات المجهود الضخم كانت من عائدات البترول والمدخرات، وقد شمل المخطط إقامة تجهيزات ضخمة أساسية و إدخال أساليب حديثة على هياكل وأنظمة الاستغلال المحكم[2].

المبحث الثاني: الثورة الزراعية

كان موضوع الفلاحة في الجزائر منذ 1830 القطاع الاقتصادي الأكثر استقطابا لرأس المال الفرنسي الذي ركز في نشاطه الاستغلالي للأرض الجزائرية على انتاج المزروعات المطلوبة بقوة في الأسواق الفرنسية والأوربية بصورة عامة مثل الحبوب والخمر والحمضيات، وهو ما أدى إلى تعرض القطاع الفلاحي الجزائري فترة الاحتلال إلى تغيير جذري عنيف تسبب في انقسامه إلى قطاع متطور يسيره المعمرون الأوربيون في الجزائر

[1]- <<الاقتصاد الجهوي في الجزائر>>، مجلة التخطيط، المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط، ديسمبر 1985، ص 19.

[2]- عبد الله ساقور، التوجيهات الإيديولوجية و المنطلقات النظرية للتنمية المخططة في الجزائر، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 1993، ص 166.

وقطاع تقليدي تعيش منه الأغلبية الساحقة من الجزائريين[1].

تجسدت الثنائية المذكورة للفلاحة الجزائرية في وجود قطاعين فلاحين متجانسين من حيث إمكانيات العمل وأساليب الاستغلال أو هما[2]:

1- **قطاع الأهالي:** المتكون من ملكيات الفلاحين الجزائريين الواقعة في معظمها فوق أراضي فقيرة ذات أدوات إنتاج بسيطة وأساليب عمل بدائية قائمة على المجهود العقلي الذاتي والجر الحيواني أكثر من قوة الآلة.
2- **قطاع المعمرين:** الذي ضم الملكيات الشاسعة التابعة للمعمرين الأوربيين ذات الأراضي الجزائرية الخصبة الواقعة في الشريط الساحلي وحول الهضاب العليا التي تم الاستيلاء عليها بالقوة من أصحابها الشرعيين و وزعت على المستقدمين الأوربيين في إطار حركة الاستيطان النشطة التي عرفتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر مع ظروف الغزو العسكري الفرنسي والترسانة القانونية القمعية التي استخدمت بصورة مستمرة لتجريد الجزائريين من أرضهم[3].

في ظل التطورات السياسية التي حدثت بعد الاستقلال والمتمثلة في الهجرة الجماعية للأوربيين لأملاكهم في الجزائر جاء أمر 24 أوت 1962 للجنة التنفيذية المؤقتة الخاصة بدعوة ولات الولايات إلى الاستيلاء على الوحدات الصناعية والفلاحية المهجورة وتشغيلها[4]

---

(1)- أحمد بن مرسلي، مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين 1965-1978، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، جوان 1994، ص 251.

(2)- محمد السويدي، التسير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 137.

(3)- حسن بهلول، القرار الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص 21.

(4)- République Algérienne démocratique et Populaire, Journal officiel, n° 121, l'imprimerie officiel Alger, 7 Septembre 1962, P 138.

و أعقب هذا الأمر يوم 15 أكتوبر من السنة نفسها، إصدار جبهة التحرير الوطني لقرارات دعت فيها إلى تكوين لجان عمالية في الوحدات الاقتصادية المذكورة[1].

وشكلت الإجراءات الفلاحية السابقة بذرة القطاع الفلاحي الاشتراكي التي تم في مرحلة أولى 182ألف هكتار، بالإضافة إلى 300 ألف هكتار من الأراضي المشتركة[2]

وقد كانت هذه الأراضي موضوع قرارات التسيير الذاتي يوم 22مارس 1963[3] وبذلك رسم نظام التسيير الذاتي وسجلت أول خطوة في السير نحو الاشتراكية[4] لكن بعد التصحيح الثوري قامت السلطة بقيادة " هواري بومدين" بتعديل هذا القانون وهذا في سنة 1968 على اعتبار أن القوانين القديمة كانت غامضة وصعبة الفهم بالنسبة لبسطاء العمال والفلاحين كما أنها قوانين ناقصة وبعيدة عن الواقع لأن الذين وصفو هذه القوانين هم أشخاص عاشوا طوال حياتهم بعيدين عن الواقع فهم ليسو أبناء الفلاحين ولم يقتربوا في يوم من الأيام من الفلاحين لذلك فإن القوانين القديمة لا تتماشى وتتناسب مع واقع الفلاح [5].

فلقد صاح الرئيس هواري بومدين يوم أول ماي 1970 في وجه كل من طلبوه بكراء مزارع التسير الذاتي من بين العشرات الآلاف من العمال

---

[1]- أحمد بن مرسلي، مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، المرجع السابق، ص 254.

[2]- République Algérienne démocratique et Populaire, Journal officiel, n° 1, l'imprimerie officiel Alger, 26 october 1962, P 14.

[3]- محمد السويدي، المرجع السابق، ص 143.

[4]- République Algérienne démocratique et Populaire, Journal officiel, n° 121, l'imprimerie officiel Alger, 29 mars 1963, P 298.

[5]- الاتحاد العام للعمال الجزائريين، هواري بومدين، سنبقى ثوريين النشرة الفيدرالية، 1980، ص 4.

قائلا[1]:<< إن هناك من يوحي و يحاول أن يقنعنا بكراء المزارع، مزارع التسيير الذاتي و أنا أقول لكم أيها العمال أن التسير الذاتي هو من أهم قواعد الثورة و أقدسها و أنه سيبقي القاعدة الأساسية للفلاحة الاشتراكية في بلادنا>>.

كما يؤكد بومدين أن اختيار طريق التسيير لذاتي جاء للقضاء نهائيا على الصورة القديمة، و أن الحكم في المزرعة يجب أن يكون للمنتخبين، فالتسيير الذاتي معناه أن العمال هم الذين يشرفون على المزرعة و أن لهم هيئتان ولجان ينتخبونها بكل حرية وديمقراطية تنظم حياة المزرعة وتشرف على الإنتاج[2].

و التسيير الذاتي معناه أن الفلاحون العمال مسؤولون عن الربح والخسارة هذا وقد ضم مشروع الثورة الزراعية التي أعلنها الرئيس هواري بومدين في 8 نوفمبر 1971 ويقول في هذا الصدد:<< الثورة الزراعية مذهب مقدس كافح من أجله ملايين الجزائريين القاطنين بالأرياف ونحن عندما نتحدث عن الثورة الزراعية إنما نقصد بذلك تغيير الريف الجزائري والقضاء على البؤس والفقر ...>> .

فالهدف الرئيسي الذي ترمي إليه الثورة الزراعية هو تخصيص الدخل الفلاحي لتحسين مستوى معيشة الجماهير الريفية وتقيم الفلاحة والقضاء على العادات السيئة وضمان مستقبل صغار الفلاحين وتمكينهم من تنظيم أنفسهم قصد الوصول إلى السيطرة على التقنيات العصرية و إنجاز الإستثمارات فالأمر يتعلق إذن بخلق الظروف اللازمة لتغيير وجه الريف تغيير جذري ... [3].

بالرغم من أن المشروع الوطني للتنمية انطلق سنة 1967، إلا أن الإصلاح الزراعي لم يبدأ إلا في عام 1971، فالإنتاج الزراعي الخام كان يصل إلى 2300 مليون دينار عام 1963، ثم صعد إلى 2508 مليون سنة 1965

[1]- وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1965 – 19 جوان 1970، ج3، ص ص 21-20.

[2]- المصدر نفسه، ص 24.

[3]- عبد القادر يحياوي، <<الثورة الزراعية بين الطموح والإنجاز>>، مجلة الجيش، العدد 94، جانفي1972، ص 4.

ثم انخفض إلى 1677 مليون عام 1966، فالزراعة التي كانت تمثل منه سوى 15,8 سنة 1966 من الإنتاج الوطني الخام سنة 1966، فالحبوب مثلا التي تحتل زراعتها 80% من الأراضي الزراعية كانت تعطي محاصيل قدرها 23 مليون قنطار عام 1963 و 17 مليون عام 1965 ثم 8 مليون سنة 1966، أما الإنتاج الحيواني ولاسيما الغنم الذي لا يزال بين أيدي المربين الخواص التقليديين فقد سجل تحسنا، إذ ارتفع عدد الأغنام من 513 مليون رأس سنة 1963 إلى 7,1 مليون عام 1967[1].

وجراء هذا الانخفاض في الإنتاج الزراعي وتدهور الحالة الاجتماعية للفلاحين، حتم على القيادة السياسية ضرورة إدخال إصلاحات تساعد على تجاوز الوضعية النقدية المنقوضة في المجال الزراعي[2]، فزادوا الاستثمارات الزراعية الفعلية من 1,88 مليار دينار خلال المخطط الثلاثي إلى 4,35 مليار خلال المخطط الرباعي الأول، ولا شك أن هذا التطور يدل على اهتمام الدولة بتلبية حاجات تطوير الزراعة كقطاع منتج، وقسمت الاستثمارات الزراعية خلال المخطط الرباعي الأول على النحو التالي: تقوية وتجهيز مياه الري 1,9 مليار دج، الفلاحة 2,92 مليار دج، الصيد 120 مليون دج.

اهتمت بتطوير الفلاحة في ثلاث اتجاهات:

- أولها تطوير الري من الري الطبيعي أي ما تمطره السماء إلى الري الصناعي.
- تطوير الإنتاج النباتي والحيواني عن طريق التوسع في التشجير وزراعة الحبوب و الاهتمام بتربية الموانئ و الطيور و الأسماك مع تدعيم الزراعة بأدوات ميكانيكية متطورة.
- أما الاتجاه الثالث هو تدعيم صغار الفلاحين[3].

---

[1]- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص ص 36-37.

[2]- عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص 93.

[3]- محمد بلقاسم و حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص ص 201-205.

أما بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني فإن المقدار الذي خصص للاستثمارات الزراعية هو 16,72 مليار دج، واهتم هذا المخطط تطوير أسلوب الإنتاج الزراعي لأنه يشكل جزءا من القطاع المنتج، و أهم الفروع المستثمرة هي:

- الزراعة النباتية والحيوانية 12,00 مليار دج، استثمرت في استصلاح الأراضي والغابات والإنتاج الحيواني.
- أعمال الري 4,6 مليار دج، استثمرت في الثروات السمكية.
- تربية الأسماك في أحواض السفن.
- مركبات لحفظ الأسماك.

ومن أبرز أهداف الاستثمار الزراعي خلال فترة المخطط الرباعي الثاني ما يلي:

- استصلاح 500,000 هكتار من الأراضي الجديدة.
- غرس 100,000 هكتار جديدة من الأراضي من الأشجار المثمرة.
- تشجير 607,000 هكتار من الأراضي الجبلية أو الأراضي القليلة الاستعمال الزراعية.
- تربية الحيوانات في حظائر وتجهيزها بمراكز الماء ومراكز العلاج البيطري على مساحة 1,8 مليون هكتار[1].

جدول يوضح قيم الاستثمارات في القطاع الزراعي خلال المخططات التنموية الثلاث:

الفترة / المجال	المخطط الثلاثي 1967-1969	المخطط الرباعي الأول 1970-1973	المخطط الرباعي الثاني 1974-1977
زراعة+ري(مليار دج)	1,9	4,1	16,06
زراعة +ري(%)	17	14,5	15

[1]- محمد بلقاسم و حسن بهلول، المرجع السابق، ص ص 284-293.

يظهر من الجدول أن قيمة الاستثمارات في قطاع الزراعة قد ازدادت خلال الفترة الزمنية 1967-1977 ، من 1,9 مليار دج إلى 16,06 مليار دج، وهي نسبة تعتبر عالية نسبيا، أما على مستوى الإنتاج ورغم هذه الإصلاحات فإنه ضل في حالة تدهور، ولم تستطع الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، فمثلا بالنسبة للقمح كان الاستهلاك 2,8 مليون طن ولكن نسبة الإنتاج كانت 1,7 مليون طن وهذا ما أدى إلى العجز[1].

المطلب الأول : محتوي ميثاق الثورة الزراعية

إن ميثاق الثورة الزراعية الذي صادق عليه مجلس الثورة والحكومة في : نوفمبر 1971 ، سياسته تهدف إلى معالجة الوضع الهيكلي العام للقطاع الزراعي بالجزائر ، ويهتم برنامج الثورة الزراعية بدمج الزراعة في قطاع واحد منسجم في وحداته وضمان ترقيته ككتلة واحدة تقوم على مبدأ " الأرض لمن يخدمها "[2].

ومن أهداف الثورة الزراعية :

- توفير الهياكل الأساسية لقطاع الزراعة كالجرارات والحاصدات.
- جرد الأراضي البور واستصلاح الأراضي التي أحرقها المستعمر.
- إعطاء الأولوية لزراعة المحاصيل واسعة الامتلاك كالقمح ، البطاطا ، الطماطم ، للحد من استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة .
- تحديد أسعار المنتوجات الغذائية التي لا يستطيع المواطن الجزائري الاستغناء عنها .
- التكفل بمشاكل الفلاحين ومدهم بالعتاد اللازم وتشجيعهم على الرفع من منتجاتهم.
- مراقبة المشاريع الزراعية بصفة دورية والوقوف على مدى انجازها .

[1]- عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص96.

[2]- حسن بهلول ، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1976 ، ص 323

- انتهاج سياسة الملكية الجماعية للأراضي الزراعية.
- توزيع الأرباح على الفلاحين والقضاء على نظام الخماسة.
- إنشاء تعاونيات فلاحية[1] .

ويتلخص مضمون الثورة الزراعية في إعادة توزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج والأراضي على الفلاحين ، وإدماجهم في مجهود تنمية البلاد ، وتحسين ظروف معيشتهم وتحديد وضبط الأنظمة السياسية للملكية العقارية ، على أن يشارك الفلاحون في اختيار شكل التنظيم الأكثر ملائمة لاحتياجاتهم[2].

ومن أهم ما تضمنته نصوص الثورة الزراعية :

تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية بحيث تأمم الأراضي والنخيل وتلحق بهذا الصندوق على أساس ثلاثة أوضاع هي:

أ- **التغيب عن الأرض** : ينبغي على الثورة الزراعية القضاء على كافة أشكال التغيب عن الأرض ، فهذا الوضع يرجع إلى إهمال الأراضي واستثمارها الناقص، وانطلاقا من "مبدأ الأرض لمن يخدمها" ، يعد متغيبا كل مالك لا يشغل أرضه شخصيا ، وعليه تأمم أراضي المالكين المتغيبين وتستغل من طرف العمال الموجودين فيها والفلاحين الذين لا يملكون الأرض ويعيشون في نفس البلدية أو الناحية ، ولا تطبق هذه القاعدة على ثلاث حالات :

- حالة الملكية لمساحة صغيرة جدا ، لا تتجاوز 05 هكتارات .
- حالة اضطرار بعض الملاكين لترك أراضيهم على إثر الحرب .
- حالة الأشخاص العاجزين عن خدمة الأرض (الشيوخ ، العجزة ، النساء ، الأيتام الصغار).

---

[1]- رابح عدالة ، المرجع السابق ، ص ص 24 – 25 .

[2]- محمد العيد مطمر ، المرجع السابق ، ص 57 .

ب- **إلغاء الملكية الواسعة** : يقصد بها تحديد الملكية الواسعة بإزالة الفوارق التي تسود العالم الريفي ، فتحديد هذه الملكيات تمكن من استخدام طاقات العمل لعائلة واحدة ، يجعل المالك مضطرا لاستغلال أرضه لأقصى حد واستثمارها في كل الظروف ، وتحدد مساحات الأراضي تبعا للأوضاع الطبيعية للأراضي والإمكانيات التي تتغير من منطقة إلى أخرى[1] .

ومبدأ وضع حد أقصى للملكية الزراعية وهو بهدف إعادة بناء الهيكل الزراعي في الجزائر الذي يشكل من قطاعات متفاوتة القوى الإنتاجية ، لأن أخطر نتيجة في الملكية الواسعة هي استغلال الوحدات الزراعية الكبيرة للوحدات الزراعية الصغيرة ، وهذا سبب مشاكل في الإنتاج والتشغيل ، وتدهور الوحدات الصغيرة لفائدة الوحدات الكبيرة وهذا يتنافى مع مبدأ التطبيق الاشتراكي[2] .

ج- **أراضي الجماعات العمومية والخاصة:** إن نقصان الأراضي بالنسبة لعدد الفلاحين الذين لا يملكون الأرض ويملكون قليلا منها يجعل من الضرورة استثمار أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، واستغلالها بشكل كثيف، وكذلك استثمار كل أرض لا مالك لها بصفة عامة[3].

تخصيص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية ، ويتم ذلك وفقا لشروط أهمها :

اختيار المستحقين : يجب على الفلاح الذي سيعمل في الأراضي أن يكون له أهلية بدنية لاستغلالها ومنح الأرض للفلاح الذي يملكها على درجة ناقصة أي يفتقر لأرض كافية .

1-**طريقة تخصيص الأراضي** : إن تخصيص الأراضي يكون لفائدة مجموع من الفلاحين بقصد قيامهم بالاستغلال في إطار تعاونية ،

---

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الثورة الزراعية ، المطبعة الرسمية ، الجزائر ، 1976 ، ص ص 20 – 22 .

(2)- حسن بهلول ، المرجع السابق ، ص 342 .

(3)-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص 23.

أما التخصيص على شكل قطع منفردة فلا يعمل به.

1-**حقوق والتزامات المستحقين:** ينتفع المستحقون من المساعدة والعون التقني والمالي بقصد تسهيل تنصيبهم على الأراضي التي تخصصها لهم ، أما التزامات المستحقون فهي خدمة أرضهم شخصيا واستثمارها في إطار التوجيهات المقررة في المخطط الوطني ، والمشاركة في الأشغال ذات الصالح الجماعي[1] .

جاء في الميثاق الوطني حول الثورة الزراعية : إن الثورة الزراعية ترمي إلى تغيير إنسان الريف ، كما تهدف إلى تحقيق اشتراكية الزراعة ، وهي من تتقدم خطوات إلى الأمام ، ما لم تتوصل إلى تغيير ذهنية الفلاح وبهذا صارت الثورة الزراعية أداة للتغيير الاجتماعي الذي لا ينفصل عن الثورة الثقافية .... ، وبهذا مكل عمل من أعمال الثورة الزراعية ينصب في الوقت ذاته على كل الشروط التقنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية[2] وقال بومدين : "إن كلمة الثورة بسيطة ، وهي تعني المساواة ، وتعني أن الأرض للإنسان الذي يخدمها وإن ترفّع عن العمل في الأرض فليتركها ، لأنه حرام أن يملك أرضا ويهملها ، فهذا غير وارد لا في القرآن ولا في السنة[3] .

كما اهتمت الثورة الزراعية بالقرية الاشتراكية أي السكن الريفي والتعاونيات ، التي تهدف إلى تلبية حاجيات المواطنين وذلك بإنشاء البنايات والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية من ماء وغاز وكهرباء ، ومراكز للعلاج وأندية ثقافية ووكالة بريد ومواصلات ومدارس ومساجد ، فهذه القرى تتميز بأن مكان انشائها قرب الأراضي التي يتم توزيعها على المستفيدين ، وقد أعطى بومدين أمر بناء 1000 قرية اشتراكية و 5000 تعاونية فلاحية[4] .

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص ص 24 – 25 .

[2]-جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976 ، المصدر السابق ، ص 114 .

[3]- سليمة كبير، الرئيس هواري بومدين زعيم معارك التحرير والتعمير، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر، الجزائر، د.ت، ص ص 24 – 25 .

[4]- وزارة الإعلام والثقافة ، الثورة الزراعية القرى الاشتراكية ، ورشات الفنون المطبعية ، اسبانيا ، 1976 ص ص 33 -34 .

وابتداء من مارس 1975 عمدت الحكومة إلى إدخال الثورة ضمن قطاع التسيير الذاتي : من خلال نظام التعاونيات وتطوير سياسة التجهيز وتحسين المداخيل بالنسبة للريف ، وفسح المجال أمام البادية للمساهمة كقوة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية ، بحيث يكون نظام التسيير الذاتي لا مركزي[1] .

إن عملية التسيير الذاتي التي بدأت من قرارات ومراسيم 1963 ، رأت فيه السلطة الثورية أن هذا المشروع يعبر عن إرادة الجماهير قاعديا ، قبل أن يكون نظاما مخططا له في القمة ، ويرتكز هذا الأخير على تحرير العامل في القطاع الفلاحي بالخصوص .

ولإنجاحه دخلت آلية التسيير الذاتي مرحلة اللامركزية التي أعادت للجماعات العمالية تدريجيا بعض امتيازاتها ، فكان الأمر رقم 68 – 653 الصادر بتاريخ 1968/12/30 ، والذي ضاعف وعزز حركية العمال إلى مستوى المنتجين المسؤولين حيث يستفيدون فعلا من ثمار عملهم[2] .

ولتحقيق أهداف الإصلاح الزراعي وضع التشريع القانوني للصلاحيات الممنوحة لمجلس العمل على مستوى المراقبة، وأعطى جميع سلطات التسيير للجنة التسيير، وهذه الأخيرة تنتخب وتراقب من طرف العمال[3].

وحرصت الدولة من أجل تحقيق إستراتيجية وطنية ، وعلى بلوغ أهداف لآفاق السباعية 1967 – 1973 بتطبيق سياسة تنموية تقوم على أساس مخططين أوليين ، المخطط الثلاثي 1967 – 1969 والمخطط الرباعي الأول 1970 – 1973 ، وجاء المخطط الثلاثي من أجل وضع معالم هامة لتوسيع رقعة التخطيط في اتجاهين أساسين

---

[1]- محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 344 .

[2]- جبهة التحرير الوطني ، نصوص الثورة الزراعية ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر، 1971 ، ص 22 .

[3]- أحمد بن طالب الابراهيمي ، الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد ، الذكرى العاشرة للاستقلال ، وزارة الإعلام والثقافة ، 1972 ، ص 100 .

يتمثل الأول في توسيع القطاع العام الاقتصادي بمجموعة من إجراءات التأميم لتهيئة ظروف التخطيط الاشتراكي الموسع ، ويرتكز الاتجاه الثاني على عمل الدولة لاسترجاع وسائل الإنتاج من أجل تخطيط أنجح للاستثمار والإنتاج .

إن عزم السلطة في إنجاح هذا المخطط أوكلته إلى مديرية التخطيط التي كانت مديرية وزارية تابعة لوزارة المالية ، غير أن الهيكل الوزاري الجديد للحكومة أعطى هذه الدائرة صفة الهيئة المركزية للتخطيط على شكل كتابة دولة أكد بما يبعد كل الشكوك نية السلطة الثورية على تنظيم وإدارة الاقتصاد[1] حسب نهج مخطط ومنح سلطة رسمية لوظيفة التخطيط على مستوى الهياكل المركزية للهيئات الحكومية في التقرير الخاص بالخطة الرباعية وفي الجزء المتعلق بالتنفيذ تعدد المهام المراد انجازها والتي تؤكد على تقوية ودعم وبناء الاقتصاد الاشتراكي ، وتعزيز الاستقلال الوطني ، وفي الجزء المتعلق بالمخطط كان الهدف تعميق الثورة الاشتراكية في مختلف المؤسسات الوطنية كما يضمن ، يقول رئيس مجلس الثورة ورئيس الوزراء المراقبة الشعبية لأموال الشعب في القطاعات التي هي تحت تصرف الدولة[2] والمعلوم أن المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) تميز باستكمال مال الدولة لعمليات التأميم الكبرى من خلال استرجاع الدولة لقطاع المحروقات والشروع في تبني إستراتيجية جديدة على مستوى القطاعات التي تعود فوائدها على المواطن بدرجة أولى كتطبيق برنامج الثورة الزراعية والتسيير الجهوي للولايات الأكثر حرمانا[3] .

ويؤكد حسن بهلول أن المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) يعد مخطط متوسط لأجل مقارنته بالمخطط الثلاثي الأول الذي يعد مخططا قصير الأجل نظرا لانعدام توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية

[1] – محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ج 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص ص 160 –162 .

[2] – وزارة الثقافة والإعلام ، خطب الرئيس بومدين ، الندوة الرابعة لرؤساء المجالس الشعبية البلدية 1970/02/05 ، ص 164 .

[3] – وزارة الثقافة والإعلام ، المصدر السابق ، ص 128 .

لذا باء حجم الاستثمارات للمخطط الثلاثي أقل بكثير من المخطط الرباعي الأول الذي ارتفع فيه العدد من 9.16 مليار دينار ليصل في الثاني إلى 36.7 مليار دينار وكانت حصيلة الاستثمارات الصناعية 54 % من مجموع تكاليف البرامج الاستثمارية المعتمدة[1]

إن انفتاح السلطة الثورية وإقبالها على البرامج والمخططات التنموية على المستوى الفلاحي والطموحات الكبيرة لها من أجل حماية التسيير الذاتي وترقية الإصلاح كضرورة لإعادة توجيه وتكثيف الإنتاج الزراعي من خلال تخفيض مساحة زراعة الكروم العنب من 400 ألف هكتار إلى 220 ألف هكتار ، وتعويضها بزراعة الحبوب والتخلي التدريجي عن نظام التبرير الموروث عن الاستعمار[2] .

المطلب الثاني : نتائجها

بالنسبة للمخطط الثلاثي الأول 1967 – 1969 كانت النتائج المتحصل عليها :

- تشجير أكثر من 10 آلاف من الأراضي وغرس أكثر من ألف هكتار من الأشجار المثمرة ، إضافة إلى اقتناء 5 آلاف جرار .
- تربية 3 آلاف من الأبقار الحلوب .

أما المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973 فأهم النتائج المتحصل عليها هي :

- توسيع مساحة الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة إلى 507 .... هكتار .
- قلع أكثر من 80 ألف قنطار من أشجار العنب المخصصة لإنتاج الخمور[3] .

فبعد قرارات 24 فيفري 1971 المتعلقة بتأميم الغاز والشركات البترولية قررت السلطة الفرنسية عدم شراء الخمور الجزائرية ،

---

[1] – محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق ، ص 164 .

[2]- بيار لونور ماند ، التسيير الذاتي والثورة الزراعية في الجزائر المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث ، ترجمة أحمد بعلبكي ، معهد الانماء العربي ، ط 1 ، 1997 ، لبنان ، ص 274 .

[3]- رابح عدالة ، المرجع السابق ، ص ص 41 – 42 .

وبهذا قرر بومدين تنظيف المساحات المخصصة لأشجار العنب وتحويلها إلى إنتاج آخر[1] .

- إعادة تشجير أكثر من 150 ألف هكتار من الأراضي الزراعية .

- بلغ عدد الأبقار الحلوب 9 آلاف ، أما النعاج الحلوب بلغت حوالي 160 ألف نعجة .

- انشاء 15 معمل مستقل لصالح المعدات الزراعية و 19 معملا متنقل .... ، و 13 معصرة زيتون .

وتمثلت نتائج المخطط الرباعي الثاني 1977 – 1979 فيما يلي :

- الغاء الضرائب على الفلاحين .
- توزيع الزراعة في البيوت البلاستيكية .

الشروع في بناء السد الأخضر للحد من زحف رمال الصحراء ، وبلغ طول السد 1550 كلم ومتوسط عرضه 20 كلم .

أما بالنسبة انتائج ميثاق الثورة الزراعية فقد أشرف بومدين شخصيا على سير العمليات ، وقام بالعديد من الزيارات عبر أنحاء الوطن والاتصال بالجماهير الشعبية مباشرة وشرح لهم أهداف الثورة الزراعية[2] وأهم إنجازاتها :

- في 17 جوان 1974 تم تدشين أول قرية اشتراكية في عين النحلة .
- في 17 سبتمبر 1975 صدور النصوص المتضمنة بتطبيق الثورة الزراعية في المناطق الرعوية ، وقررت فيها تحديد عدد القطعان ومنح الماشية للرعاة ، وتأسيس تعاونيات لتربية المواشي ، وتأميم أراضي الرعي واستغلالها جماعيا[3] .

[1]- عمار بومايدة ، المرجع السابق ، ص 132 .

[2]- رابح عدالة ، المرجع السابق ، ص 45 .

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص ص 210 – 211 .

وبهذا تم انشاء أكثر من أربعة آلاف تعاونية عاملة تخدمها أكثر من 220 مركز خدمات للماكينات الزراعية ، كما تم بناء أكثر من مائة قرية اشتراكية[1] .

– القضاء على الوسطاء المكلفين بتجارة الجملة وأصبح كل فلاح بإمكانه بيع انتاجه الزراعي دون وساطة في أسواق الجملة .

– تدشين بومدين العديد من المعاهد والمدارس العليا لتكوين اليد العاملة المتخصصة في الزراعة حيث ارتفع عدد الطلبة في المعهد الوطني الزراعي من 180 ألف طالب سنة 1965 إلى 9 آلاف طالب سنة 1975 [2].

كما أنه من إيجابيات الثورة الزراعية القضاء على النظام الإقطاعي الذي وضعه الاستعمار وجعل هناك تفاوتا في العدالة الاجتماعية ، وامتصاص شبه كلي للبطالة وخاصة منها في الريف ، وإيقاف الزحف الريفي ، إضافة إلى أن الثورة الزراعية كانت نقطة تحول في الفكر الريفي وفي كيفية التعامل مع الأرض واستغلال ثرواتها بوسائل تقنية حديثة[3] .

رغم كل الجوانب الإيجابية في تسيير الدولة للقطاع الزراعي إلا أنه كانت تتخلله العديد من المشاكل والصعوبات، فأثناء فترة 1966–1968 كان الإنتاج متقهقرا وهذا بسبب تدخل السلطات العمومية وتسييره إضافة إلى كيفية مكافئة العمال الذين كانوا يأخذون أجرة شهرية أكثر مما كانوا يتقاسمون الأرباح، وكذلك قلة الإطارات سواء منه المهندسون، أو التقنيون، أو المسيرون، وانتهاء العتاد الفلاحي، ففي سنة 1966 مثلا كانت المزارع العمومية تملك 16 ألف جرار منها 9 آلاف عاطلة لأسباب مختلفة، عتاد قديم،فقدان قطع الغيار، نقص في الصيانة،

---

[1]- لطفي الخولي ، المصدر السابق ، ص 184 .

[2]- رابح عدالة، المرجع السابق، ص ص 45 – 46 .

[3]- سليمان بوشنون ، الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها ، دار هومة ، الجزائر ، 2012 ، ص ص 134 – 138 .

أما العمال لكونهم لم يستطيعوا التحكم فعليا في نشاطهم فكانوا يقومون بأداء أقل جهد ممكن في انتظار أجرة شهرية ضعيفة[1] ونتيجة لهذه الأوضاع تم في سنة 1969 إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي: وقامت السلطات باستثمارات معتبرة في الزراعة كما تم إنشاء بنك متخصص في العمليات الزراعية، لكن هذه القواعد فضلت الاعتماد على الموارد البترولية أكثر من الاعتماد على الزراعة و أصبحت الجزائر عام 1970 تستورد ما يقارب ثلث حاجاتها من الحبوب، و 10% من الخضر الجافة، و 30% من البيض، و 50% من الحليب، كما بدأت تستورد اللحوم[2]، أما الثورة الزراعية التي تعد المحور الأهم في الاقتصاد الوطني باعتبارها ثورة دائمة فإنها لم تعطي المطلوب منها، فقد أصبحت نكبة على الاقتصاد الجزائر وخزينة الدولة، ومن أهم أسباب ذلك أنه لم يراعى في تطبيقها سوى الجانب التنظيمي منها لأنه غير مكلف ويقوم على العمليات الإحصائية والتوزيعية، أما الجانب الأهم الذي ظل مهملا فيتمثل في تصميم منهجية فلاحية متكاملة بعيدة الأهداف[3].

إضافة إلى أن الثورة الزراعية كانت تريد تثبيت الفلاحين في أراضيهم والحد من النزوح الريفي وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين، فإن العكس هو الذي حدث، فقد استمر نزوح الفلاحين إلى المراكز الحضارية أي المدن حيث توجد الصناعة والأجور المرتفعة، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة بالمدن والأحياء القصديرية[4].

أدت هذه التقلبات إلى نقص الإنتاج النباتي والحيواني وبدأ فقدان السلع يسود الأسواق، بالإضافة إلى الظروف البيئية رغم العراقيل والحواجز التي أنشأتها الإدارة في تداول السلع الرأسمالية، فقد كانت التجارة تحت مراقبة البوليس، ومع ذلك أصبح هؤلاء المزارعون يحتكرون الأسواق

---

[1]- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص ص 35-36.

[2]- أحمد هني، المرجع السابق،ص 37.

[3]- سليمان بو شنون، المرجع السابق، ص 132.

[4]- عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص ص 98-99.

فبسبب قلة السلع كانوا يبيعون منتجاتهم بأكبر سعر حتى أصبح البعض منهم من أغنى سكان البلد وظهرت الفوارق الاجتماعية[1].

المبحث الثالث: الثورة الصناعية

لقد ورث الشعب الجزائري عن الاستعمار اقتصادا بالي الهياكل مبنيا على الزراعة واستغلال الموارد، متجها أساسا نحو تصدير المواد الخام، ومتميزا على الأخص بانعدام القاعدة الصناعية[2] فحرب التحرير الطويلة وجميع التضحيات البشرية والمادية فرضت على الجزائر المستقلة معركة أخرى بغية ضمان ومراقبة مجموع دواليب الاقتصاد الوطني فكان لا بد من قطع روابط التبعية مع المحتل السابق والتخلص من هيمنة الاحتكارات الأجنبية وتوزيع المبادلات وجعل الميزان التجاري متعادلا، وتوجيه السياسة الاقتصادية والمالية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الشعب الجزائري، فعلى الرغم من الفوضى التي كانت تطبع السنوات الأولى للجزائر المستقلة، فإن إستراتيجية التنمية بدأت منذ 1963، تتبلور تحت ضغط الجماهير ومنذ التصحيح الثوري في 19 جوان1965 قد أخذت إستراتيجية هذه التنمية شكلا مضبوطا دقيقا، وجعلت الأمة بأسرها تنظر إلى مستقبلها بكل آمال وتفاءل[3] .

لقد كانت الثورة الصناعية التي نادى بها هواري بومدين من أهم الركائز الأساسية في بعث الرفاهية والازدهار في المجتمع الجزائري، وكانت بمنجزاتها المحسوسة وقراراتها وأبعادها الاجتماعية والسياسية هي سبيل توطين التكامل الثوري عند الشعب الجزائري فيما بين ثورته التحريرية الخالدة وثورة البناء، ومما لا ريب فيه أن كل الطروحات التنموية التي كان الرئيس الراحل يوليها أهمية كبرى قد أدت إلى دفع الوعي الجماهيري نحو التمحور حول المهام الرئيسية للبناء الوطني ولاسيما في مجال بناء اقتصاد وطني منظم[4].

---

[1]- أحمد هني،المرجع السابق، ص ص 38-40.

[2]- الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص 116.

[3]- أحمد طالب الابراهيمي، المرجع السابق، ص 50.

[4]- عبد الله مباركية،<< من معركة التحرير إلى معركة البناء>> ،مجلة الجيش، العدد 214، 1982، ص13.

إن التصحيح الثوري المذكور سابقا عمل على تقويم اختيارات التصنيع و مطابقة الاختيار الايدولوجي فتحقيق ثورة صناعية حقيقية مرتبط بثورة اقتصادية حقيقية إذن فالثورة الصناعية تعتبر مطلبا ضروريا من متطلبات النمو المتناسق ومحركا يقود المجتمع إلى الرفاهية والازدهار[1].

إن الدولة التي كان بومدين يريد بناءها لا تنحصر في مجتمع سياسي إداري فقط وإنما يريدها أيضا دولة شعبية واشتراكية تقوم على السواعد والأموال التي تمثل الدعامة المادية التي تعكس روح المجتمع الجزائري في تركيبته العربية الإسلامية للقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، واستغلال الأغلبية للأقلية، والعمل من أجل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية [2].

إن التنمية الاشتراكية التي اعتمدتها الجزائر هي إستراتيجية وصفت لتحديد الاتجاهات والوسائل اللازمة للمساهمة في تشييد الاشتراكية، كما أن التنمية هي التحرر الاقتصادي، والاستقلال الحقيقي يستلزم استقلال اقتصادي مرتكز على استعادة الثروات الطبيعية وعلى تملك وسائل الإنتاج الكبرى، وتوازن المبادلات الخارجية وغيرها، فالمسألة تتعلق بانتهاج تنمية تشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضرورة اعتماد الأمة على نفسها وتجنب الوقوع تحت أي سيطرة[3]، وقد اعتمدت الدولة على ملكيتها لوسائل الإنتاج حتى تصبح ملكا للمجتمع لتقضي على انقسامه إلى طبقات مالكة وغير المالكة، وبذلك يصبح الإنتاج موجه للصالح العام[4].

---

[1]- أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص ص 153-154.

[2]- رشيد مصالي، المرجع السابق، ص ص 57-58.

[3]- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، المصدرالسابق، ص ص 174-177.

[4]- إسمهان تمغارت، إشكالية بناء الدولة في الجزائر(1962-1988)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2002، ص 93.

أي أن بومدين اعتمد على تدخل الدولة في عملية البناء الاقتصادي، ولهذا أطلق البعض على نظامه صفة "رأسمالية الدولة"، لم يظهر القطاع العام في الجزائر بشكل متمير إلا ابتداء من 1966، فقد نصت اتفاقيات ايفيان على استمرارية نشاط الرأسمال الأجنبي خاصة في قطاع المحروقات، كما نصت على إمكانية منح مساعدات فرنسية للتصنيع المسير من قبل الدولة.

استند بومدين على نظرية الصناعات المصنعة و التي تقوم بنشر الصناعات الأساسية التي ستؤدي إلى صناعات أخرى، فمثلا بدل بيع البترول أو الحديد كمواد خام وبأسعار رخيصة يتم تحويلها محليا إلى مواد صالحة للاستعمال، فالصناعة البتروكيمياوية ستؤدي إلى إقامة الصناعة البلاستيكية، وصناعة الحديد والصلب ستؤدي إلى صناعة الآلات والعربات[1].

يعطي نموذج الصناعات المصنعة الأولوية للقطاع الصناعي وبالأخص الصناعات الثقيلة في عمليات التنمية بشكل تستعيد فيه هذه الصناعات هيكلة الاقتصاد، حيث تدر آثار الاستقطاب على باقي القطاعات الاقتصادية لأنها تزودها بوسائل الإنتاج والمواد الاستهلاكية المطلوبة في السوق، فطبقا لهذا النموذج نجد أن كل القطاعات مرتبطة ببعضها، ويتم التداخل بين القطاعات الصناعية، وبين الصناعة والزراعة[2]، إضافة إلى استرجاع الموارد الطبيعية و وضع حد للتخصص في ممارسة الاقتصاديات البدائية التي حاول الاستعمار فرضها على العالم الثالث

- بناء صناعة للتجهيز والمواد الأساسية الضرورية لتنمية اقتصادية حقيقية.
- خلق وظائف للتشغيل وترقية العمال تقنيا واجتماعيا وهذا لمضاعفة النشاط الاقتصادي.
- تنظيم المؤسسات الاشتراكية بكيفية تجعل العامل منتجا مسؤولا في مؤسسته.
- توفير المنتوجات الضرورية للاستهلاك الوطني عوض استيرادها من الخارج.

[1]-رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 219,

[2]- إسمهان تمغارت، المرجع السابق، ص ص 98-99.

- المساهمة في المبادلات التجارية مع الخارج بتصدير المواد المصنعة أو نصف المصنعة.
- تحديد أسعار المواد الغذائية حتى يتمكن المواطن الجزائري من اقتنائها.

بناء المصانع عبر أنحاء الوطن و تكوين جيل جديد من الإطارات قادر على التحكم في وسائل الإنتاج [1] .

المطلب الأول: المخططات الاقتصادية الكبرى ونتائجها

ركزت الجزائر في مشروعها التنموي على عملية التخطيط لتوجيه الأعمال الاقتصادية والثقافية، وتقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الأمة في الاتجاه الذي يتطلب انجاز أهداف البناء الاشتراكي، ومن بين هذه المتطلبات التراكم[2] ودفع النمو في اتجاه تلبية طلبات الجماهير الشعبية ورقي الأمة وتنميتها، والمخطط الاقتصادي الاشتراكي هو مجموعة من القرارات والتدابير وضعت من أجل تطبيق مشروع يخص كل الحياة الاقتصادية وله صفة الإلزام على الأجهزة الإدارية المعنية بتطبيقيه[3] .

استند بومدين على مخططات اقتصادية ثلاث وتعتبر هذه المخططات تنظيم المنظومة الاقتصادية لشمل جميع دواليب الدولة والتوعية حول الأعمال الواجب القيام بها تماشيا مع مختلف مراحل تنمية البلاد[4].

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصدر السابق، ص 171.

[2]- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، المصدر السابق، ص ص 206-207.

[3]- إسمهان تمغارت، المرجع السابق، ص 107.

[4]- سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية(الخلفيات السيسية والاجتماعية والثقافية)، مركز الدراسات العربية، بيروت، سنة 1996، ص 331.

- **المخطط الثلاثي " 1967-1969":**

يوصف هذا المخطط بأنه مخطط أولي أو شبه مخطط، وذلك لكونه يقوم بتهيئة الأجواء لوضع المخطط الرباعي الموالي، وكان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو 9,06 مليار دج، أما تكاليف برنامجه فكان تقديرها 19,58 مليار دج، والمقصود بهذه التكاليف هو ما يقدر المخطط أن يتطلبه إنجاز المشاريع المبرمجة من الاستثمارات.

سمح هذا المخطط بظهور بعض المشاريع الصناعي خاصة منها الصناعات الثقيلة التي تسمى بالصناعات القاعدية حيث يلاحظ أن قطاع المحروقات والحديد والصلب والبيتروكيمياويات والميكانيك قد استحوذت على 45% من مجموع الاستثمارات وقد بلغت نسبة الانجاز في هذا المخطط 82% [1]وتمثلت المشاريع التي أنجزت في مركب الحديد والصلب بعنابة والوحدات البتروكيميائية بأرزيو،مصنع الجرارات والإسمنت بقسنطينة ومصانع أخرى للمواد الغذائية عبر أنحاء الوطن، ومصنع الأنابيب بالمدية[2]

أما بالنسبة للتأميمات ففي 21 ماي 1968 تم تأميم 27 مؤسسة متخصصة في البناءات الميكانيكية و الأسمدة، وفي جويلية 1968 تم تأميم 12 شركة صناعية للبناءات المعدنية والقرميد والشركة المنجمية والفوسفاتية[3].

---

[1]-نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962- 1998، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002، ص 126.

[2]- جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 175.

[3]- سعد بن البشير لعمامرة، المرجع السابق، ص 269.

المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

سجل هدا المخطط أول انطلاقة حقيقية للتخطيط القائم على النمط الاشتراكي، وكان هدفه خلق الشروط المستقبلية لتوفير الشغل لليد العاملة إلى غاية سنة 1980، بالإضافة إلى استكمال المشاريع المتأخرة عن المخطط السابق، وتوفير مشاريع جديدة[1]، وقامت الدولة بتجنيد حجم مرتفع من الاستثمارات وذلك بالتغلب على مشكلة التخلف والفقر وتحقيق مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وفعلا تم تطبيق المخطط الرباعي الأول بشكل جيد وأهم إنجازاته هي:

- تدشين طريق الوحدة الإفريقية الرابط بين المنيعة وعين صالح، في 16 سبتمبر 1971 والذي كلف جنود الخدمة الوطنية لانجازه، ويستهدف ربط الجزائر ببلدان القارة السمراء، مما يسمح الجزائر بتسويق منتجاتها في هذه البلدان[2] .
- تدشين معمل الصلب والصفائح لمركب الحجار للحديد والصلب ومصنع الأسمدة الفوسفاتية بعنابةفي 15 ماي 1972.
- تدشين مركب سكيكدة لتمييع الغاز في 19 جوان 1972 [3]، وهنا قال الرئيس بومدين:<< يستطيع الأعداء أن يزعموا أن الثورة الجزائرية لم تنجح، ولكنهم لم يستطيعوا إنكار المركبات العملاقة في غرب الجزائر وشرقها[4].

---

[1]- نور الدين زمام، المرجع السابق، ص ص 126-127.

[2]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 220.

[3]-سعد بن البشير لعمامرة، المرجع السابق، ص 271.

[4]- سليمة كبير، المرجع السابق، ص 26.

- أما بالنسبة للتأميم قام الرئيس بومدين في 24 فيفري 1971 بتأميم 51% من أهم الشركات البترولية الفرنسية، وتأميم الغاز الطبيعي الموجود في الصحراء بنسبة 100% وأصبحت الشركات الوطنية هي التي تشرف على البحث والتنقيب ونقل البترول والغاز الطبيعي داخل الوطن وخارجه، وسمح تأميم المحروقات من إنتاج البترول من 23 مليون طن سنة 1965 إلى 50 مليون طن سنة 1975، والغاز الطبيعي من 1,5 مليار م^3 سنة 1965 إلى 15 مليار م^3 سنة 1975 ،وهنا قال الرئيس هواري بومدين:<< أعتبر أن معركة تأميم البترول هي أول نوفمبر جديد في الميدان الاقتصادي>>[1].

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

أكد هذا المخطط على إستراتيجية التصنيع وترقية العمل التنموي إلى مستوى عالي، كما استمر في تحقيق أهداف الثور الصناعية وذلك بتكثيف وتنويع الجهد المبذول خلال المخططات السابقة[2].

اهتمت الدولة بصفة واضحة هذا المخطط بتنمية القطاع الصناعي وقد اعتبرته محرك التنمية الشاملة للمجتمع، وهذا بالتركيز على مواصلة الإستثمار للمواد الأولية، خاصة في مجالات الصناعة البتروكيمياوية ومواد البناء كالإسمنت وتحويل الخشب والورق، وكان الرئيس بومدين يهدف من هذه الاستراتيجية الصناعية الرفع من الإنتاج المحلي وتزويد السوق الوطنية بما تحتاج له من المنتوجات والتقليص من الواردات[3].

[1]- سليمة كبير، المرجع السابق، ص 27.

[2]- نور الدين زمام، المرجع السابق، ص 127.

[3]- رابح عدالة، المرجع السابق، ص 51.

نتائجها:

تتلخص أهداف الثورة الصناعية في ما يلي:

- تحقيق التوجه الداخلي للاقتصاد الجزائري وذلك من خلال إيجاد منظومة إنتاج موجهة لخدمة السوق المحلي وهذا بتوجيه أهم الاستثمارات نحو مواد التجهيز وليس مواد الاستهلاك.
- تحقيق الاهتمام بين مختلف الصناعات.
- إدماج الزراعة في الصناعة، فالأولى توفر التقنيات والمعدات والأسمدة التي تساعد على زيادة الإنتاجية، كما توفر الزراعة للمواد الأولية التي تدخل في الصناعات التحويلية المختلفة[1]، كما ظهرت في عهد بومدين عدة شركات عملاقة تهتم بالصناعات الأساسية، أهمها<< السوناطراك الشركة الوطنية للحديد و الصلب، السوناكوم شركة الصناعات الميكانكية، السونيلاك للأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والسوناريم شركة البحث في المناجم>>[2].

المطلب الثاني: التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية

وضع ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في 16 نوفمبر 1971 والذي يهدف إلى تطبيق أشكال جديدة لتسيير الاقتصاد الوطني، ترتكز على المساهمة الحقيقية للعمال، وقد ركزت نصوص الميثاق على مطلبين هامين هما:

– السماح لمجموع الإطارات بأخذ زمام الأمور في مؤسستهم وهذا بإدماج المسؤولية بين العمال والإطارات.

– العمل على ترقية العامل، فهو إنسان يعيش من ثمرة عمله والذي لا يشغل لفائدته عمالا آخرين في نشاطه المهني[3]وزيادة إدخالهم في معركة الإنتاج وفي عملية

[1]- نور الدين زمام، المرجع السابق، ص ص 129-130.

[2]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 220.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصدر السابق، ص 133.

القطاع الاشتراكي وفي تسيير الثروة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد[1]، وقد تطرق ميثاق التسيير الاشتراكي إلى حقوق وواجبات العمال وأهمها:

- يتساوى العمال في الحقوق والواجبات ويستفيدون من نفس الأجور والفوائد الممنوحة عن نفس العمل.
- يستفيد العامل من جميع الحقوق المتعلقة بالأمن و التأمينات الاجتماعية ومن ضمنها المنح العائلية.
- سيكون للعامل الحق في جزء من الأرباح المحصلة من نشاط المؤسسة.
- يجب على العامل أن يساهم في زيادة الإنتاج وأن يسهر على التحسين المستمر للجودة وعلى تحقيق أهداف المخطط[2].

إن الأسلوب الذي اتبعته المؤسسات الاشتراكية في تسييرها هو النظام اللامركزي، لأن هذا التسيير يستوجب إعطاء المزيد من المسؤولية للعمال، والمؤسسة هي التي يقع على عاتقها مسؤولية تسيير وانجاز مخطط التنمية في القطاع الذي تعمل فيه، كما تطبق اللامركزية في العلاقات بين المؤسسة و الوحدة، فمهمة المؤسسة هي وضع الهياكل الملائمة لإنجاز الأهداف المسطرة وتنسيق نشاطات الوحدة ومراقبة تسييرها، أما الوحدات فهي التي تمارس أعما الإنتاج، ولا بد لها من الحصول على الوسائل المادية والبشرية والمالية لضمان أعمالها[3].

ركز ميثاق التسيير الاشتراكي على تكوين :

- **مجلس العمال:** ويكون في كل مؤسسة ، ينتخب لمدة ثلاث سنوات من طرف مجالس عمال الوحدات التي تتألف منها المؤسسة، ويتكون مجلس المؤسسة أو الوحدة من سبعة غلى خمسة وعشرين عضو حسب الأهمية العددية لجماعة العمال، وتصدر آراءه وتوصياته حول:

---

[1]- république algérienne démocratique et pupillaire , gestion socialisme des entreprises commission nation et pour les gestion socialiste des entreprises , Alger ,1975 ,p 18 .

[2]- جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 133.

[3]- المصدر نفسه، ص 141.

– مشروع المخطط لتطوير الوحدة أو المؤسسة في نطاق تحضير المخطط الوطني.
– الحسابات التقديرية لإجراءات ومصاريف المؤسسة أو الوحدة.
– مشاريع البرامج المتعلقة بالنشاط ولاسيما بالإنتاج والتمويل والتسويق .
– حساب الاستغلال والميزانية السنوية وتقرير المندوبين للحسابات.

- **اللجان الدائمة:** يمكن أن نجد داخل المؤسسة أو الوحدة لجنة أو عدة لجان دائمة، وهي خمس لجان للشؤون التالية: الاقتصادية والمالية، والتي تتكفل بدراسة جميع المسائل القابلة للإنتاج والتسيير وتشترك في إبرام الصفقات، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية تتكفل بدراسة المسائل المتعلقة بوضعية العمال الاجتماعية وبتسيير المؤسسات الاجتماعية والثقافية التابعة للمؤسسة، لجنة الشؤون المستخدمين والتكوين تتكفل بتوظيف المستخدمين والاهتمام بالفوائد المالية الممنوحة لهم، لجنة شؤون حفظ صحة وأمن العمال تقترح جميع التحسينات التي تراها مستحبة للمؤسسة، لجنة الشؤون التأديبية تتكفل بإعطاء رأي في كل المسائل المتعلقة بالتأديب التي طرحها المدير، وتتألف اللجان الدائمة من أعضاء يعينهم مجلس العمال.
- **مجلس المديرية:** كما نجد في كل مؤسسة مجلس مديرية يترأسه المدير العام و يتألف من عدد النواب المباشرين لهذا المدير، ويتألف من ممثلين ينتخبهم مجلس العمال لمدة ثلاثة أعوام، ومن أهم أعمال مجلس المديرية: وضع البرامج العامة لنشاط المؤسسة ومشاريع برامج استثماراتها، القيام بالمساعدات المصرفية والمالية وحساب الأرباح و الخسائر، تسوية خلافات المؤسسة[1].

[1]- répuplique algérienne démocratique et pupillaire , gestion, opcit , pp 19_ 24 .

المبحث الرابع : السياسة المالية والتجارية

- السياسة المالية :

ركزت الدولة الجزائرية على ضمان الاستقلال المالي من أجل دعم التحرير الاقتصادي للجزائر من خلال تأمين الشغل واستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أي قدرة الدولة على تمويل مشاريعها الإنمائية لمواردها الخاصة[1] .

قامت السلطة الحاكمة بإنشاء بنوك وطنية تقوم بتمويل النشاط الاقتصادي وتخفف العداء مع البنك المركزي والخزينة العمومية ، ففي سنة 1966 قررت الحكومة تأميم شبكة البنوك الأجنبية وإحداث بنوك يكون رأسمالها جزائري 100 %[2] ، وكان أول بنك تم إنشاؤه هو البنك الوطني الجزائري ويعتبر الوسيط لكل المعاملات مع الخارج ، فضلا عن توليه عملية تأمين الخدمات المالية للأشخاص والمجموعات المهنية والمؤسسات الصناعية والزراعية للقطاع الاشتراكي ، وفي سنة 1966 تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري ، وهو يمول المؤسسات الصناعية والحرفية الصغرى والمتوسطة ويقدم قروضا للسياحة والقطاع الفلاحي التعاوني ، وفي سنة 1967 تم إنشاء البنك الخارجي لتمويل التداول السلعي مع الخارج ، فضلا عن تدخله في انتقاء أنواع الواردات[3] .

وفي أول نوفمبر 1967 ، تمت "جزائرية" النظام المصرفي والبنكي بإلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية لاسيما في المعاملة الخارجية ، ولذا أصبحت البنوك العمومية الجزائرية تحتكر جميع عمليات البنك والصرف والقرض ، وأصبح منذ بداية سنوات 1970 الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي للجزائر ، بحيث تقدم الطلبات الاستثمارية للخزينة العمومية التي كانت تعتمد على الموارد البترولية وعلى ميزانية الحكومة وأدى ذلك إلى تحويل البنوك التجارية إلى هيئاة إدارية تقوم بتنفيذ ما قررته

[1]– جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني ، المصدر السابق ، ص 186 .

[2]– أحمد هني ، المرجع السابق ، ص 68 .

[3]– نور الدين زمام ، المرجع السابق ، ص 141 .

الخزينة ، حتى أصبح البنك المركزي متخصص في إعادة تحويل هذه البنوك والتخلي عن مهمته في إصدار العملة ، ونجم عن هذا ظهور مديونية ضخمة لمؤسسات القطاع العام تتحملها البنوك دون مقابل وانتقل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد يعتمد على الاستدان أكثر مما هو اقتصاد قرض[1] .

- **السياسة التجارية :**

على صعيد التجارة الداخلية فكانت أهدافها ما يلي :

- برمجة العمليات التجارية انطلاقا من أهداف التخطيط من أجل الاستجابة للاحتياجات المخصصة في مجال استثمارات الانتاج والاستهلاك من المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وبضائع التجهيز والسلع الاستهلاكية من مواد غذائية .
- تحسين شروط التموين الخاصة بالبضائع الأساسية والحد من استيراد البضائع الغير أساسية وكذلك تثبيت الأسعار والأرباح ، والإشراف على توحيد تلك الأسعار على كافة الوطن .
- اعداد قائمة تفصيلية للحاجات القومية من بضائع وخدمات وجمعها على مستوى الإدارة التجارية حتى تتمكن الدولة من التعرف على تطورات الطلب وتنسيقه مع العرض .
- تكوين مخزون من الاحتياطي للمجموعة من السلع ذات الضرورة القصوى .
- تدخل قطاع الدولة لتقصير دورات التوزيع وترشيدها .

باشرت الإدارة التجارية في العمل على القضاء على الهياكل المالية التجارية وأن تعد هياكل جديدة أكثر تكيفا مع الاقتصاد الجزائري ، كما أنشأت وسائل تخزين وأماكن بيع موزعة بشكل متوازن لتنظيم تجارة الجملة وهذا في سبيل تأمين حاجيات الشعب وسلامة التموين واستقرار الأسعار ، القضاء على الوسطاء تدريجيا[2]

(1) ـ أحمد هني ، المرجع السابق ، ص ص 68 – 70 .
(2) – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص ص 116 – 118 .

أما على الصعيد الخارجي فمن اهم الإجراءات التي اتبعتها الدولة لإعادة تنظيم التجارة الخارجية ، إعادة تنويع مواد التبادل التجاري ووضع سيادة جمركية كخدمة هذا الغرض ، فقد كان التبادل التجاري يتم بشكل كبير مع فرنسا ولذلك سعت الدولة لإتمام استقلالها الاقتصادي بتنويع تعاملها مع الدول الأجنبية ، وفي فيفري 1968 ، اتخذت الدولة اجراءات جمركية فيما يخص السلع المستوردة وتتمثل فيما يلي :

- اعفاء معدات التجهيز والمواد الخام والسلع الاستهلاكية التي تلبي الحاجات الأساسية من الرسوم الجمركية .
- فرض رسوم على السلع الاستهلاكية بالدرجة الثانية نسبة 58 إلى 80 % ونسبة 45 % إلى 60 % إذا لم تكن تنتج محليا.

فرض رسوم بنسبة 100 إلى 150 % بالنسبة للسلع الفاخرة إذا كانت تنتج محليا و 80 إلى 120 % إذا لم تكن كذلك[1] ، وبمجيء سنة 1969 كانت السلطة قد تحكمت في 90 % من الواردات و 80 % من الصادرات[2] .

من النتائج المتحصل عليها في تطبيق السياسة التجارية ، انخفاض استيراد مواد الاستهلاك وتعويضها بالإنتاج القومي ، ففي عام 1965 كانت 58 % وفس عام 1974 أصبحت 28.70 % ، وفي فترة عشر سنوات 1965 – 1975 تضاعف حجم المبادلات التجارية بمعدل 6.9 حيث ارتفع من 6460 مليون دج عام 1965 إلى 44 ألف ألف مليون دج عام 1975 ، وارتفع حجم الاستيراد في نفس الفترة من 3.3 مليار دج إلى 2405 مليار دج ، بينما ارتفع حجم الصادرات من 3.4 مليار دج إلى 20 مليار دج ، أما الميزان التجاري فكان في حالة عجز منذ عام 1969 حتى عام 1974 نسبة للزيادة في أسعار البترول حيث أصبح متوازن[3] .

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص 120 – 121 .

[2]- نور الدين زمام ، المرجع السابق ، ص 143 .

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص ص 124 – 125 .

نستنتج أن توجيه القيادة السياسية في مجال التنمية اعتمد بالدرجة الأولى على الصناعة، وخلق مؤسسات صناعية كبرى وقد سمح هذا الوضع بظهور قطاع عام قوي وقته من البيروقراطيين والتكنوقراطيين الذين أعطيت لهم الصلاحية في تسيير الاقتصاد والإدارة ، بينما أدرجت باقي المجالات كالزراعة إلى مراتب ثانوية ، لأن التصنيع وفق مسؤولية الدولة الجزائرية هو الحجر الأساسي في بناء الاقتصاد الوطني والذي تحقق بالاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الأجنبية عن طريق تأميم مواردنا الطبيعية والتحكم في النظام المصرفي والتجارة .

أما بالنسبة للثورة الزراعية فقامت الدولة بمساعدة الفلاحين عن طريق التوزيع العادل للأراضي ووسائل الإنتاج والقضاء على الملكية الفردية ، ولكن هذه الثورة واجهتها العديد من المصاعب ولم تحقق النتائج المتوقعة .

المبحث الخامس : الثورة الثقافية

لقد نسبت العديد من الادعاءات حول التوجيهات الأساسية لفكر بومدين متهمة إياه بالشيوعية والماركسية لدرجة التشكيك في انتمائه العقائدي للإسلام

ترى هل لهذه الادعاءات المروجة حول التوجه الإيديولوجي لهواري بومدين جانب من الصحة ؟ هل من أدلة وبراهين مجسدة على الواقع تثبت ذلك ؟ هل من طروحات واقعية للأشياء ومكاشفات صريحة تتوج هذه الإدعاءات ؟

كيف يكون الطالب الأزهري الكتاني الزيتوني شيوعيا وقد تشكلت المبادئ الإسلامية الأولى في ذهنه منذ أن كان في الكتاتيب القرآنية بقالمة مرورا بالمعهد الكتاني وجامعة الزيتونة وانتهاءً بالأزهر الشريف كآخر محطة في علاقته بالمدرسة هكذا قال أحد العارفين بأسرار الرئيس هواري بومدين **سي مولود قايم نايت بلقاسم**[1] الذي يضيف قائلا[2] :

[1] – مولود قاسم نايت بلقاسم ، <<بومدين والثوابت الوطنية>>، جريدة الشعب ، العدد 8440 ، 28 – 29 ديسمبر 1990 ص 24 .

[2]- مولود قاسم نايت بلقاسم ، <<بومدين وحكاية وزارة>> ، جريدة الشعب ، المرجع السابق ، ص 25 .

"وهناك من يقول من الداخل والخارج وفي مكة المكرمة أن بومدين شيوعي تقصدون البقاع المقدسة .... ا" ويستطرد قائلا : ".... كنت أقسم بدار الطلبة الشرقيين وأصعد كل جمعة إلى حي الأزهر حيث يقيم بومدين وباقي الإخوة ونصلي الجمعة معا ...".

وقالت عنه زوجته أنيسة بومدين[1] ، كان مسلما مطبقا يصلي ويصوم ويزكي ويقرأ القرآن الكريم وكان عمر بن الخطاب مثله الأعلى ، كما تضيف : "لقد كان بومدين يقدس الدين الإسلامي ، أراد أن تسود الحرية والعزة والكرامة في ربوع وطنه" .

كما أكد السيد محمد الشريف مساعدته على الخصال الحميدة للرجل الذي اعتبره نموذج الوطنية الحقة وفند بعض الإدعاءات التي تروج توجه الإيديولوجي مؤكدا أن بومدين كان وهو يقول باستمرار أن الشراكية جزائرية وليست مستوردة من الروس أو الصين وذكر بنهجه الذي اتسم بالصرامة والقوة خدمة لأهداف الشعب ومصالحه[2] .

وقد بين السيد بوعلام بن حمودة التوجهات الأساسية لفكر بومدين ، فقال[3] : "إنه فكر سياسي إسلامي ، ثقافي عربي ، ومن ثمة فإن الفكر الاشتراكي الذي دافع عنه بومدين لم يكن مشوبا بالفكر الشيوعي بل كان مشبعا بالتجربة الوطنية ، والتجارب الاشتراكية في العالم الثالث ومن سمات الفكر البومديني كذلك الطابع الوطني والبعد الإنساني والصلة التاريخية" وقد تجلى ذلك في ديمقراطية التعليم وغيرها من المساهمات والإنجازات في مختلف شؤون الحياة ، وكانت نظرة بومدين إلى التعليم وغيرها من المساهمات والإنجازات في مختلف شؤون الحياة ، كما كانت نظرة بومدين إلى التعليم والتكوين واللغة الوطنية مقرونة بالمستوى الثقافي ولذلك شجع بناء المساجد ودور الثقافة والطباعة ووسائل الإعلام [4].

---

[1]– أنيسة بومدين ، <<الوجه الآخر لبومدين الإنسان>> ، جريدة الشعب ، المرجع السابق ، ص 19 .

[2]– عبد الرحيم مرزوق ، <<بومدين يبعث حيا في ذكراه الثانية عشر>> ، جريدة النصر ، العدد 5322 ، 28 – 29 ديسمبر 1990 ، ص 04 .

[3]– السعيد نجام ، <<فكر بومدين السياسي المشبع بالقيم الإسلامية>> ، جريدة النصر ، المرجع السابق ، ص 8 .

[4]– السعيد نجام ، <<دعم أكبر للشؤون الدينية>> ، جريدة النصر ، المرجع السابق ، ص 8 .

هكذا كانت الثورة الثقافية التي نادى بها هواري بومدين وجسدها بمنجزات عظيمة تشهد عليه في أرض الواقع، حيث وفر سبل العلم والمعرفة للشباب وجسدها من خلال مواقفه الخالدة [1].

وبالعودة إلى مواثيق الثورة نجد أن الثقافة العربية الإسلامية حجر الزاوية في بناء الشخصية الوطنية وعصبها الرئيسي وهي الامتداد الطبيعي للثقافة عبر قرون طويلة من الزمن وعلى الرغم من الظروف القاسية التي مر بها الشعب الجزائري فقد ظل على مقوماته الأساسية وعاداته وتقاليده وتراثه متأثرا ذلك بثقافات غيره ومؤثرا فيها، وانفرد بشخصية وطنية مميزة دعامتها العربية لسانا والاسلام روحا والاشتراكية منهجا[2].

والحق أن أعمالا ومؤسسات كثيرة رأت النور على يد بومدين مثل جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، وبناء ألف مسجد في ألف قرية اشتراكية، والمعهد الإسلامي في الخروبة بالعاصمة وتوظيف معلمي القرآن الكريم الذين كانوا يعيشون على تبرعات أولياء التلاميذ، بالإضافة إلى ما سلف ذكره من ملتقيات الفكر الإسلامي وترسيم الأئمة ومعاهد التعليم الأصلي وغيرها[3].

لقد واجهت الثورة الجزائرية فور نجاحها في استرجاع الاستقلال وضعية تتحكم فيها تحولات عميقة أحدثتها قوة التحدي ومخلفات استعمار شرس كان قد استهدف خلال قرن وثلث قرن القضاء على الكيان الجزائري ومحاولة محو الشخصية الوطنية، وزاد الوضع خطورة آثار التدمير الاستعماري على امتداد سبع سنوات ونصف من وحشية الأسلوب، ولهذا كان على الشعب الجزائري أن يخوض بعد الاستقلال معركة شاقة كانت أشد تعقيدا من معركة التحرير

---

[1]_ كمال بوطارن،<< مواقف رجل وذاكرة شعب>>، مجلة الجيش، ص 15.

[2]– محمد وهاب بن يحيى، << الثقافة بين الأصالة والتجديد>>، مجلة المجاهد، العدد 1307، 23 أوت 1985، ص 34.

[3]- بوعلام بن حمودة، <<التوجهات الرئيسية في فكر القائد الراحل بومدين>>، جريدة النصر، المرجع السابق، ص 8.

نظرا لأن العدو في معركة البناء لم يكن واضحا بصورة دائمة مثلما كان الأمر في مواجهة الاستعمار مباشرة[1]، لذلك كان مطلوبا من حزب جبهة التحرير الوطني وعلى رأسهم هواري بومدين كمناضل من مناضليه أن يقود معركة جبارة لتحقيق تحول اقتصادي واجتماعي جذري وتغيير البنيات الثقافية وطرق التفكير، ومنذ ذلك الحين عمل بومدين جاهدا على ترسيخ الوحدة الوطنية القائمة على اللغة و الدين والتاريخ والأرض.

لم يكن الرجل يفصل بين الاستقلال الذاتي والاستقلال الاقتصادي الثقافي فهو عنده كل لا يتجزأ و أي استقلال يأتي مبتورا من الاستقلال الاقتصادي والثقافي فهو استقلال شكلي لا معنى له وهو ما انفك يؤمن ويريد بأن الحرية الحقيقية تتمثل في الشعور القومي وأن سعادة ورقي الشعوب يزدهران بازدهار شخصيتها[2].

ولم يكن يقصد بالثقافة المظهر الفولكوري فقط الذي بقي بعد الاستعمار والذي اضطهد جوهر هاته الثقافة ليتمكن من استعباد أهلها بعد إفراغهم من محتواهم الثقافي وتجريدهم من أصالتهم، كما أن هذا المفهوم للثورة الثقافية لا يمكن أن يتحقق في حد ذاته إلا إذا حدث تحول جذري في كل الأنظمة وهذا يعني أن مفهوم الثورة الثقافية غير منفصل من الناحية التاريخية عن الكفاح الذي تخوضه الشعوب من أجل تشييد مجتمع اشتراكي حسب اعتقاد الرئيس بومدين، ولا يمكن لها النجاح إلا إذا توفرت بعض الشروط:

- وضع حد لاستغلال العمال وحرمانهم من حقوقهم.
- امتلاك الدولة للقطاع العمومي ووسائله.
- مساهمة العمال مساهمة فعالة في تسيير المؤسسات وفي تدعيم المبادئ الديمقراطية في البلاد.
- أن تتغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

---

[1]- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص 91.

[2]- حياة بن لحرش، << بومدين والثقافة الإفريقية>>، جريدة النصر، العدد 2186، 29 ديسمبر 1978، ص 9.

من هذا المنظور كان الرئيس بومدين قد تبنى تصوره للثورة الثقافية[1]، انطلاقا من هذه الشروط وضعت خطة العمل من أجل تحقيق الثورة الثقافية التي أعلنها الرئيس والتي حددت لها ثلاث أهداف تمكن من تكوين وإنشاء مجتمع جديد وهذا ما ورد في الميثاق سنة 1976:

- التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتقويتها وتحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها.
- الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية.
- اعتماد أسلوب في الحياة ينسجم مع مبادئ الثورة الإشتراكية[2].

لم يهمل الرئيس هواري بومدين أي مجال من المجالات الخاصة بالثقافة ووقف بجزم في كل عمليات التعريب والتربية الوطنية جاعلا منها الشروط الأولية لربح معارك المستقبل وقد قال في شأن تلازم التكوين باللغة[3]:<< التكوين مهما كان عاليا إذا لم يكن بلغة البلاد يبقى ناقصا ابتر، بل ربما ترتبت عنه أخطاء على توازن الأمة وتوازن شخصيتها>>.

إن الاختيار الأول للجزائر الذي تطلبه الواقع كان إعطاء اللغة العربية مكانتها كلغة وطنية ذلك أنها ليست فقط الرابط مع الماضي إنما هي أيضا وسيلة الاتصال بالجماهير، في جميع ميادين النشاط الوطني(الإدارة، المؤسسات العمومية، العدالة)[4].

إن اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري فلا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها، ولهذا فإن تعميم استعمال اللغة

---

[1]- أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص ص 37-38.

[2]- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق ص 92.

[3]- عبد الله مباركية، << من معركة التحرير إلى معركة البناء>>، مجلة الجيش، المرجع السابق، ص 14.

[4]– أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص 195.

وإتقانها كوسيلة عمل خلاقة يشكلان إحدى المهام الأساسية للمجتمع الجزائري في مجال التعبير لكل مظاهر الثقافة[1]، وبما أن المنظومة التعليمية تتميز بالوحدة بين أجزائها وقد شرع في إصلاح نظام التربية والتعليم بدءا من سنة 1976، بعد تحديد مجموعة من الأهداف الكبرى الطموحة لربط المدرسة بالثورة والحياة الثقافية عن طريق تعميم التعليم حتى المرحلة المتوسطة وتحقيق التعريب في كل مواد التدريس بطريقة علمية مدروسة، كما اقتحمت الثورة أبواب الجامعات والمعاهد العليا فمنذ سنة 1971 من التعريب وهياكل التكوين أصبحت الجامعة مؤسسة وطنية في خدمة التنمية واستطاعت الجزائر بفضل هذه السياسة الرفع من مستوى الطلبة و المتمدرسين[2].

إن الثورة الثقافية التي نادى بها هواري بومدين وطبقها على أرض الواقع عمدت أيضا على مقاومة السلوك السلبي لكل مظاهر الانحراف التي تضرب المصلحة العامة وكذلك محاربة الآفات الإجتماعية خاصة الأفكار المناهضة للثورة والعمل على ترقية المرأة لأنه مطلب تستلزمه روح العدالة والإنصاف ومنطق التقدم و مقتضيات الديمقراطية والتنمية دون المساس حريتها التي تحاول بعض الذهنيات الحط من قيمتها والعمل على حفظ حقوقها كوضع حد لانتزاع الأطفال من أمهاتهم دون مبرر شرعي، والطلاق دون سبب الذي لا يضمن للزوجة المطلقة أي منحة شرعية ووضع حد للعنف والعدوان الذي تتعرض إليه النساء لأن المرأة عنصر مهم في المجتمع وركيزة بارزة لا يستغنى عليها في بناء الدولة الجزائرية[3].

---

[1]– عمري بحري، << اللغة العربية عنوان الشخصية الوطنية>>، مجلة المجاهد العدد 125، 27 ديسمبر 1985، ص 35.

[2]– محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 15.

[3]– أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص 15.

وفاة هواري بومدين:

ولأن بومدين لم يكن رئيسا عاديا، فقد كان غيابه ولو لأيام يتطلب البحث عنه والسؤال. ولأنه كان وخلال سنوات حكمه قد ملأ الدنيا بمواقفه الثابتة التي تعبر عن الجزائر الثائرة والمستقلة، فقد كان ضروريا الإحساس بغيابه ولأنه كان زعيما بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى فلا بد أن يشعر القادة وغير القادة بأن غيابه ليس عاديا، وبما أن بومدين كان له أصدقاء كثيرون وله أعداء كثيرون أيضا، فقد التزم الأصدقاء الصمت بحثا عنه حتى يعرفوا أسباب الغياب، ولكن الأعداء – خصوصا– دول الغرب فقد سارعت إلى إعطاء تأويلات وتفسيرات معظمها يتعلق بالدولة الجزائرية وليس ببومدين.

كثير من الذين تكلموا عن مرض بومدين أشاروا إلى أن حالته الصحية ساءت كثيرا في 24 سبتمبر 1978 بعد عودته من دمشق وهي آخر قمة عربية حضرها[1].

إذ اختفى عن الأنظار فلم يلفت اختفاءه نظر أحد في أول الأمر، ولكن لما طالت الأيام وتلاحقت الأسابيع بدأ الهمس ثم الكلام الصريح يجري بشأن هذا الاختفاء، خصوصا بعد غيابه عن حضور الحفلات التي تقام عادة يوم 1 نوفمبر تمجيدا للثورة التحريرية بمناسبة ذكراها السنوية.

لكن تبين في الحين أن الرجل مصاب بمرض خطير و أنه يعالج بالإتحاد السوفياتي، و أخيرا أعيد الرئيس هواري بومدين إلى بلده من موسكو في حالة خطيرة يوم الثلاثاء 14سبتمبر 1978، ومع ذلك لم تعلن الحكومة الجزائرية نبأ مرضه إلا في يوم 18 من الشهر نفسه، وإثر ذلك استدعت كل الأطباء لعلاجه من مختلف البلدان الاشتراكية والرأسمالية، فقضوا عدة أسابيع يبذلون جهودا مضنية دون جدوى لإنقاذ حياته إلى أن فاضت روحه بمستشفى "مصطفى باشا" في الساعة الثالثة وخمس وخمسين دقيقة من صباح يوم الأربعاء 27 ديسمبر 1978.

---

[1]- مرباح قاصدي، <<موته لم يكن لغزا>>، مجلة الفجر، العدد 90، ص 18.

وقد خرجت الجماهير الشعبية في الجزائر يوم تشييع جنازته عن بكرة أبيها لإلقاء النظرة الأخيرة على جثمانه في قصر الشعب باكية منتحبة فقيدها العظيم.

شارك في تشييع الجنازة كل دول العالم بوفود رفيعة المستوى ما عدا المملكة المغربية التي أراد ملكها أن يبعث وفدا من قبله برئاسة الوزير الأول " أحمد عصمان"، ولكن الجزائر رفضت استقبال الوفد المغربي بحجة أن أجهزة الإعلام المغربية كانت تكيل الشتائم للرئيس بومدين حتى في الوقت التي كان يعاني فيه سكرات الموت[1].

ووري جثمانه التراب في مقبرة العالية بالعاصمة، في جو من الأسى والحسرة بكته الجزائر، هذا القائد العظيم الذي حنكته تجارب كفاحه الطويل ضد المستعمر الغاشم وجعلته شعلة تنير الطريق أمام الأجيال القادمة[2].

أبنه وزير خارجيته في ذلك الوقت " عبد العزيز بوتفليقة" بخطبة راقية أبكت الشعب الجزائري كله لاسيما الفلاحين والموظفين والعمال والطلبة، الذين كان يراهن أثناء حكمه مدة ثلاثة عشر سنة على إخراجهم من دائرة التخلف، الفقر والجهل[3].

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص ص 172-174.

[2]- عبد الحميد زعروري،<< بومدين رمز نضال الشعوب>>، جريدة النصر، الجمعة 29 ديسمبر 1978، ص 2.

[3]- عبد الكريم بوصفصاف المرجع السابق، ص 174.

الخاتمة

الخاتمة

لا يختلف اثنان في أن مرحلة حكم الراحل هواري بومدين هي مرحلة إعادة بناء الجزائر، والبناء في الحقيقة هو أصعب مرحلة في تاريخ الشعوب، ناهيك وأن المجتمع الجزائري خرج منتصرا من حرب ضروس، لقد جاءت به الأقدار في وقت حرج وصعب جدا بالنسبة للجزائر التي كانت تجتاز مفترق الطرق وتنتقل من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الاستقلال والبناء والتشييد، وقد حاول الرئيس بومدين تصحيح مسيرة الثورة وإصلاح ما يمكن إصلاحه من مخلفات الاستعمار، وخطط لجعل جزائر الثورة تحتل المكانة المرموقة بين الأمم، كما حاول أن تسود العزة والحرية والكرامة في كامل ربوع هذا الوطن، كافح وكابد في سبيل تحقيق ذلك بكل ما أوتي من قوة، فوهب نفسه لخدمة قضايا شعبه وبلده حتى يجعله يعيش حياة الرفاهية والازدهار والأمان والمساواة، انتقل إلى جوار ربه ولم يورث حكما لأحد من أقربائه ولا ملكهم عقارا ثابتا أو منقولا ،بل ولم يترك في حسابه آنذاك سوى سبعة آلاف دينار جزائري، وصفه البعض بالرجل الغامض لأنه كان كتوما لا يبوح إلا بالقليل مما يكنه في صدره ومن دون شك أن هناك أسرارا كثيرة خاصة وعامة دفنت معه، فهو بالأحرى شخصية عظيمة اشتهر بذكائه وشجاعته ومواقفه الحازمة و تواضعه الرفيع.

من خلال ما سبق عرضة وتحليليه في الفصول الثلاث السابقة من هذه المذكرة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- بومدين الظاهرة: هذا المثقف الجزائري الذي نبغ من أعماق الريف الجزائري وامتزج في القاعدة مع الحركة الثورية في الوطن و المهجر، وظل بلا انقطاع يتصاعد مع الثورة و تتصاعد به من مجرد جندي بسيط إلى قائد ولاية إلى القوة المحركة للأحداث قبيل الاستقلال، إلى وزير للدفاع إلى رئيس للدولة، وفي كل الأحوال بقي في جوهره المناضل الثوري الشجاع المتواضع.
- إن السمة الرئيسية في بومدين هي أنه مناضل بكل ما تحمله الكلمة من معنى، إذا اتفق بوضوح وإذا اختلف أيضا بوضوح، وفي كل الأحوال يجتهد

دائما في التمييز بين العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية برحابة صدر وتواضع ثوري.

- تحول من رجل عسكري إلى رجل سياسي منظر في فترة قياسية.
- تركيز بومدين بصورة ملحوظة ومكثفة على الفلاح الجزائري الفقير المعدم، باعتباره أعظم مخزون اجتماعي للقوى الثورية في الواقع الجزائري، سواء في مرحلة حرب التحرير أو مرحلة ثورة البناء والتشييد، كان ذو آفاق اشتراكية وذلك بعد تلقيح هذا المخزون الاجتماعي بروح الكفاح المسلح والفكر المتنامي.
- لقد كان مشروع المجتمع الجزائري في تصورات بومدين يقوم على الجمع بين الإسلام التقدمي والاشتراكية العلمية.
- المضي على أساس خطة مدروسة في بناء الجزائر بناءا اشتراكيا حقيقيا، وتطوير الاقتصاد الوطني وتنميته باستمرار زراعيا وصناعيا.
- اتبعت الدولة الجزائرية سياسة بناء مؤسسات الدولة إنطلاقا من القاعدة وذلك بتطبيق سياسة التوازن الجهوي، وقانوني البلدية والولاية، ولكن بقية القرارات والأحكام تأتي من السلطة الحاكمة.
- إن النظام الاقتصادي الذي اتبعته الدولة الجزائرية في عهد الرئيس الراحل بومدين هو النهج الاشتراكي دون المساس بالدين الإسلامي والمقومات العربية و فرض الملكية الجماعية لجميع موارد الدولة.
- نجحت الثورة الصناعية في تطبيقها للمخططات التنموية .
- لم تحقق الثورة الزراعية أهدافها المسطرة وبالتالي لم تنجح لأنها أهملت، وهذا ما أدى إلى نقص في الإنتاج الزراعي وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- عمل الرئيس هواري بومدين على نشر اللغة العربية وإعطائها المكانة المرموقة في الدولة الجزائرية المعاصرة إلا أنه لم يعطي الأهمية اللازمة للغة الأمازيغية بل وتجاهلها بشكل كبير.

- ترقية المجتمع الجزائري ترقية كاملة وشاملة بما في ذلك الفلاحين والعمال والطلبة والمرأة وكل أبناء الوطن.
- نجحت السياسة المالية في تأميم جميع البنوك الجزائرية وجعلها في خدمة تمويل الاستثمار الجزائري.

لحد يومنا هذا لم تظهر حقيقة وفاة الرئيس بومدين، هل هي وفاة طبيعية أم لأسباب مجهولة؟

علنا بهذا الجهد نكون قد أنرنا صفحة من صفحات العمل النافع، الرجل مهما كانت أخطاءه – سبحان الذي لا يخطئ– يبقى إبنا من أبناء الجزائر الذين عملو بكل إخلاص من أجل رقيها وازدهارها وجعل من الافتخار بها وبشعبها وبثورتها وساما تقلده.

قائمة

الملاحق

الملحق رقم 01

نسخة من بطاقة التعريف العسكرية للراحل هواري بومدين[1].

الملحق رقم 02

صورة لمحمد بوخروبة طالب بالقاهرة [2].

---

[1]- رشيد مصالي، المرجع السابق.

[2]- المرجع نفسه.

الملحق رقم 03

صورة للعقيد بومدين قائد الأركان العامة لجيش التحرير الوطني [1].

الملحق رقم 04

صورة رئيس مجلس الثورة 1965 [2].

---

[1]- عمار بومايدة، المرجع السابق.

[2]- المرجع نفسه.

الملحق رقم 05

بيان 19 جوان 1965 [1].

بيـان 19 جوان 1965

ـ أيها الاخوة المواطنون.

ـ أيها الشعب الأبي.

عندما اندلعت الثورة التحريرية في بلادنا، استجاب لها الشعب بجميع فيئاته، ولم يضع سلاحه الابعد أن أطاح بالاستعمار، واستردت الجزائر حريتها وسيادتها، وانتزعت استقلالها بعد تضحيات جسيمة بلغت مليونا ونصف من الشهداء، وهو أغلى ثمن في التاريخ دفعه شعب في سبيل كرامته وعزته.

ان الخامس من شهر جويلية 1962 كان اليوم الذي وضع فيه الشعب حدا لحقبة من التاريخ أهينت فيها كرامته ودنست مقدساته وكادت تمحى فيها معالم شخصيته وقوميته.

غير أن هذا اليوم كان أيضا بداية الأزمة سياسية نتجت عن تناقضات عديدة وحتمية تراكمت طيلة ثمان سنوات من الحرب التحريرية اشرفت فيها البلاد على حافة الهاوية ولم ينقذها من الحرب الأهلية سوى الوطنية النزيهة ووعي المجاهدين المخلصين من أبناء هذا الشعب الأمين، تحدوهم روح التضحية والنضال التي بدأوا بها ثورتهم في غرة نوفمبر 1954. وبالرغم من ذلك فان المشاكل بقيت بل كانت تزداد وتتعقد يوما بعد يوم.

فبعد مرور ثلاث سنوات من استرداد السيادة الوطنية نشاهد بلادنا نهبا للمكائد والدسائس وطعمة للأنانية والاهواء الشخصية، واحتدام الصراع بين مختلف الاتجاهات والتكتلات التي تنشأ الا لخدمة غرض واحد، هو مبدأ فرق تسد.

ان الحسابات الدنيئة، والأنانية السياسية وحب السلطة المتناهي قد بدت في أوضح صورها وأجلى مظاهرها في القضاء على اطارات البلاد وفي المحاولة الاجرامية للنيل من سمعة المجاهدين وكرامة المقاومين، دون اعارة أدنى اعتبار أو تقدير لكفاحهم البطولي، ولماضيهم المجيد.

---

[1]ـرابح لونيسي، المرجع السابق.

غير أن الجيش الوطني الشعبي، المحافظ الأمين لمجد جيش التحرير الوطني، لم ولن يتخلى عن الشعب الذي يستمد منه قوته ووجوده.

ان هذا الجيش لن يتخلى عن الشعب مهما كانت المناورات والأوضاع وتنوع أساليب الخداع.

ان المناظلين الذين قرروا اليوم أن يستجيبوا لندائك الصامت العميق وأن يلبوا دعوتك الملحة، أن هؤلاء المناضلين قد أخذوا على أنفسهم عهدا بأن يعيدوا اليك حريتك المغتصبة وكرامتك المداسة، وما دفعهم الى ذلك الا ايمانهم واقتناعهم بأن الوقت قد حان لكف الشر، ودفع الغدر، حيث أصبح من الضروري الحتمي أن نضع حدا لهذه المأساة المؤلمة.

ان أي مواطن جزائري مهما عظمت مكانته وعلت مسؤوليته لا يمكن أن يدعي بأنه وحده يمثل الجزائر، والثورة الاشتراكية في آن واحد.

ومهما بلغت السلطة من درجة في الفوضى فانه لا يمكن بأية حال من الأحوال لأي كان أن يتصرف في مقدرات الشعب كما لوكانت ملكه الشخصي.

ـ أيها الشعب الجزائري الكريم.

ان قائمة الأخطاء طويلة، وان مفزاها لعميق، فقد أقيم الحكم على تبذير التراث الوطني، والتلاعب بأموال البلاد، وبرجالها، وارتكز في ذلك على الفوضى والكذب والارتجال والديماغوجية.

كما أقيم على التهديد تارة والمساومة تارة زخرى، وحجز الحريات الفردية، وانتهاك الحريات العامة. وقد ابتغى الحكم من الالتجاء الى هذه الاساليب اخضاع فيئة وارهاب أخرى، حتى يستكين اليه الجميع خشية بطشه.

وسرعان ما أصبح الحكم فرديا، ودفنت المؤسسات الوطنية والجهوية التابعة للحزب والدولة، بحيث أصبحت لعبة في يد شخص واحد يفعل بها ما يشاء ويمنح النفوذ لمن يشاء، ويفرض اهواءه على المنظمات والرجال حسب مزاج الساعة وشهوة النفس.

ـ أيها الشعب الجزائري الأبي.

لم يكن صمتك خوفا أو خضوعا للاستبداد كما كان يظن الطاغية الذي عزل اليوم عن

الحكم، فقد اعتقد أنك استسلمت لنوم عميق.

ولكن الأحداث قد برهنت له عكس ذلك، وعلمته أن ثائر من الذين تحبهم لابد أن يكون في مستوى ثقتك بهم واخلاصك وتأييدك لهم قبل أن ينحرفوا عن الطريق السوي أو يخونوا الأمانة التي وضعتها بين أيديهم.

ـ أيها الشعب الكريم.

لقد تألف مجلس للثورة، وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والاحتياطات لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لاقامة دولة ديمقراطية وجدية تسيرها قوانين تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد وستسير مؤسسات الدولة وانظمة الحزب في كنف الانسجام وفي حدود مسؤولياتها دون أن يقع أي مساس بشرعية الثورة، وسيعكف مجلس الثورة حالما تستتب الأمور وتعود الطمأنينة الى النفوس، سيعكف على تنظيم اقتصاد البلاد، واخراجه من الفوضى التي كان يتخبط فيها.

وهذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق الا بنبذ الخطب الجوفاء، وارتجال الوسائل وباختيار السبل الواضحة والمفهومة من الجميع.

وفي هذا الميدان، أكثر من أي ميدان آخر ينبغي احلال النزاهة والإخلاص محل حبالكسب والمثابرة محل الانتفاع المرتجل، وبتعبير آخر ينبغي انتهاج الاشتراكية طبقا لواقع وحقائق البلاد.

ونبذ الاشتراكية الدعائية الفوضوية، وأنه من الواضح أن اتجاهتنا الأساسية لا يمكن التراجع فيها، وأن مكاسب الثورة لا يمكن التخلي عنها.

ومع ذلك يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها الاقتصادية الشاملة التي تجلت في انخفاض مستوى الانتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال واستثمارها، ولا يمكن الخروج من هذه الأزمة الا باتخاذ اجراءات حازمة.

ان النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم الا بتمسكنا بمعتقداتنا واحترام تقاليد شعبنا الأصيلة وقيمة الخلقية. وفي هذه المرحلة الجديدة للثورة ينبغي للشعب بأجمعه أن يعمل في ثقة واطمئنان على اعادة الاعتبار الى مؤسساتنا وتدعيم الاستقرار السياسي في ظل الأخوة

ولن تجعلنا اعتبارات السمعة الضخمة ننسى أعمالنا الاساسية، وهي تدعيم استقلالنا الوطني وتنمية اقتصادنا لصالح الطبقات المحرومة أولا وقبل كل شيء، وطبقا لاتجاهات جبهة التحرير الاساسية فان سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجدية وواقعية سنستوحي توجيهها باستمرار من المبادىء التي نص عليها برنامج طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر.

ـ أيها الاخوة المواطنون.

أن عبء التركة الثقيلة التي خلفها عهد الاستعمار الطويل والتي ضاعفتها ثمانية أعوام من الآلام قد تفاقم بصفة خطيرة نتيجة سياسة الانحلال، وتفكك أجهزة الدولة والتفاؤل الساذج.

وبالرغم من أن الاوضاع لم تبلغ حدا من التدهور الذي لا يقبل العلاج الا أنها وصلت الى حد يثير القلق، ويبشر بالخطر ولا يمكن الانطلاق في طريق السلامة والوصول الى مستقبل زاهر الا بتعبئة كافة الطاقات الوطنية حول أهداف الثورة الأساسية.

ولن يتم أي نهوض أو تتحقق أية معجزة الا بالعمل والجد والوحدة ووضوح الأهداف.

ان بلادنا التي عرفت كيف تجتاز المحن والصعوبات عدة مرات لتفرض علينا مرة أخرى أن نرتفع أفرادا وجماعات الى مستوى مسؤولياتنا التاريخية ليكون النصر حليف الثورة الى الأبد.

عن مجلس الثورة ـ هواري بومدين.

الملحق رقم 06

مقتطفات من دستور الجزائر 22 نوفمبر 1976[1].

الفصل الثاني

الاشتراكية

المادة 10 :

الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه ، كما عبر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق الوطني . وهي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني .

مفهوم الاشتراكية ، طبقا لما ورد في الميثاق الوطني نصا وروحا ، هو تعميق لثورة فاتح نوفمبر 1954 ونتيجة منطقية لها .

الثورة الجزائرية ثورة اشتراكية تستهدف إزالة استغلال الإنسان للإنسان ، شعارها : « من الشعب وإلى الشعب » .

المادة 11 :

تتوخى الاشتراكية تحقيق تطور البلاد ، وتحويل العمال والفلاحين إلى منتجين واعين ومسؤولين ، ونشر العدالة الاجتماعية ، وتوفير أسباب تفتح شخصية المواطن .

تحدد الثورة الاشتراكية خطوط عملها الأساسية للتعجيل بترقية الإنسان إلى مستوى من العيش يتلاءم وظروف الحياة العصرية ، وتمكين الجزائر من إرساء قاعدة اجتماعية اقتصادية متحررة من الاستغلال والتخلف .

سيحظى النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي ترتكز عليه الاشتراكية بالتطوير المستمر ، بحيث يستفيد من مزايا الرقي العلمي والتقني .

---

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، ص ص 13-12.

الملحق رقم 07

مخطط الصناعات المصنعة يبين العلاقة بين قطاعي الصناعة و الزراعة[1].

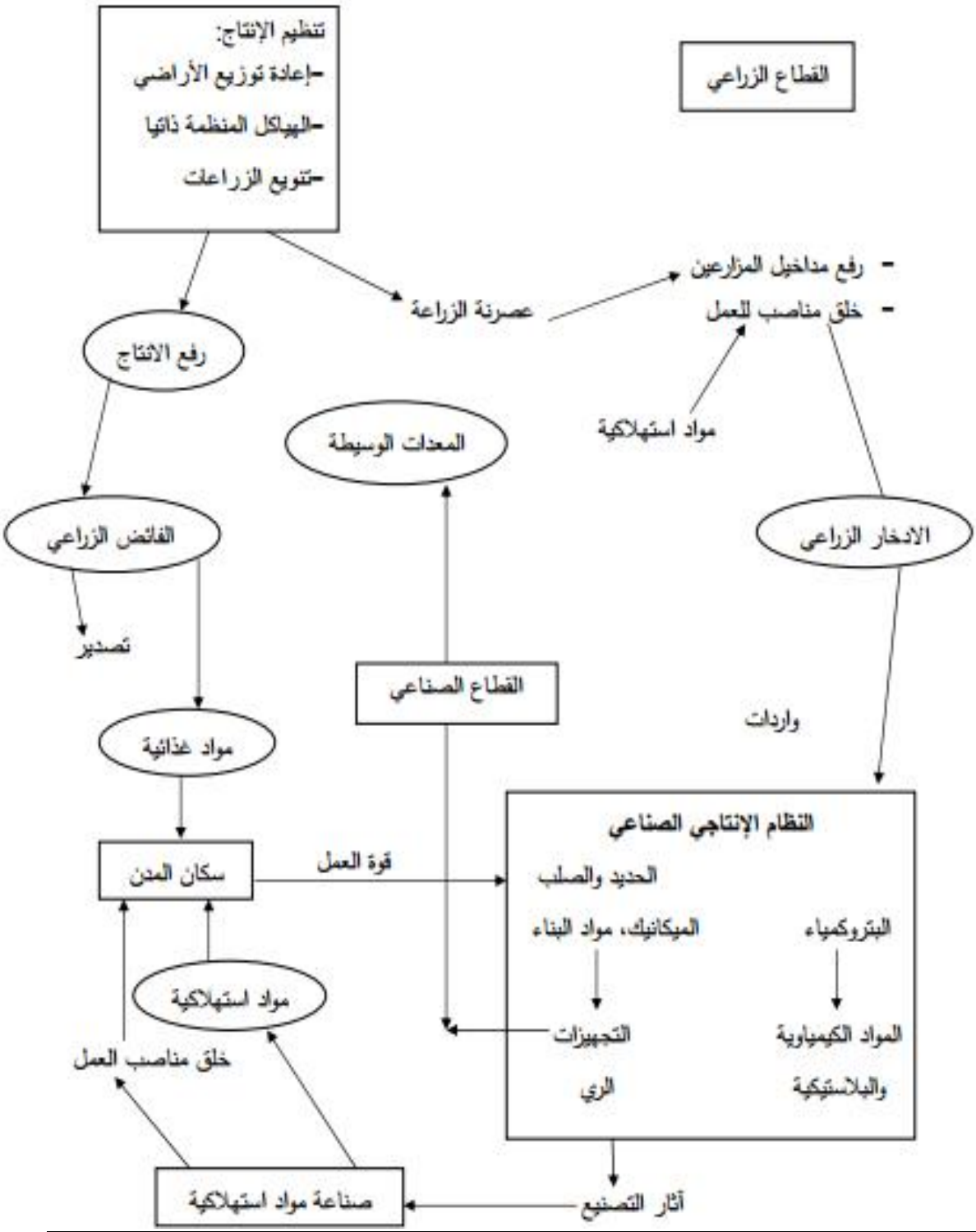

[1]– اسمهان تمغارت، المرجع السابق، ص 101.

الملحق رقم 08

كلمة تأبين الراحل هواري بومدين [1].

كلمة التأبين:

من إلقاء الأخ عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة ووزير الشؤون الخارجية أثناء تشييع جثمان الرئيس الراحل هواري بومدين إلى مثواه الأخير بمقبرة العالية وذلك يوم الجمعة 29 ديسمبر 1978.

بسم الله والله أكبر، أيها القائد العملاق،

لقد تواضع الإخوة والرفاق وتواضع الأصحاب والخلان وأثروني على أنفسهم لأقول كلمة الامتنان باسم الجميع، وباسم شعبك العظيم، فأين أجد الكلمات يا بومدين؟ ومع ذلك فإنني أقرأها في تماسك شعبنا ووحدته، وأقرأها في عيون الذين جعلت منهم عمالا منتجين، إنني أراها في عيون الفلاحين الذين أخرجتهم من الأكواخ وأسكنتهم ديار الكرامة، إنني أقرأها في طموح الشباب الذي فتحت له طريق الشموخ وطريق العزة، أراها في هيبة جيشنا الوطني الشعبي الذي حملته لواء جيش التحرير يا قائد جيش التحرير.

إنني أراها في شوارع مدننا المضطربة بمشاعر المحبة والعرفان إنني أراها يا بومدين في وجه الأشقاء والأصدقاء الذين جاؤوا من كل حدب وصوب وفزعوا من كل فج عميق، ليكونوا شهداء عليك، ولتكن شهيدا عليهم فبقلوب يعصرها الألم وتخفق بالوفاء، ويعز عليها فراق واحد من المجاهدين والشهداء، نقف أمامك أيها الرجل الذي قضى حياته بين ساحات الوغى مقاتلا جحافل الشر والعدوان.

وقائد لكتائب النصر والإيمان، وبين ساحات البناء موطدا أركان الدولة وذائد عن حمى الأمة، وجامعا للكلمة ومعبئا للطاقات ومتفانيا في تحقيق العدل والمساواة.

نقف أمامك في خشوع لا تحيط به الكلمات، نقف أمامك في إجلال لا تستوفيه العبارات، وكيف نستطيع أن ننعاك وأنت دائما ودوما حاضرا في القلوب وكيف يمكن تأبينك يا بمدين، واسمك أيها الرئيس الراحل برنامج عمل، ومخطط نهضة وأمل.

---

[1]- سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص ص 211-215.

إنها مؤسسات وطيدة الأركان ثابتة البنيان، إنه ميثاق أجمع عليه الشعب، يشير إلى الخطوات، يرشد إلى الأهداف والطموحات، إنها منجزات هي شواهد بارزة حية ومعالم مسيرة أمة كريمة أبية.

لقد برزت من صفوف هذا الشعب العظيم، من بين فلاحيه الفقراء الذين اعتصموا بالجبال، وقاوموا جحافل الطغاة عبر العصور، فكانوا قامة المقاومة وحصن الشخصية الوطنية، وينبوع ثورة فاتح نوفمبر الخالدة، وهذا ما جعلك تأبى الضيم وتتعاطف مع المحرومين، وتوالي المكافحين أينما كانوا، وتغار على مقومات حضارتنا العربية الإسلامية، ولا تدخر جهدا في الدفاع عن السيادة الوطنية للأمة.

أيها الأخ الرفيق أيها الشقيق يا ابن الشعب المفدى بأرواحنا نفديك لو كان يقبل منا الفداء، والتضحية الكبرى في سبيلك ودينك، لو أننا نستطيع إنقاذك، ولكنه قضاء الله المحتوم، ولا مرد لقضاء الله.

(فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) فلا حول ولا قوة إلا بالله، إننا لقضاء الله لراضون.

لقد كنت يا بومدين مدعم وحدتنا في كل الظروف، لقد كنت يا بومدين فاتك نضالنا، ونضالاتنا التي أرهبت الأعداء وسرت الأصدقاء.

لقد كنت الشعار الذي يلخص بأوضح العبارات تطلعنا العميق نحو المستقبل، الذي أنفقت عمرك في رسم صورته الزاهية، وها أنت تفارقنا على عجل يا بومدين، ونحن مازلنا في أشد الحاجة إليك وشعبنا مازال في أشد الحاجة إليك، إلى روحك المتوثبة بعزم الشباب، وحكمة المحنكين إلى ذهنك الكبير، إلى قلبك السموح، إلى رأيك السديد، إلى بصرك الحديد، إلى موقفك الرشيد.

أن هذه الجماهير التي أقبلت من كل حدب وصوب لتتحسر على فراقك وتحترق لوعة على ارتحالك، وعندما تبكي فيك إصرارك على المبادئ ووفائك للعمل الذي سطرها شهداؤنا الأبرار بدمائهم الزكية وضحى في سبيلها شعبنا بالصفوة من أبنائه وتكبر فيك تفانيك إلى آخر رمق لبعث دولة قوية لا تزول بزوال الرجال، دولة تنتهج طريق الاشتراكية وتقوم على المؤسسات الشعبية، وإن هذه الجماهير لتكبر فيك جهدك الدءوب للإعلاء من شأن الجزائر في المحافل الدولية، حتى أصبحت بلادنا كعبة الثوار، وملجأ الأحرار، وقوة في المواقف المبدئية ونموذجا يحتذي في حشد الإمكانيات الذاتية لتحقيق التقدم والتنمية.

إن شعبنا أنجبك يا بومدين لفخور بكل وأنت بين ظهرانيه تسهر على الأمانة، وهو أيضا حافظ لتذكارك مواصل نهجك، وأنت أيها الفقيد في دار البقاء بعد أن نهضت مع رفاقك بالرسالة، وما أثقل حملها وقطعت المسيرة أشواطا بعيدة، وعبدت شطرا كبيرا من الطريق، وقلبك مفعم بالإيمان بأصالة

شعبك وتطلعه إلى الإنعتاق، فكنت وجهتك على موعد مع القدر، فالتفت حولك سواعد الفلاحين، وتكاتفت صفوف العمال والكادحين ورفع الشباب لواء الخدمة الوطنية، وانتشرت في ربوع الريف قرى الثورة الزراعية، وارتفعت في سماء المدن منارات الصناعة، ولاحت في البلاد بوادر ثورة ثقافية.

فلم يبقى هناك مجال لضعاف النفوس من المترددين. ولم تكن هناك ثغرة للمتربصين يا بومدين

لقد بقي في كل قلب منك ومضة، لقد بقي منك في كل فكر عبرة، لقد بقي منك في كل جزائري عضلة، سيرة مثل التضحية والثبات والتفاني في الواجب وتكران الذات والقوة في الحق ورباطة الجأش عند الاختبار والابتلاء وأمام المحنة والامتحان، والحكمة عندما يحتار الآخرون ويتفرقون شيعا وأهواء.

فها هي جموع الشعب يا بومدين تعتزج في ملامحها الآلام وتريد أن تقول قولة الوفاء، وترفع أصواتها بالتكبير والدعاء، جاءت لا لتوديعك، ولكن لتعاهدك يا بومدين على الفداء، والاستمرار في النضال والبناء، وحماية الثورة الاشتراكية، ومكاسبها المادية والمعنوية، في هذا الموكب الرهيب رفاق لك في السلاح وإخوة خضت معهم ميادين القتال والنضال حتى تطهرت أرضنا الغالية من الظلم والاستغلال، وخفقت راية الحرية مخضبة بدماء الشهداء، أنهم على العهد لباقون يا بومدين، وعلى اختيارات الثورة ثابتون، ولن يزيدهم هذا المصاب الجلل سوى الإصرار على تحقيق الأهداف المرسومة وحماية مكاسب الثورة.

أيها الراحل العظيم، إذا كان شعبنا قد رزئ فيك بما لا يمكن أن يعبر عنه لسان، فإن الأمة العربية لباكية ومفجعة عليك، وقد فقدت فيك إبنها البار، وقائد من قادتها المخلصين، وصوتا مدويا في المحافل كلها بميادئها الراسخة وكرامتها الشامخة، حقوقها الثابتة، إنها لتبكيك بالأدمع والحسرات يا زعيم صمودها وتصاديها، لقد كنت صدى الأوراس في حيفا والجليل وكنت غضبة جرجرة في سيناء والجولان.

وأمال المحيط والخليج في نوشقة اليوم الأغر لدى أعتاب المسجد الأقصى وساحات دير ياسين، ويبكيك الأحرار هنا في القارة السمراء، وفي الصحراء العربية وهناك في كل الأرجاء، حيث يكتب المناضلون بدمائهم الزكية صفحة أخرى من أمجاد الدفاع عن الكرامة والوقوف في وجه القهر والطغيان.

إن أصوات الباكين عليك يا ملاك المضطهدين لترتفع اليوم في أقصى المشارق والمغارب، إن ملايين المعذبين من بني الإنسانية قد فقدت بفقدك المحامي الصلب عن قضاياها، والمناضل الشهم عن مطالبها، وإن هموم بلادك ومقتضيات تشهدها لم تصرفك عن الكفاح المستميت من اجل أقامة العدالة في هذا العالم، بين شماله الغني المرتاح في الترف والغرق في التهذير، وجنوبه الواقع بين مخالب الفاقة، والمجاعة والحرمان لأجل ذلك يا يومدين، ولكل مالك من مآثر خالدة ستبقى في ضمائرنا حيا على الدوام، وستسكن فيه ذكراك الطيبة إلى الأبد.

كيف تغيب عن الأذهان لحظة واحدة، وكل ما في البلاد ينطق باسمك يا يومدين، كيف تغيب عن الأذهان لحظة واحدة، وكل ما في البلاد يرمز إليك، كيف تغيب عن الأذهان لحظة واحدة وكل ما في البلاد من أقصاها إلى أقصاها ثمرة يانعة مما غرسته يداك.

أيها الراحل العزيز، لا نريد اليوم أن نرثيك لأن الرثاء للأموات ن وأنت مازلت بيننا وستبقى بذكراك وآثارك ومآثرك إلى الأبد على قيد الحياة، وأنت حي في قلوب الجماهير، وأنت باق في نفوس الملايين، زنت خالد في فصول تاريخنا المجيد، وإننا لنعاهدك عهد الرفقاء الأوفياء، ونعدك وعد الأخوة الأصفياء، عهد الذين أقو على البقاء بجانبك في السراء والضراء.

إننا لنعاهدك على أننا سنظل على نهجك سائرون، ولخطاك متبعين، وعلى الأمانة ساهرين، وبها أيتها الجماهير الباكية بدموع الرحمة والوفاء تعزي عن الفقيد الغالي والراحل العظيم الذي لبى نداء ربه، تعزي بالصبر الجميل تعزي بالتمسك بالأيمان الذي أفتقدك عند كل امتحان، وخلد ذكرى فقيد الفذ بالترحم على روحه الطاهرة والتضرع إلى الله العلي القدير لتعظيم أجره، وأسكنه فسيح جناته، صحبة الأخيار الطاهرين، جزاء ما قدمه للعروبة والإسلام من خدمات وما بذله من التضحيات في ميادين الحرية أينما ذكر إسمها في العالم كله.

وداعا يا من علمتنا كيف يموت الإنسان العظيم في صمت ووقار، وكيف يحترق إلى النهاية ليبدد الظلام، وداعا أيها الإنسان الذي سقط شهيد الواجب ومات من العياء والإرهاق، حين ظن على نفسه طوال ربع قرن من الزمان بلحظات سهرة يفرغ فيها من العياء، ويستريح من العناء.

فيا أيها الرئيس، لقد اقتحمت بأفعالك قلعة الخلود ودخلت المجد من بابه العريض، ثم الآن ستريحنا فالجماهير بحاجة مجندة والجماهير بحاجة معبأة بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني لمواصلة الطريق.

ويا أيها المجاهد الذي قضى عمره في النهوض بجلاء المهمات ثم قرين العين، فإن مسيرة الثورة ستواصل وستواصل زحفها تحت راية جبهة التحرير الوطني.

لتحقيق ما كنت تصير إليه (ويا أيتها النفس المطمئنة أرجعي إلى ربك راضية مرضية، فادخلي في عبادي وادخلي جنتي).

فالوداع، الوداع أيها الرجل الذي كان من أولئك الرجال الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر وما بدلوا بذلك تبديلا.

الوداع، الوداع، أيها الأخ، أيها الرفيق، أيها الحبيب، أيها الصديق.

ولا حول ولا قوة إلا بالله

الوداع يا بومدين

قائمة

المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

أ- باللغة العربية:

- **الوثائق:**

1- جبهة التحرير الوطني، دستور 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976.

2- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976.

3- جبهة التحرير الوطني، نصوص الثورة الزراعية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1971.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 36، المطبعة الرسمية الجزائرية، 6 ماي 1966.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الثورة الزراعية، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1976.

6- المحافظة الوطنية للإحصاء.

7- وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965- 19 جوان 1970، ج1، دار البعث، قسنطينة، 1970.

8- وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965- 19 جوان 1970، ج3، إدارة الوثائق والمنشورات، الجزائر، د.ت.

9- وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين، الندوة الرابعة لرؤساء المجالس الشعبية البلدية، 5/ 2/ 1970.

10- وزارة الإعلام والثقافة، الثورة الزراعية القرى الاشتراكية، ورشات الفنون المطبعية، إسبانيا، 1976.

11- وزارة الإعلام والثقافة، عشر سنوات من الانجازات 19 جوان 1965- 19 جوان 1975، الجزائر، 1975.

- **الكتب:**

1- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

2- الخولي لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، مطبعة دار الهدى، الجزائر، د.ت.

3-شيروف محمد الصالح، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى، الجزائر، د.ت.

4- كافي علي، مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار الطباعة القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

5-عميمور محي الدين، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ط4، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

6- المدني أحمد توفيق، هذه عي الجزائر، مؤسسة الإمام عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2008.

ب- باللغة الفرنسية:

- **الوثائق:**

1- République Algérienne, Journal official, N°1, imprimerie official, Alger, 7 septembre 1962.

2- République Algérienne, Journal official, N°121, imprimerie official, Alger, 26 October 1962.

3- République Algérienne Démocratique et Populaire, gestion socialisme des entreprises commission nation et pour les gestion socialité des entreprises, Alger, 1975.

- **الكتب:**

1- Paule Balta, La Stratégie de Boumediene, La Bibliothèque arabe s'indibad, Paris, 1978.

ثانيا: المراجع:

1- الإبراهيمي أحمد طالب، الثورة الجزائرية وقائع و أبعاد، الذكرى العاشرة للاستقلال، وزارة الإعلام والثقافة، 1972.
2- الأزرق مغنية، نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1980.
3-بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982,
4- براهيمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية (1958-1999)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
5- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
6-بوشنون سليمان، الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها، دار هومة، الجزائر، 2012.
7-بو الشعير السعيد، النظام السياسي الجزائري، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1993.
8- بوصفصاف عبد الكريم و آخرون، مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، ج2، ط1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، مارس 2008.
9-بلقاسم محمد وبهلول حسن، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
10- بومايدة عمار، بومدين و الآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

11- بهلول حسن، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1984.
12- بهلول حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
13- بيار لونورماند، التسيير الذاتي والثورة الزراعية في الجزائر، المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث، ترجمة أحمد بعلبكي، ط1، معهد الإنماء العربي، لبنان، 1997.
14- بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.
15- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931-1954)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
16- جرمان عمار، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، الجزائر، 2007.
17- الجوهري سيدي عبد الرزاق، الجزائر بلد المليون شهيد، دار الطلبة العرب، بيروت، 1969.
18- دبلة عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر، القاهرة، 2004.
19- دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة بولاية تبسة، مطبعة عمار قرفي، باتنة، د.ت.
20- الرياشي سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
21- زروال محمد، دور المنطقة الخامسة من الولاية الأولى في الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2011.
22- زمام نور الدين، السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (1962-1998)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002.
23- السويدي محمد، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

24- عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبة، الجزائر، 2007.
25- عبد المنعم محمد بدر، اشتراكيتنا العربية الموقع المنبع القيمة الحقائق الوسائل الأمل، دار الكتب الجامعية، مصر، 1968.
26- عدالة رابح، هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر، 2013.
27- العمامرة ساعد بن البشير، هواري بومدين الرئيس القائد (1932-1978)، ط1، قصر الكتاب، البليدة، 1971.
28- عمراني عبد المجيد، ان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة كنزة، الجزائر، د.ت.
29- عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1993.
30- كبير سليمة، الرئيس هواري بومدين زعيم معارك التحرير والتعمير، المكتبة الخضراء للطباعة و النشر، الجزائر، د.ت.
31- لونيسي رابح، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
32- مصالي رشيد، هواري بومدين الرجل اللغز، ترجمة فاطمة الزهراء قشي محمد الأخضر سبيحي، دار الهدى، الجزائر، د.ت.
33- مطمر محمد العيد، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الطليعة الهدى، الجزائر، 2000.
34- هني أحمد، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

ثالثا: الدوريات:

أ- المجلات:

1- بحري عمري، << اللغة العربية عنوان الشخصية الوطنية>>، مجلة المجاهد، العدد 125، 27 ديسمبر 1985.

2-بن مرسلي أحمد، << دراسة شخصية بومدين>>، مجلة المجاهد، العدد 125، 27 ديسمبر 1985.

3- بن وهاب محمد، <<الثقافة بين الأصالة والتجديد>>، مجلة المجاهد، العدد 1307، 23 أوت 1985.

4-حمودي مخلوفي، <<المنظومة التربوية من أين؟ وإلى أين؟ الرئيس هواري بومدين التربية والتعليم>>، 30 جوان 2004.

5- غريب مختار، <<مفهوم الدولة الاشتراكية الجزائرية>>، مجلة الحوار الفكري، العدد 8، ديسمبر 2006.

6- مباركية عبد الله، <<من معركة التحرير إلى معركة البناء>>، مجلة الجيش، العدد 214، عام 1982.

7- يحياوي عبد القادر، <<الثورة الزراعية بين الطموح والإنجاز>>، مجلة الجيش، العدد 94 ، جانفي 1972.

- **الجرائد:**

1- بلقاسم نايت مولود قاسم، <<بومدين و الثوابت الوطنية>>، جريدة الشعب، العدد 844، 28 - 29 ديسمبر 1990.

2- بن حمودة بوعلام، <<التوجهات الرئيسية في فكر القائد الراحل بومدين>>، جريدة النصر، العدد 186، 24 جانفي 1976.

3-بن حمودة جمال، <<ماذا فعلتم بالجزائر؟>>، جريدة المجاهد الأسبوعي، العدد 1663، 19 جوان 1992.

4-بن لحرش حياة، <<بومدين والثقافة الإفريقية>>، جريدة النصر، العدد 2186، 29 ديسمبر 1978.

5- بومدين أنيسة، <<الوجه الآخر لبومدين الإنسان>>، جريدة الشعب، العدد 1182، 24 مارس 1973.
6- زعروري عبد الحميد، <<بومدين رمز نضال الشعوب>>، جريدة النصر، العدد 2186، 29 ديسمبر 1978.
7- مرزوق عبد الرحيم، <<بومدين يبعث حيا في ذكراه الثانية عشر>>، جريدة النصر، العدد 5332، 29 ديسمبر 1990.
8- نجام السعيد، <<فكر بومدين السياسي المشبع بالقيم الإسلامية>>، جريدة النصر، العدد 2186، 29 ديسمبر 1978.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1- بن مرسلي أحمد، مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين (1965-1978)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، جوان 1994.
2- بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
3- تمغارت إسمهان، إشكالية بناء الدولة في الجزائر (1962-1988)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002.
4- ساقور عبد الله، التوجيهات الإيديولوجية والمنطلقات النظرية للتنمية المخططة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 1993.

خامسا: المعاجم:

1- بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.

سادسا: الملتقيات:

1- الإتحاد العام للعمال الجزائريين، هواري بومدين سنبقى ثوريين، النشرة الفدرالية، 1980.
2- الملتقى الوطني الأول، هواري بومدين، سطيف، 1990.

الفهرس

الفهرس

المقدمة 1

الفصل الأول: حياة القائد العسكرية و المدنية

المبحث الأول : مولده ونشأته..... 9
المبحث الثاني: تعليمه وتكوينه 11
المبحث الثالث: النضال العسكري لبومدين 16
المبحث الرابع: بومدين الرئيس 23

الفصل الثاني: الحياة الاجتماعية في الجزائر

المبحث الأول: التركيبة السكانية في الجزائر 27
المبحث الثاني: التعليم..... 35
المبحث الثالث: الصحة 41
المبحث الرابع: الحركة العمرانية 49

الفصل الثالث: إستراتيجية هواري بومدين في التنمية الشاملة

المبحث الأول: الاشتراكية والتخطيط الاشتراكي بالجزائر 55
المبحث الثاني: الثورة الزراعية 60
المطلب الأول: محتوى ميثاق الثورة الزراعية..... 66
المطلب الثاني: نتائجها 72
المبحث الثالث: الثورة الصناعية..... 76
المطلب الأول: المخططات الاقتصادية الكبرى ونتائجها..... 79
المطلب الثاني: التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية 83
المبحث الرابع: السياسة المالية والتجارية 86
المبحث الخامس: الثورة الثقافية..... 89

الخاتمة..... 97
قائمة الملاحق 100
قائمة المصادر والمراجع 113
الفهرس..... 121

بسم الله